# تقرير اليونسكو العالمي بشأن السياسات الثقافية

## الثقافة: الحلقة المفقودة في أهداف التنمية المستدامة

ملخص تنفيذي

2025

unesco

# الثقافة:
# الحلقة المفقودة في أهداف التنمية المستدامة

صدر في عام 2025 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© اليونسكو 2025

CLT/EO/2025/RP/5
https://doi.org/10.58337/NRZH5725

الانتفاع الحر بهذا المنشور متاح بموجب ترخيص نسبة المصنَّف إلى صاحبه – غير تجاري – منع الاشتقاق 3.0 منظمة دولية حكومية (CC-BY-SA 3.0 IGO) (https://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/deed.ar).
ويوافق المنتفعون بمحتوى هذا المنشور على الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو (https://www.unesco.org/ar/open-access/cc-sa).

الصور التي تحمل علامة النجمة (*) غير مشمولة بالترخيص CC-BY-SA ولا يجوز استخدامها أو استنساخها من غير الحصول على ترخيص مسبق من أصحاب حقوق المؤلّف الخاصة بها.

العنوان الأصلي: UNESCO Global Report on Cultural Policies 2025. Culture: The Missing SDG (Executive Summary)
صدر في عام 2025 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

ولا تعبّر التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطرقة عرض المواد فيه عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو بشأن رسم حدودها أو تخومها.

ولا تعبّر الأفكار والآراء الواردة في هذا المنشور إلا عن رأي كاتبها، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بأي شيء.

التقرير الكامل متاح على الإنترنت على الرابط:
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000395504

التصميم والتخطيط البياني: BOLD Design SL

تصميم الغلاف: فرانسيسكا كامبوس إسكوبار (Francisca Campos Escobar)

ترجمة: International Translation Agency Ltd (مالطا)

الطباعة: BOLD Design SL

طُبع في: برشلونة، إسبانيا

بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي

# تقرير اليونسكو العالمي بشأن السياسات الثقافية

## الثقافة: الحلقة المفقودة في أهداف التنمية المستدامة

ملخص تنفيذي

2025

unesco

# تصدير

في مكسيكو سيتي عام 2022، اعتمدت 150 دولة بالإجماع الإعلان الصادر عن مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة. ومن خلال الدعوة إلى إدراج الثقافة بوصفها هدفًا قائمًا بحد ذاته في خطة ما بعد عام 2030، أكدت هذه الدول على قدرة هذه المنفعة العامة العالمية على دفع عجلة التنمية المستدامة وتحقيق مستقبل أكثر عدلاً وشمولاً.

وأكد اعتماد ميثاق المستقبل في عام 2024 مجددًا على الدور الحاسم للثقافة في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة. ومع اقترابنا من عام 2030 الذي يمثّل تتويجًا لخمسة عشر عامًا من الالتزام المشترك بأهداف التنمية المستدامة، بات من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، تسخير كامل إمكانات الثقافة على الصعيد العالمي.

يفتتح هذا المنشور سلسلة من التقارير العالمية بشأن السياسات الثقافية تصدر كل أربع سنوات، وهو أول تحليل عالمي من نوعه يشمل جميع الميادين الثقافية. واستنادًا إلى 1200 تقرير وطني ومحلي وأكثر من 200 دراسة حالة، فضلًا عن تقارير تنفيذ جميع صكوك اليونسكو المتعلقة بالثقافة المقدمة بين عامي 2019 و2024، يوفر المنشور قاعدة من الأدلة لإرشاد الخطط الجديدة بشأن السياسات الثقافية وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في السنوات المقبلة.

وبالرغم من وجوب الإقرار بالحاجة إلى التزام أكثر تنسيقًا في مجال تطوير البيانات، فإنّ النتائج التي خلص إليها هذا التقرير مقنعة. فوفقًا للبيانات المتاحة، تمثل الصناعات الثقافية والإبداعية 3.39% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و3.55% من إجمالي العمال، كما أن السياحة الثقافية في 250 مدينة درّت ما قيمته 741.3 مليار دولار أمريكي في عام 2023. فوفقًا للبيانات المتاحة، تمثل الصناعات الثقافية والإبداعية 3.39% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و3.55% من إجمالي العمال، كما أن السياحة الثقافية في 250 مدينة درّت ما قيمته 741.3 مليار دولار أمريكي في عام 2023. هذا ويلقى الدور الاستراتيجي للثقافة اعترافًا متزايدًا في خطط التنمية المستدامة الوطنية، حيث أدرجتها 93% من الدول الأعضاء التي قدمت تقاريرها كعنصر أساسي في استراتيجياتها التنموية.

غير أنّ التقرير يكشف عن تفاوتات كبرى، تتجلى بوجه خاص فيما يتعلق بالميزانيات المخصصة للثقافة: إذ يبلغ متوسط الإنفاق الفردي 418.56 دولارًا أمريكيًا في أوروبا وأمريكا الشمالية، أي ما يقارب ثلاثة عشر ضعفًا لما ينفق في بقية مناطق العالم مجتمعة. ويُسجَّل النقص الحاد في الاستثمار بشكل خاص في آسيا الوسطى والجنوبية وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث لا يتجاوز هذا المعدل 3.09 دولارات أمريكية و1.10 دولار أمريكي على التوالي. ويعني ذلك أيضًا أنه، في غياب نهج متعدد الأطراف يستند إلى الأدلة، سيكون من الصعب وضع نماذج تمويل واضحة وفعّالة في مجال الثقافة.

ولا تزال التفاوتات الجنسانية قائمة في القطاع الثقافي. فرغم أنّ النساء يشكّلن 38% من القوى العاملة في المجال الثقافي على الصعيد العالمي، فإنهن لا يشغلن أكثر من 30% من مناصب القيادة في المؤسسات الثقافية. ويزيد من حدّة هذا الخلل استمرار فجوة الأجور بين الجنسين في القطاعات الثقافية والإبداعية.

ويسلّط هذا التقرير الضوء أيضًا على الحاجة إلى التكيّف مع التحوّلات التكنولوجية الجارية. فعلى سبيل المثال، قُدِّرت قيمة سوق المحتوى السمعي-البصري المُنتَج بواسطة الذكاء الاصطناعي بنحو 6 مليارات يورو في عام 2023، ومن المتوقّع أن ترتفع إلى 48 مليار يورو بحلول عام 2028. ومع استمرار تطوّر هذه التكنولوجيات، تزداد المخاطر المصاحبة لها، بدءًا من خسارة الإيرادات التي يتكبدها المبدعون، وصولاً إلى شواغل الملكية الفكرية، وبصورة أوسع، احتمال انحسار التنوّع الثقافي. ومع ذلك، فإن زيادة الاستثمار والاهتمام يمكن أن يُسهم في أن تكون التكنولوجيات الرقمية رافدًا للابتكار والتعبير الإبداعي، بدلاً من أن تقوّضهما.

إن الثقافة ليست قطاعًا هامشيًا ينتظر الدعم، بل قوةً محورية يجب تعبئتها – والزخم يتزايد في مختلف أنحاء العالم. وأود أن أعرب عن خالص الشكر للاتحاد الأوروبي، فلولاه لما كان من الممكن إعداد هذا التقرير، وأدعو الحكومات والمهنيين في مجال الثقافة والمجتمع المدني إلى الاستفادة من هذا المورد القيّم لإعادة تصوّر السياسات الثقافية على الصعيد العالمي، ونحن نتطلع إلى مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2029.

معًا، يمكننا أن نكفل للثقافة مكانتها المستحقة في خطة التنمية لما بعد عام 2030 من أجل بناء المستقبل الذي نصبو إليه والعالم المستدام الذي تستحقه مجتمعاتنا.

**أودري أزولاي**
المديرة العامة لليونسكو

# الثقافة:
# الحلقة المفقودة في أهداف التنمية المستدامة

روندو، كافانغو، ناميبيا

في إطار مبادرة تعاونية تقودها اليونسكو بدعم من الاتحاد الأوروبي، يشكّل التقرير العالمي بشأن السياسات الثقافية الإصدار الأول من سلسلة رئيسية جديدة أثمرتها لحظة تاريخية وهي اعتماد الإعلان الصادر عن مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2022، حيث أكد وزراء الثقافة من جميع أنحاء العالم، وبصوت واحد، أن الثقافة منفعة عامة عالمية وجب الاعتراف بها كركيزة مستقلة من ركائز التنمية المستدامة.

واستجابةً لهذا الاتفاق التاريخي في الآراء، دعت الدول الأعضاء في اليونسكو إلى إعداد تقرير عالمي شامل بشأن السياسات الثقافية يصدر مرة كل أربع سنوات. وقد حظيت هذه الدعوة لاحقًا بإقرار رسمي من المجلس التنفيذي لليونسكو (EX/ 217 قرار 10؛ EX/ 219 قرار 11)، مما أرسى الأساس لرؤية مشتركة وإطار منسق لتوجيه الحوكمة الثقافية في العقود المقبلة.

يعرض التقرير العالمي مشهدًا شاملًا للسياسات الثقافية لم يسبق له مثيل، جامعًا بين مختلف الأقاليم والمجالات الفرعية للثقافة ضمن تقييم شامل واحد. كما يقدم رؤى معمقة حول دور الثقافة في تحقيق التحول المنشود باعتبارها حجر الزاوية لكل ما نشترك فيه، إنسانيتنا ورفاهنا وتنميتنا المستدامة، ويستعرض مدى الاعتراف بالثقافة ودعمها على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية من خلال تتبع تنفيذ اتفاقيات وتوصيات اليونسكو ذات الصلة، فضلًا عن مساهمات برامجها مثل مؤشرات الثقافة لعام 2030 وشبكة المدن المبدعة. وبتضمينه أصوات مختلف مكونات المنظومة الثقافية من فنانين وخبراء وصانعي سياسات رائدين في المجال الثقافي، يوضح التقرير دور أدوات اليونسكو وبرامجها في تغيير السياسات على المستويات العالمية والوطنية والمحلية. وفي الختام، يقدم التقرير أدلة قوية على أن هذه الجهود المبذولة تدفع قدمًا بأولويات إعلان مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2022، وتمهد الطريق أمام التنمية المستدامة بعد عام 2030 من خلال الاعتراف بالثقافة بوصفها هدف قائم بحد ذاته.

لطالما ظل المشهد العالمي للسياسات الثقافية مفككًا ومهمشًا ومعزولًا، وغالبًا ما اعتُبر أمرًا ثانويًا مقارنة بالأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وجاء هذا التقرير ليشكل نقطة تحول، خطوة جريئة أولى نحو سياسة ثقافية متكاملة وعابرة للقطاعات وتطلعيّة على مستوى العالم.

إنها لحظة محورية للثقافة: فعلى الرغم من تكثيف الجهود في السنوات الأخيرة لإدراج الثقافة في أطر التنمية العالمية، لا يحظى دورها بالاعتراف الكافي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إذ لم يُتناول صراحة إلا في الغايتين 4.7[1] و11.4.[2] ومع ذلك، فالثقافة حاضرة في جميع أهداف التنمية المستدامة، إذ تشكل الأساس لأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويظل صون التراث الثقافي وتعزيز النظم الإبداعية الديناميكية عاملان أساسيان لمواجهة التحديات المعقدة التي يواجهها عالمنا اليوم مثل العمل المناخي والقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين والشمول الرقمي والتعافي بعد الأزمات.

على الصعيد العالمي، يتشكل الزخم وتزداد الدعوات لإدراج الثقافة بشكل أقوى في التنمية. لكن رغم الاعتراف الدولي المتنامي بقيمتها المتعددة الأبعاد، فإن غياب هدف مخصص للثقافة ضمن أهداف التنمية المستدامة أدى إلى نقص الاستثمار وضعف التنسيق المؤسسي في هذا المجال. ومع اقتراب عام 2030، يتحول الحوار من مرحلة التفكير إلى مرحلة الفعل: *ما الخطوة التالية، وكيف نضمن ألا تُترك الثقافة خلف الركب بعد الآن؟*

**يرجى زيارة هذا الرابط للاطلاع على إطار النتائج الخاص بالتقرير العالمي**

[1] الغاية 4.7: ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.

[2] الغاية 11.4: تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي، بحلول عام 2030.

## زخم عالمي متزايد للاعتراف بالثقافة

على مدار الخمسين عامًا الماضية، شهد الفهم العالمي للتنمية تحولات عميقة جعلت من دور الثقافة محل تركيز واهتمام. وقد أثر مفهوم التنمية المستدامة، الذي وضعته الأمم المتحدة في عام 1987 وما انفك يزداد أهمية، وهو "تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها الخاصة"، بشكل عميق في النظريات والممارسات. وقد تعزز هذا التأثير بالتحول الثقافي في ثمانينات القرن الماضي، الذي أكد حقيقة جوهرية مفادها أن السياسات والبرامج التنموية التي تتجاهل الثقافات المحلية ونظم المعارف والقيم لدى الشعوب التي تسعى إلى خدمتها، غالبًا ما يكون مصيرها الفشل.

تم التأكيد مرارًا وتكرارًا على الدور الأساسي للثقافة في تشكيل معالم التنمية البشرية في مؤتمر اليونسكو الدولي الحكومي الأول المعني بالسياسات الثقافية في فينيسيا (1970) وفي المؤتمر العالمي الرائد للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة في مكسيكو سيتي 1982 ومن خلال العقد العالمي للتنمية الثقافية (1988-1997). ومع ذلك، مع مرور الوقت، ومع تطور المشهد السياسي العالمي وظهور أزمات وتعقيدات جديدة، تبلور إجماع عالمي متنامٍ على أن النماذج التنموية السائدة، التي غالبًا ما تُغفل الأبعاد الثقافة، قد عمقت أوجه التفاوت وأضرّت بالكوكب.

وفي ضوء ما تقدَم، ظهر زخم جديد يعترف بأن الثقافة ليست مجرد قطاع من قطاعات المجتمع، بل منظومة من المعاني والانتماء والإبداع والرعاية. فهي تتيح التعددية المتنوعة، وتنشّط العمل المناخي المراعي للخصوصية السياقية، وتدعم التحول الرقمي التمثيلي، وتساهم في تحقيق نمو اقتصادي شامل. لذلك لم يعد إدراجها في التنمية المستدامة مجرد طموح فكري، بل أصبح ضرورة عملية ملحة.

في السنوات الأخيرة، أصبح التعبير عن هذا الاعتراف أكثر وضوحًا وأشد إلحاحًا. ففي عام 2022، وبعد مرور أربعين عامًا عن المؤتمر العالمي الأول للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة، اجتمع مندوبون من 150 دولة عضو مرة أخرى في مدينة مكسيكو لاعتماد إعلان جريء جديد يؤكد أن الثقافة منفعة عامة عالمية ويدعو إلى إدراجها في أطر التنمية المستقبلية بوصفها هدفًا محددًا قائمًا بذاته. وحدد الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية ست مجالات عمل ذات أولوية مشكّلًا منعطفًا تاريخيًا، إذ اعترف بمختلف السبل التي تسهم بها الثقافة في مجابهة أشد التحديات إلحاحاً في العالم، بدءًا من تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وصولًا إلى النزاعات المسلحة وأنماط التنمية غير المستدامة. علاوة على ذلك، كشفت الثغرات التي ظهرت في تنفيذ خطة عام 2030 عن الحاجة الملحة لأن تكون مجالات العمل أكثر شمولًا ومحليةً وارتكازًا على الحقوق، حيث يمكن للثقافة أن تلعب دورًا فريدًا وفعالًا في تحقيق تأثير ملموس.

ومنذ ذلك الحين، تسارع هذا الزخم عبر المشهد المتعدد الأطراف. ففي عام 2023، دعا إعلان قادة مجموعة العشرين في نيو دلهي إلى الاعتراف الكامل بالثقافة وحمايتها باعتبارها "محركًا تحويليًا وممكّنًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، وحث صراحة على ضرورة تضمينها كهدف قائم بحد ذاته في المناقشات الخاصة بما بعد عام 2030. وفي العام التالي، كرر وزراء ثقافة مجموعة الدول السبع هذه الدعوة، مشددين على دور الثقافة والاقتصاد الإبداعي في بناء سياسات تنموية مستقبلية شاملة.

على مستوى الأمم المتحدة، أكد اعتماد ميثاق المستقبل في عام 2024 هذا التحول. وعلى الرغم من أنه لم يشر إلى الثقافة بوصفها هدفًا قائمًا بحد ذاته، إلا أنه اعترف بأن الثقافة والرياضة جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة وألزم الدول الأعضاء بإدراج الثقافة في الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما ساهمت الأطر الإقليمية مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وخطة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الثقافة وخطة العمل الأوروبية بشأن الثقافة، في رفع مكانة الثقافة باعتبارها قوة تحويلية.

لقد استجابت الحكومات الوطنية والمحلية من خلال تضمين الثقافة في استراتيجيات المناخ وخطط التعافي بعد جائحة كوفيد ومبادرات الإدماج الاجتماعي. وأصبحت العديد منها الآن تقيس مساهمة الصناعات الثقافية والإبداعية في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف والرفاهية. كما توحد المجتمع المدني وقادة الشعوب الأصلية والفنانون وشبكات الشباب والمجتمعات المحلية حول مطلب مشترك وهو أن تكون الثقافة بارزة ومقدّرة ومدعومة هيكليًا - ليس فقط كعامل ممكّن للتنمية، ولكن كأساس لازدهار الإنسان ونمائه. هذا وقد أفسحت المنصات الجديدة للحوار السياسي وتبادل المعارف، بما في ذلك آليات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، المجال للابتكار والتضامن بين الدول التي تتمتع بمنظومات ثقافية متنوعة.

وكما يظهر هذا التقرير العالمي الأول بشأن السياسات الثقافية، يجري إدراج الثقافة على نحو متزايد في السياسات العامة: من التجديد الحضري إلى التعافي بعد الكوارث، ومن منع نشوب النزاعات إلى الوصول الرقمي والحقوق الثقافية. ومع ذلك، فإن الهيكل الداعم لهذا العمل لا يزال هشًا. إذ لم تواكب الآليات المؤسسية ونظم التمويل والأطر التنظيمية الحقائق على أرض الواقع. ففي ظل التفاوتات الجنسانية والفجوة الرقمية المتنامية، لا يزال التفاوت في الدخل بين المبدعين الرقميين كبيرًا. وفي الوقت نفسه، يهدد المحتوى المُنتج بالذكاء الاصطناعي سبل عيش المبدعين، مع توقعات بخسائر تقدَر بمليارات اليوروهات ستلحق بالمهنيين في القطاعات الموسيقية والسمعية البصرية بحلول عام 2028.

لا تزال الثقافة تواجه أيضًا تحديًا كبيرًا في البيانات. فعلى الرغم من إحراز تقدم ملحوظ في السنوات الأخيرة لتحسين جودة البيانات الثقافية واتساقها، وقد تم توضيح معظمه في هذا التقرير، إلا أنّ هناك حاجة ملحة لتعزيز أساليب جمع البيانات وتقوية الأسس اللازمة لصنع السياسات القائم على الأدلة. ويزداد هذا التحدي جسامة بشكل خاص في الدول الأعضاء التي تعاني من محدودية الموارد وضعف الأداء الإحصائي في جمع البيانات المتعلقة بالثقافة. سيمكن توافر بيانات أقوى وأكثر تفصيلاً من وضع أدوات سياسات أكثر فعالية وستكون مفتاحًا لجذب المزيد من الاستثمارات العامة والخاصة في قطاع الثقافة.

يشير تقارب الإرادة السياسية والقيادة المجتمعية والرؤى المستندة إلى البيانات إلى نقطة تحول حاسمة. إذ لم يعد الاعتراف بالثقافة كمحرك ورافد للتنمية مجرد نظرية، بل بات يطبق عمليًا في السياسات العامة واستراتيجيات التمويل حول العالم – وإن كان ذلك بشكل غير متساوٍ وغالبًا دون دعم مؤسسي كاف.

لم يعد السؤال المطروح حول ما إذا كانت الثقافة جزء من التنمية المستدامة، بل أصبح حول كيفية الاعتراف بها وقياسها وتمويلها باعتبارها ركيزة من ركائز الخطة العالمية القادمة. وكما سيُناقش هذا التقرير، فإن الهدف القائم بحد ذاته هو السبيل الوحيد لتوفير ما يحتاجه القطاع الثقافي على وجه السرعة من وضوح واتساق وطموح.

## دمج الثقافة في نسيج السياسات

يتجلى هذا الاعتراف المتنامي بأهمية الثقافة أيضًا في إدراجها المتزايد ضمن طيف واسع من المجالات السياسية. على المستوى الأممي، تمّ الاعتراف بالثقافة كركيزة أساسية للسلام والأمن ويتضح ذلك من خلال "الخطة الجديدة للسلام" التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في يوليو 2023، وقرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. على المستويين المحلي والوطني، بدأت الهيئات العامة خارج قطاع الثقافة تضم الثقافة في عمليات التخطيط والتنفيذ والتشريع، بما يتناغم مع رؤية اليونسكو للسلام: "الحرب تبدأ في عقول الناس، ففي عقول الناس يجب أن يُشاد صرح السلام".

ومع ذلك، غالبًا ما يبقى هذا الإدراج مجزأً. إذ تركز العديد من التدخلات والسياسات على جوانب محددة من الصناعات الثقافية والإبداعية، مثل حماية الممتلكات الثقافية أو صون التراث الثقافي غير المادي، بدلاً من تناولها كمنظومة متكاملة. علاوة على ذلك، يختلف عمق ونطاق دمج الثقافة في الاستراتيجيات التنموية الأوسع بشكل كبير وفقًا لمجال السياسات والسياق الإقليمي ومستوى التنمية الاقتصادية.

على سبيل المثال، بينما تم إحراز تقدم ملحوظ على المستوى الوطني في ربط الثقافة والتراث وحماية الثقافة بجهود دعم المصالحة بعد النزاع، مع تسليط الضوء على دور الثقافة في تعزيز التماسك الاجتماعي، هناك اهتمام أقل نسبيًا بربط الثقافة بجداول العمل المناخي. وتؤثر الفوارق الاقتصادية بشكل إضافي على نطاق المبادرات الثقافية وتنفيذها: أفادت نسبة 90% من الدول الأعضاء ذات الدخل المرتفع بتنفيذ مبادرات تجديد تقودها الصناعات الثقافية على المستوى الإقليمي أو الحضري أو الريفي خلال السنوات الأربع الماضية، مقارنةً بـ 69% فقط من الدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2005).

يحظى الدور الاستراتيجي للثقافة باعتراف متنامٍ في خطط التنمية المستدامة الوطنية، حيث أقرت نسبة 93% من الدول الأعضاء التي قدمت تقاريرها بأن الثقافة عمومًا عنصر رئيسي في استراتيجياتها التنموية[3]. ومع ذلك، فإن عددًا أقل من الدول الأعضاء يعترف بالمساهمات الأكثر تحديدًا للصناعات الثقافية والإبداعية (80%) وللإبداع والابتكار (77%)، مما يشير إلى وجود فجوة بين الاعتراف الواسع بالثقافة ودمجها عمليًا في السياسات الخاصة بالقطاعات (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2005). كما

توجد فروق دقيقة واختلافات ملحوظة في كيفية إيلاء الأولوية لمختلف جوانب الثقافة. فعلى سبيل المثال، في مجال التراث، يُعدّ هدف "حماية التنوع البيولوجي والثقافي وتوفير خدمات النظام الإيكولوجي ومنافعه" أكثر العناصر الاستراتيجية دمجًا في الخطط الوطنية. وفي المقابل، فإن "حماية التراث أثناء النزاعات" و"الإسهام في التعافي في مرحلة ما بعد النزاع" هما الأقل إدراجًا (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 1972)، مما يكشف عن ثغرات في الاهتمام بسياسات تعنى بدور الثقافة في الاستجابة للأزمات وبناء السلام.

بينما تعترف غالبية الدول الأعضاء، 88% من دول الشمال العالمي و87% من دول الجنوب العالمي، بأهمية التراث الثقافي غير المادي في التدخلات التنموية، فإن هذا الاعتراف لا ينطبق بشكل ثابت على استراتيجيات التعاون التنموي. فقد أفادت نسبة 58% فقط من دول الجنوب و46% من دول الشمال العالمي بأن استراتيجيات التعاون الإنمائي لديها تعترف بالدور الاستراتيجي للإبداع وأشكال التعبير الثقافي المتنوعة (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2005). ويُبرز هذا الفارق المستمر اتجاهًا أوسع نطاقًا: فعلى الرغم من التقدير الواسع للثقافة ضمن خطاب التنمية، فإنها لا تزال ممثلة تمثيلًا ناقصًا في استراتيجيات التعاون الإنمائي وأطر تمويل المساعدات الإنمائية الرسمية.

## التطلعات المشتركة والتحديات السياقية والأولويات الناشئة

في إطار التحضير للمؤتمر العالمي للسياسات الثقافية لعام 2025، عقدت اليونسكو ستَّ مشاورات إقليمية بين تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وشباط/فبراير 2025، بمشاركة الدول الأعضاء والمجتمع المدني والفنانين والشباب وغيرهم من الجهات المعنية، في حوار واسع النطاق حول الدور المتطور للسياسات الثقافية. وقد وفَّرت هذه المشاورات منظورًا تشخيصيًّا وجدول أعمال استشرافيًّا، كاشفةً عن توافق عالمي قوي ومتنامٍ حول محورية الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة. ورغم وجود موضوعات مشتركة تكرر ذكرها بين جميع الأقاليم، مثل الدعوة إلى تحوّل رقمي شامل للجميع والمساواة بين الجنسين ومكافحة تغير المناخ من خلال الثقافة وزيادة الاستثمار في الاقتصاد الإبداعي، فقد طرحت كل منطقة أولويات وتحديات مختلفة، صاغتها سياقاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية الفريدة.

أسهمت الرؤى التي جُمعت من خلال المشاورات الإقليمية، في الفترة التي سبقت المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية لعام 2025، في إرشاد تحليلات التقارير العالمية وتعميق فهمها لمشهد السياسات الثقافية المتنوّع في مختلف أنحاء العالم. وقد أفرزت هذه الحوارات تطلعات مشتركة وتحديات سياقية وأولويات ناشئة جرى أخذها في الاعتبار ضمن الفصول المواضيعية.

تعترف جميع الأقاليم بالثقافة بوصفها حجر الزاوية في بناء مجتمعات شاملة وديمقراطية. وقد جرى التأكيد مجددًا على اعتماد نهج قائم على الحقوق، مع تركيز متزايد للسياسات الثقافية على المشاركة المجتمعية والمساواة وإشراك الشباب وحرية الإبداع الفني. غير أن طبيعة التحديات والأولويات تختلف باختلاف السياقات. ففي الأقاليم التي تتمتع ببنى تحتية ثقافية أكثر رسوخًا، مثل أجزاء من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، تمحورت المناقشات السياسية حول تكييف النظم لمعالجة قضايا مستجدة، بدءًا من الإدارة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي، مرورًا بالقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، ووصولًا إلى مكافحة المعلومات المضللة. كما برزت بقوة شواغل تتعلق بضمان الأجر العادل للعاملين في المجال الثقافي وسد فجوة الأجور بين الجنسين ووضع أطر حوكمة شاملة للجميع.

من جهة أخرى، شدَّدت الأقاليم التي تواجه حالة من عدم الاستقرار الجيوسياسي أو بنى تحتية غير متكافئة، مثل أوروبا الشرقية وأفريقيا وأجزاء من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على الحاجة الملحّة إلى حماية الحقوق الثقافية وصون التراث، ولا سيما في أوقات الأزمات أو النزوح. وفي حين أتاح التحوّل الرقمي فرصًا أوسع للانتفاع بالثقافة، لا تزال هناك فجوات كبيرة في مجالات البنية التحتية والتمويل والمعرفة الرقمية، ولا سيما بالنسبة للمجتمعات الريفية والأقليات والشعوب الأصلية. وفي هذه الأقاليم، يتركّز الاهتمام على تحسين مستوى التأهب للطوارئ ودعم الفنانين النازحين وتعزيز المصالحة والتماسك الثقافي.

برزت موضوعات العدالة الثقافية والإنصاف الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وتمكين الشعوب

---

[3] استند هذا التقييم إلى التقارير الدورية التي تُقدم كل أربع سنوات عن اتفاقية عام 2005، والتي وردت خلال الفترة بين 2019 و2024، حيث بلغ مجموع الدول الأطراف التي قدمت تقاريرها على الصعيد العالمي 111 دولة.

الأصلية والمجتمعات ذات الأصول الإفريقية، بشكل خاص في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتُعتبر الصناعات الثقافية والإبداعية رافدًا رئيسيًا للحد من التفاوتات وتعزيز النظم القاعدية، رغم استمرار التحديات مثل العمل غير الرسمي ونقص التمويل والاستبعاد الرقمي. على نحو مماثل، أكدت الدول العربية وأجزاء من منطقة آسيا والمحيط الهادئ على أهمية إدراج الثقافة ضمن استراتيجيات التنمية الأوسع نطاقًا، بما في ذلك التعليم والتكيف مع المناخ وسياسات الهجرة. كما تمّ التأكيد على أهمية الإصلاحات التشريعية والاستثمارات في تعليم الثقافة وتعزيز نظم بيانات ثقافية متينة من أجل بناء منظومة أكثر مرونة وشمول.

على الصعيد العام، يزداد الاعتراف بدور الثقافة كمحرك للتحول الاقتصادي، لا سيما في تعزيز فرص العمل للنساء والشباب، كما يتجلى ذلك في قطاعات الموسيقى والموضة والسينما الحيوية في أفريقيا. ومع ذلك، تظل معوقات مثل محدودية الاستثمارات العامة والخاصة والقطاع غير النظامي وضعف البنية التحتية تحول دون تحقيق نمو شامل. وهناك خطر من أن النموذج الأوسع للاقتصاد الإبداعي قد لا يعالج الحواجز النظامية التي تحول دون التنمية الثقافية العادلة والمتكافئة، وأنه يركز بشكل أكبر على النمو الاقتصادي على حساب القيمة الاجتماعية والجوهريّة للثقافة، مما يعرض الاعتراف الكامل بها كمنفعة عامة عالمية للخطر. في العديد من الأقاليم، تسهم المنصات الرقمية في زيادة فرص الانتفاع بالثقافة وتعزيز الابتكار الإبداعي، مع بروز مخاوف متزامنة بشأن حماية البيانات وحوكمة المنصات وضمان الوصول العادل. كما يتزايد الاهتمام بإمكانات الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي في حفظ التراث والتعبير الفني، لا سيما في المناطق المعرضة لتأثيرات المناخ، مثل الدول الجزرية النامية الصغيرة.

تؤكد هذه الرؤى الحاجة الملحة إلى سياسات ثقافية تراعي الخصوصيات السياقية وتتسق مع الأهداف العالمية. ففي مختلف الأقاليم، ثمة توافق قوي حول الدعوة إلى حوكمة شاملة وتعزيز حرية تنقل الفنانين ووضع نظم بيانات موثوقة ومفصلة (بما في ذلك بيانات مصنّفة حسب نوع الجنس) فضلاً عن تعزيز التكامل بين القطاعات بإدراج الثقافة في مجالات السياسات المختلفة مثل التعليم والتنمية الاقتصادية والعمل المناخي والتحوّل الرقمي.

تُعدُّ المساواة بين الجنسين موضوعًا متكررًا، حيث أفادت العديد من الدول الأعضاء بأنها تبذل جهودًا لزيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الثقافية ومعالجة التمييز القائم على النوع الاجتماعي في الممارسات الثقافية. وخلال السنوات الأربع الماضية، أفاد معدل 88% من الدول الأعضاء بوجود سياسات أو إجراءات تدعم مشاركة النساء في الحياة الثقافية، ليس بمعنى الحضور أو استهلاك المنتجات الثقافية فحسب، بل أيضًا من حيث إتاحة الفرصة أمامها للإبداع والإنتاج وصياغة السرديات وأشكال التعبير الثقافي. تشير تقارير دول إفريقيا جنوب الصحراء وغرب آسيا وشمال إفريقيا إلى مستويات مشاركة مرتفعة بشكل خاص، حيث نفّذت 83% من الدول المبلّغة في إفريقيا جنوب الصحراء و94% من الدول في غرب آسيا وشمال إفريقيا سياسات مخصصة لهذا الغرض (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2005).

تمثل النساء 38% من إجمالي العاملين في الصناعات الثقافية والإبداعية، ويشكلن صوتًا قويًا وقوة دافعة للتغيير في منظومة الثقافة والإبداع. ومع ذلك، لا تزال التفاوتات الهيكلية في هذه الصناعات قائمة والنساء ممثَّلات بشكل غير كافٍ في مواقع صنع القرار والقيادة. وعلى الرغم من أن 99% من الدول الأعضاء الـ 114 التي قدمت تقاريرها عن اتفاقية اليونسكو لعام 2005 أعلنت وجود وزارات أو هيئات حكومية أو أجهزة برلمانية مخصصة تعنى بالمساواة بين الجنسين، إلا أن 67% فقط منها أفادت بأن هذه المؤسسات المعنية بالمسائل الجنسانية ذات صلة مباشرة بالعاملين في الصناعات الثقافية والإبداعية، وتتراجع هذه النسبة إلى 55% في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. تؤكد هذه الفجوات الحاجة الملحة إلى دمج المساواة بين الجنسين بشكل منهجي في السياسات الثقافية وآليات تنفيذها. ويعد تعزيز الدور القيادي للمرأة وضمان مشاركتها الآمنة والشاملة والعادلة في الحياة الثقافية أمر حيوي لبناء نظم بيئية ثقافية نابضة بالحياة وحماية سبل العيش وتمكين الفتيات والنساء من المساهمة الكاملة في القطاعين الثقافي والإبداعي.

# المستقبل المتكافئ: نحو تعزيز المساواة بين الجنسين في عالم الثقافة

© Rossy de Palma

## روسي دي بالما

**فنانة إنسانية، سفيرة النوايا الحسنة لليونسكو من أجل التنوع الثقافي.**

قالت الشاعرة والناشطة الملهمة مايا أنجيلو ذات مرة: «ما من ألم أشد من أن تكتم بداخلك قصة لم تُروَ». وفعلاً، ما رُوي من قصصنا حتى الآن طمس المكانة الحقيقية للمرأة: ملايين النساء عبر القرون اكتشفن أسرار العلم وحلّقن إلى الفضاء وكتبن ورسمن ونسجن بأناملهن أعمالًا فنية مبهرة وقدن مجتمعات بأسرها. مكانة جرى محوها وحجبها... مكانة آن لنا أن نُعيدها إلى الواجهة يدًا بيد، باعتبارنا مجتمع واحد.

بعيدًا عن كونها مسألة تمثيل تاريخي فحسب، ما زالت ملايين النساء حول العالم اليوم محرومات من الحرية والمساواة والعدالة والتعليم والرعاية الصحية والاستقلال والاستقلالية الاقتصادية والفكرية. إنهن محرومات من الحق في العيش بكرامة. ويمتد هذا الحرمان ليشمل المجال الثقافي أيضًا، ذلك المجال الذي طالما صوّرت المرأة فيه كمصدر إلهام أو ككيان هامشي، فمساهماتنا لا تنال حق قدرها، وأدوارنا في القيادة محدودة، ولا زلن حتى اليوم نتقاضى أجورًا أقل مقابل أعمالنا.

كانت والدتي فنانة، مفكرة حرة، لكنها، ككثيرات غيرها، أُجبرت على تقييد ذاتها وكتمان بريقها وكبح جماح عقلها فضولها الفطري لتطفئ شعلة حضورها ولا تجذب الأنظار. لقد خضعت لرقابة مجتمع وعصر لم يكبلا تطور النساء الفكري فحسب بحصرهن في فضاء المنزل، بل زرعا داخلهن بذرة الرقابة الذاتية أيضاً. ورغم أنها تركت لي إرثًا من الحرية صاغ جزءًا من كياني، فقد كان عليَ أن أتمرد وأتحرر من ذلك الإرث المقيّد. ففي حالتي، لم يكن أمامي سوى قلب المنظور وتحدي السردية السائدة، في خطوة جريئة حمت روحي من نظرات الآخرين التي اعتادت الوصم وطمس التنوع، من خلال مقاومتي للضغوط الرامية لإلزامي بسلوكيات محددة أو تفكير أحادي البُعد. وفي خضم هذا المسار، غدت الثقافة والفن أعظم حلفائي، منابع الشفاء والصمود. إذ إن هناك أمرًا دأبت النساء على فعله عبر العصور، وهو التغلب على المحن، بل وتحويلها إلى تجليات فنية غير متوقعة.

نحن، النساء، جميعنا فنانات وحِرَفيات وحارسات للذاكرة والتراث الحي وخيميائيات، ماهرات في البقاء وبطلات في قصص حياتنا. تحدّثت فيرجينيا وولف في كتابها "غرفة تخص المرء وحده" عن رحلة المرأة من التطلّع عبر النافذة إلى النظر في المرآة ثم الحديث مع الذات ومع الأخريات. وحثتنا الحركات الانسيابية والقوية لمارثا غراهام على التعرف إلى الطاقة الكامنة في أعماقنا واستكشافها، تلك القوة الحيوية التي علينا أن نُعبّر عنها لا بالأحكام أو المقارنات، بل بالاحتفاء بها. وتلك الطاقة نفسها تسري في القصص التي نرويها. فالقصص مهمة، إذ يمكن أن تُستَخدم لانتزاع الحقوق وتشويه السمعة، ولكنها قادرة أيضًا على استعادة الحقوق والتمكين وإضفاء الطابع الإنساني وإحداث التحوّل.

ومن خلال استحضار هؤلاء الفنانات الجريئات، أود تسليط الضوء على الحاجة الملحّة إلى كسر القوالب النمطية ودعم إبداع المرأة وتعزيز قدراتها القيادية وضمان حضورها في جميع القطاعات والمستويات الفنية، بما في ذلك الحق في الأمان، والاعتراف بالمرأة لا كمبدعة فحسب، بل أيضًا كحاملة للثقافة وقائدة ورائدة أعمال ومعلمة وخبيرة، وضمان أن يُقدَّر عملها ويُكافأ بعدل. فلن يتحقق ازدهار الثقافة بكل غناها وتعدد أصواتها وألوانها وملامسها، إلا بإرساء مساواة حقيقية بين الجنسين، داخل المجال الثقافي وخارجه.

نساء اليوم أكثر وعيًا من أي وقت مضى. وهذا الطريق العائد بنا إلى ذواتنا، إلى اكتشاف النفس ومعرفتها، قد عبّدته، خطوةً خطوة، نساء سبقننا وضحين بالغالي والنفيس، ولا مجال للعودة إلى الوراء.

انسجامًا مع رؤية إعلان مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2022، شكّلت هذه الرؤى مصدر إلهام جوهريًا للتقرير العالمي، الذي يؤكد أهمية تبنّي سياسات ثقافية قائمة على الأدلة ومدفوعة بالشراكات، من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي، وضرورة تداخل السياسات الثقافية مع غيرها من مجالات السياسات والأولويات العالمية.[4]

## نهج متعدد الأطراف نحو تكريس الثقافة بوصفها هدف قائم بحد ذاته

حيثما يتوافر تعاون متعدد الأطراف فعّال بين مختلف الوزارات والإدارات، يمكن للثقافة أن تزدهر بوصفها عاملًا محفزًا يحقق أثرًا عميقًا وتحوليًا. لكن في حال افتقار هذا النهج المتعدد الأطراف إلى أدلة قوية وحوكمة رشيدة وشراكات متينة، فقد تتراجع مكانة الثقافة سريعًا في جداول الأعمال، وتغيب عن البرامج والخطط الاستراتيجية الرئيسية. وينطبق هذا بشكل خاص على تمويل الثقافة؛ إذ أن غياب نهج متعدد الأطراف قائم على الأدلة يجعل من الصعب وضع نماذج تمويل واضحة وجذابة من أجل الثقافة. وهذا بدوره يؤثر سلبًا على وضعية الفنانين، مما يفضي إلى ثغرات في الدعم، بما في ذلك التمويل، وانتهاكات تطال أشكال التعبير الثقافي المتنوعة. كما قد يعني ذلك أن التراث الثقافي لا يحظى بالحماية والصون وإعادة التصور بالشكل الكافي، وأن فرص بناء اقتصاد إبداعي أكثر تنوعًا وشمولًا قد تُفوّت.

يلفت التقرير انتباهنا لهذا الواقع الهش للثقافة ويدعو إلى إدراجها على نحو أفضل وأقوى في خطط التنمية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، بما يفتح المجال أمام تمويل ثقافي مبتكر وشامل. علاوة على ذلك، تقر فصوله بأن احتفاظ الثقافة بقدرتها الاستراتيجية وإطلاق كامل إمكاناتها في تحقيق التنمية المستدامة يتطلبان الاعتراف التام بها بوصفها هدفًا تنمويًا قائمًا بذاته.

سيكون الهدف المخصص للثقافة بمثابة محفّز للعمل المنسق على المستويين الوطني والدولي. إذ من شأنه أن يُدمج الأبعاد الثقافية بشكل جوهري في القطاعات الحيوية مثل التعليم والبيئة والاقتصاد، وذلك من خلال تعزيز التنسيق بين الوزارات وضمان استمرارية الالتزام بالسياسات. كما سيسهم في تعزيز الحوار والتعاون بين الحكومات، مما يمهّد الطريق لاستراتيجيات مشتركة واستثمارات متضافرة. ومن المهم أن هذا الهدف سيُعزز الإدماج المنهجي للثقافة في مجالات السياسات الأوسع، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث والتنمية الحضرية وبناء السلام والتكيف مع المناخ، وهي المجالات التي لا تزال فيها إمكانات الثقافة التحويلية غير معترف بها بشكل كاف رغم الحاجة الملحة إليه.

إن وضع هدف قائم بحد ذاته لن يعزل الثقافة، بل سيبرز أهميتها العابرة للقطاعات، موفرًا غايات ومؤشرات مشتركة تعزز التعاون بين القطاعات وتُضخم مساهمات الثقافة في أولويات التنمية الأخرى. وهذا ليس ازدواجية في الجهود، بل خطوة استراتيجية نحو التناسق والبروز والشمول.

ليس وضع هدف خاص بالثقافة مجرد طموح رمزي؛ بل هو إطار عمل قابل للتنفيذ من أجل بناء المستقبل المستدام والشامل الذي نحتاجه جميعًا.

[4] تسترشد اليونسكو في عملها بأولويتين عالميتين رئيسيتين وهما أفريقيا والمساواة بين الجنسين، حيث تدمجهما بشكل منهجي عبر جميع البرامج والمبادرات، بما في ذلك السياسات الثقافية. كما تولي المنظمة اهتمامًا خاصًا للمجموعات ذات الأولوية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية والشباب، لضمان تلبية احتياجاتهم الخاصة ووجهات نظرهم ونظم معارفهم. تعكس هذه الأولويات التزام اليونسكو بتعزيز التنمية الشاملة والعادلة، وتعزيز التنوع الثقافي، وضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب في تنفيذ خطة 2030 وما بعدها.

## سد الثغرات في البيانات: بناء قاعدة أدلة متكافئة

يقدم هذا الإصدار الأول من التقرير العالمي لمحة شاملة على السياسات الثقافية على مدار السنوات الخمس الماضية، مبنية حول ست مجالات ذات أولوية حددتها الدول الأعضاء في إعلان مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2022.

من خلال تقييم التقدم المحرز والتحديات المستمرة والاتجاهات الناشئة في المجال الثقافي، يعد هذا التقرير مرجعًا أساسيًا لتوجيه تنفيذ السياسات الثقافية في جميع الأقاليم. كما يختبر جدوى مؤشرات الأداء الواردة في إطار نتائج التقرير العالمي الجديد، مما يسهم في تقييم أكثر منهجية لأثر القطاع الثقافي على المستويات العالمية والوطنية والمحلية.

يشمل الإطار المبتكر 6 مجالات تأثير و12 ناتجًا و19 مُخرجًا وما يقارب 100 مؤشر من بينها 28 مؤشرًا بشأن المساواة بين الجنسين، ويشكّل مرجعًا مشتركًا لمراقبة وضع السياسات الثقافية على نحو شامل ومتسق. جرى تجميع البيانات المستقاة من التقارير الدورية المقدَّمة في إطار الصكوك المعيارية والبرامج التابعة لليونسكو في مجال الثقافة، وتنقيحها وتحليلها بما يتوافق مع إطار نتائج التقارير، وذلك بهدف ربط الأسئلة ذات الصلة بمؤشرات محددة، على النحو المبيَّن في قسم المنهجية. ووفقًا لإطار اليونسكو المُنقح للإحصاءات الثقافية (2025)، صُمِّمت هذه الأداة لتكون تكرارية وقابلة للتكيّف.

من الضروري الاعتراف بأن الثغرات في الإحصاءات الثقافية، بما في ذلك محدودية توافر البيانات وضعف التغطية الجغرافية وعدم اتساقها الزمني وغياب البيانات المصنفة حسب الجنس على نحو متسق وقابل للمقارنة لربط المساواة بين الجنسين بنتائج السياسات الثقافية، قد تؤدي إلى تحريف الاتجاهات الإقليمية والوطنية، الأمر الذي يبرز أهمية تعزيز نظم البيانات الثقافية لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة ووضع أسس المقارنة الدولية. مع الاعتراف التام بهذه القيود، يوفر إطار نتائج تقرير اليونسكو العالمي هيكلًا حيًا قابلًا للتطور مع الاستخدام المستمر وتغذية راجعة من أصحاب المصلحة، فضلًا عن الاستثمار في القدرة الإحصائية الوطنية.

في هذا الإصدار الأول، تم تحليل تقارير صادرة عن 196 دولة و116 مدينة، مع تفاوت التوزيع الإقليمي بحسب الصكوك المعيارية والبرامج المعتمدة.[5] كما تختلف معدلات التصديق وتقديم التقارير بشكل ملحوظ باختلاف هذه الصكوك والبرامج، مما يؤدي إلى تفاوت في مستويات تمثيل المجالات الثقافية الفرعية. وقد بُذلت جهود لسد ثغرات البيانات عبر الاستعانة بمصادر بيانات بديلة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني الدولية والجهات الفاعلة في قطاع الثقافة، بالإضافة إلى القطاع الخاص. وعلى الرغم من أن تنويع المصادر لا يعوض بشكل كامل نقص توفر البيانات عبر المناطق، إلا أن هذا النهج شكل خطوة مهمة إلى الأمام.

من خلال استناد التقرير العالمي إلى المساهمات على المستوى الوطني ومستوى المدن، تسعى اليونسكو ليس فقط إلى الإشادة بجهود الدول الأعضاء، بل إلى تحويل عملية إعداد التقرير إلى أداة ديناميكية للتعلم والتبادل والابتكار في السياسات. كما يحمل التقرير العالمي إمكانية إحداث تغيير منهجي، من خلال رقمنة البيانات وتوحيدها، وتيسير التنسيق بين أنشطة اليونسكو في مجال الثقافة، والاستجابة للطلبات الطويلة الأمد من الدول الأعضاء لتبسيط عمليات إعداد التقارير وتعزيز صلتها بصنع السياسات الوطنية.

علاوة على ذلك، يهدف التقرير إلى توجيه وإثراء مداولات مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة للعام 2025 في برشلونة، إسبانيا. فغياب البيانات عن الحوار يجعله شكليًا، وغياب الحوار عن البيانات يبقيها جامدة بلا تأثير. ويوفر التقرير العالمي أساسًا تجريبيًا متينًا للحوار بين الحكومات، ونقطة مرجعية مشتركة لتنسيق العمل على الصعيدين الوطني والدولي. كما يعرض التقرير حججا داعمة لتعزيز الالتزام المنسق بتطوير البيانات ووضع سياسات ثقافية قائمة على الأدلة، تدعم الثقافة بوصفها هدف قائم بحد ذاته.

---

[5] عدد البلدان يشمل الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والدول الأطراف. للحصول على قائمة كاملة بالبلدان والمدن التي تم تحليل تقاريرها من أجل التقرير العالمي بشأن السياسات الثقافية لعام 2025، يرجى الرجوع إلى الملاحق - الدول والمدن المدرجة في التحليل.

## لمحة موجزة عن التقرير العالمي بشأن السياسات الثقافية

تم إعداد نسخة عام 2025 من التقرير العالمي لليونسكو بتوجيه من مجلس استشاري، حيث قدم مساهمات استراتيجية في تحديد الموضوعات والنتائج والتوصيات الرئيسية. أما هيئة التحرير التي تضم المحررين الرئيسيين والمؤلفين وكراسي اليونسكو ومنسق التقرير العالمي لليونسكو، فقد تم تشكيلها من خلال عملية شاملة وتشاركية، مع تركيز قوي على تنوع الرؤى الثقافية والخبرات المواضيعية. كما خضع التقرير لاستعراض صارم للأقران شارك فيه خبراء بارزون وكراسي اليونسكو والمجلس الاستشاري، مما أتاح جمع طيف واسع من وجهات النظر للتحقق من جودة التقرير واتساقه وتوجهه الاستراتيجي.

خُصص كل فصل من فصول التقرير لموضوع تنموي محدد، حيث تم تحليل كيفية إسهام السياسات والتدابير الثقافية في تعزيز الحقوق الثقافية الفردية والجماعية، وتوسيع نطاق الوصول الشامل إلى الثقافة والمشاركة في الحياة الثقافية، وتعميق أوجه التآزر بين الثقافة والتعليم، وتعزيز حماية الثقافة في حالات الطوارئ، ودعم الاقتصاد الإبداعي، ودفع التحول الرقمي في قطاع الثقافة، وإبراز دور الثقافة في العمل بشأن تغير المناخ.

من المهم أن التقرير يتناول أيضًا جوانب مازالت غير مطروحة مثل الحواجز الهيكلية والنظامية التي تعيق التنمية المرتكزة على الثقافة، بما في ذلك من منظور جنساني. ويجري هذا التحليل في سياق معقد ومتغير، يتسم باستمرار التعافي من جائحة كوفيد19-، وتزايد الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد النزاعات، وتفاقم أزمة المناخ. كما يأخذ في الاعتبار الإمكانات المربكة للتكنولوجيات الناشئة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، الذي يعيد تشكيل سلسلة القيمة الثقافية برمتها بطرق يصعب التنبؤ بها.

وفي الوقت نفسه، يقر التقرير ببوادر الانتعاش الإبداعي الآخذة في الظهور في بلدان الجنوب، ولا سيما في المناطق الحضرية التي تشهد نموًا سريعًا، حيث يقود الشباب، بكل تنوعهم، أشكالًا جديدة من التعبير الثقافي والابتكار. غير أنّ هذه المرحلة الديناميكية تتزامن أيضًا مع تصاعد حالة عدم الاستقرار والتقلبات السياسية، وتراجع ثقة الجمهور في المؤسسات التقليدية. ويصدر التقرير كذلك في وقت يشهد أزمة عالمية حادة تتسم بتعدد النزاعات وحالة طوارئ مناخية واعتداءات واسعة النطاق على الحرية والديمقراطية والشمول. وبذلك، باتت الثقافة في مهبّ الخطر وتحت التهديد.

وفي هذا السياق، يقدّم التقرير العالمي رؤية آنية لدور الثقافة المتطور وتأثيرها ومستقبلها. ويؤكد على ضرورة ترسيخ مكانة الثقافة بعمق في خطط التنمية العالمية، ولا سيما من خلال اعتماد هدف خاص بالثقافة قائمًا بذاته في الإطار المعتمد لما بعد عام 2030. وتقدّم فصول التقرير، مجتمعة، منظورًا متماسكًا واستشرافيًا من شأنه أن يوجّه السياسات الثقافية الشاملة والفعّالة والقادرة على الصمود في جميع أنحاء العالم.

## إقرار بمصادر البيانات

تستند معظم البيانات الواردة في هذا التقرير العالمي الأول إلى تحليل التقارير المقدمة من الجهات الوطنية والمحلية إلى اليونسكو فيما يتعلق بجميع صكوكها النظامية ومبادراتها الرئيسية في مجال الثقافة. ويشمل ذلك خمس اتفاقيات وثلاث توصيات ومؤشرات الثقافة | 2030 وشبكة المدن المبدعة والاستبيانات المتعلقة بمتابعة إعلان المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2022 (انظر المنهجية لمزيد من التفاصيل). ولتيسير القراءة، حيثما تم الاستناد إلى مصادر اليونسكو، فإن المراجع داخل النص ومصادر الجداول والأشكال داخل هذا التقرير تُنسب ببساطة إلى المصدر الذي جرى تحليله (مثل اتفاقية عام 2003 بشأن صون التراث الثقافي غير المادي). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا الكم الكبير من بيانات ومعلومات اليونسكو (التي يتجاوز 1200 تقرير فردي) قد عالجه ودمجه ونقّاه وحلله وقدّمه في صيغ مرئية الشريك المعني بالبيانات والبحوث، بي أو بي كونسيلتينغ (BOP Consulting).

© Shariful Alam_bd/Shutterstock.com

**سيزار أوغستو غوادالوبي مينديزابال**
أستاذ العلوم الاجتماعية، جامعة المحيط الهادئ، بيرو

**جميل سالمي**
خبير دولي في مجال التعليم العالي

الفصل الأول

# النهوض بالمشاركة الشاملة والمتكافئة في الحياة الثقافية

# أصوات خلّاقة
## دايارا توكانو

«تمامًا كما تحتضن الأرض بذور الثقافات، تعتني الثقافات بالأرض وتغذي نظم العالم والفكر، حيث تغدو التبادلات والتفاعلات شرطًا لتستمر الحياة وتجد طرقًا جديدة لتزدهر».

فنانة بصرية وناشطة ومربية.

© Daiara Tukano (مجموعة الفنان) Kahtiri Eõrõ – Espelho da vida مرآة الحياة، 2020

# الأرقام الرئيسية

- تُظهر النُهج المراعية للنوع الاجتماعي في إدارة التراث مستويات متفاوتة من التقدم. وتشير البيانات إلى أن 82% من الدول الأعضاء التي قدّمت تقاريرها أعلنت عن وجود سياسات إيجابية تدعم مشاركة النساء في الأنشطة الثقافية (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2005).
- تتبع الأقاليم المختلفة نُهج متنوعة لحماية الحقوق العرفية للمجتمعات في النظم الإيكولوجية للأرض والبحر. وتُشير البيانات الواردة من الدول الأعضاء أن 95% من دول أفريقيا جنوب الصحراء نفذت سياسات لحماية هذه الحقوق، مقارنة بـ 74% في أوروبا وأمريكا الشمالية (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2003).
- أفادت نسبة 61% فقط من الدول الأطراف في اتفاقية عام 2005 بوجود هيئات مستقلة مكلفة بتلقي الشكاوى أو رصد الانتهاكات والقيود المفروضة على حرية الفنانين، مما يكشف عن فجوة كبيرة بين الأطر القانونية والممارسة الفعلية (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2005).
- أشارت نسبة 95% من الدول الأعضاء التي قدمت تقاريرها إلى تنفيذ برامج تعليمية في مجال التراث تهدف إلى تحسين فهم الشباب للتراث وتعزيز التنوع وتشجيع الحوار بين الثقافات، سواء من خلال برامج رسمية أو مبادرات مؤقتة (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 1972).
- أفادت نسبة 91% من دول الشمال العالمي بوجود أُطُر للحد الأدنى للأجور خاصة بالفنانين، مقابل 59% فقط من دول الجنوب العالمي (التقارير الدورية عن توصية عام 1980).

# النقاط الرئيسية

01. لا يزال هناك فجوة كبيرة بين الاعتراف الرسمي بالحقوق الثقافية وحمايتها وتعزيزها على أرض الواقع. وهذا يشكّل تحديًا عالميًا حاسمًا للثقافة، حيث تتعرض الحقوق الثقافية للتهديد ويظل وضع الفنان هشًا في العديد من الدول. فالفنانون يواجهون تحديات في الاعتراف بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية واحترامها، سواء بسبب عدم وجود صفة رسمية لهم أو لعدم تطبيق الأطر القانونية القائمة. وعلى الرغم من أن عددًا متزايدًا من الدول عزز التزامه بحرية الفن، لا تزال هناك قيود عديدة في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك المعايير الاجتماعية التمييزية والرقابة والملاحقة القانونية والعنف وفي أسوأ الحالات، قتل الفنانين.

02. استمر الاتجاه العالمي نحو تعزيز الوضع القانوني للفنانين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي منذ آخر استبيان عالمي عام 2019. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاعتراف بالحقوق الثقافية وتحديدها بشكل متزايد وشامل في إطار الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان، فإن آليات التقارير القائمة المرتبطة باتفاقيات الأمم المتحدة المحددة لا تكفي لقياس التقدم المحرز وإخضاع الدول الأعضاء في اليونسكو للمساءلة بشأن جهودها في حماية وتعزيز الحقوق الثقافية. لذلك، هناك حاجة إلى جهود محددة ومنهجية لجمع البيانات على المستوى الدولي لمراقبة التقدم بشكل صحيح.

03. أظهرت أُطُر حماية اللغات تقدمًا في الاعتراف بالتنوع الثقافي، لا سيما فيما يتعلق بلغات الأقليات والشعوب الأصلية. ومع ذلك، تختلف فعالية تنفيذها بشكل كبير، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز آليات الدعم.

04. تواجه النساء حواجز تفرقة في المشاركة الثقافية، لا سيما في ممارسة حقوقهن الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها. فاستمرار عدم المساواة بين الجنسين يحدّ من فرصهن في الإبداع والقيادة والتأثير في صنع القرارات في قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية، رغم إسهاماتهن الحيوية في الحياة الثقافية. وفي الوقت ذاته، تواجه الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصًا، بما في ذلك الشعوب الأصلية والأقليات الثقافية والأشخاص ذوو الإعاقات، عقبات نُظمية تحد من قدرتهم على الوصول إلى الحياة الثقافية والمشاركة والإسهام فيها. بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص، غالبًا ما تعيق الحواجز الجسدية والتواصلية والسلوكية التعبير الثقافي والوصول إلى الصناعات الثقافية والإبداعية، كما أبرزت تقارير اليونسكو. وتُعد الدول الأعضاء التي تُدمج تقييمات الأثر الخاصة بالنوع الاجتماعي والأقليات والإعاقة في سياساتها الثقافية، وتُنشئ مصادر تمويل مخصصة، نماذج قيمة لتعزيز الإنصاف وإتاحة الفرص والشمول في القطاع الثقافي.

05. تُعدّ المنصات الرقمية أدوات أساسية لتوسيع نطاق إمكانية الإفادة من الثقافة والمشاركة فيها، غير أن فعاليتها تظل محدودة بسبب الحواجز القانونية والأخلاقية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية المستمرة. يمكن استغلال المنصات الرقمية في عمليات التهريب غير المشروع والاحتيال وانتهاك حقوق الملكية الفكرية والتحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا وغيرها من الممارسات الضارة. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من المخاطر الاقتصادية الكبيرة التي يشكلها الذكاء الاصطناعي على الفنانين من قبيل تقليص مداخيلهم وإضعاف حماية حقوق المؤلف وزيادة انعدام الأمن الوظيفي، إلا أنه يمكن أن يسهم في تيسير الممارسات الثقافية وتعزيزها، على سبيل المثال في حماية التراث الثقافي وترميمه وتتبع حقوق الملكية ورسم خرائط القطاع.

تلعب الثقافة دورًا أساسيًا في تعزيز الثقة والتسامح والاحترام المتبادل داخل المجتمعات وعبرها. ويُعد ضمان الحقوق الثقافية أمرًا محوريًا لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي التي تثري المجتمعات حول العالم. وتأتي وضعية الفنّانين والعاملين في المجال الثقافي في صلب هذا النقاش، فهم المحرك الأساسي للإبداع والحيوية الثقافية. ومع ذلك، لا يزال العديد منهم يواجهون عوائق أمام الحرية الفنية، إلى جانب تحديات اجتماعية واقتصادية مترابطة تحدّ من قدرتهم على الإبداع ومشاركة أعمالهم وتأمين سبل عيش مستدامة. يُعد التغلب على هذه التحديات أمرًا حيويًا لضمان تمكّن جميع الأفراد من المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والمساهمة في بناء مجتمعات شاملة وقادرة على الصمود.

# ملخص

## الثقافة باعتبارها حق من حقوق الإنسان

يتناول هذا التقرير العالمي الأول الأبعاد المترابطة التي تُمارس في إطارها الحقوق الثقافية. أولًا، إمكانية الاستفادة من الحياة الثقافية والتراث والاستمتاع بهما، أي حرية الأفراد في التمتع بتراثهم الثقافي الخاص وكذلك تراث شعوب ومجتمعات أخرى. ثانيًا، المشاركة في الأنشطة الثقافية، أي القدرة على الانخراط النشط في الممارسات الثقافية وانتقاد التقاليد واختيار الانتماءات الثقافية بحرية. وثالثًا، المساهمة الفنية، حيث يجسد الحق في الإبداع والتأثير في الممارسات والأعراف والتراث الثقافي، إضافة إلى حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على إبداعاتهم.

يعد النوع الاجتماعي عنصرًا أساسيًا في جوهر الأبعاد الثلاثة كافة. كما أكد المقرر الخاص، فإن "النوع الاجتماعي والثقافة والحقوق تتقاطع بطرق معقدة ومتشابكة"، وغالبًا ما تؤدي هذه التقاطعات إلى تعرض النساء لأشكال متعددة من التمييز. وحقيقة أن الهويات الفردية "متعددة ومعقدة" تجعل النساء أكثر عرضة لأنواع متداخلة من الإقصاء. وفي هذا الصدد، يصبح من الضروري التأكيد على أن الثقافة لا يجب أن تُستغل لتبرير العنف واللامساواة والتمييز القائمين على النوع الاجتماعي، لا سيما في الحالات التي تتعارض فيها تقاليد معينة، مثل ختان الإناث، مع حقوق الإنسان العالمية.

## الحق في الانتفاع بالحياة الثقافية والمشاركة فيها

في إطار آليات الرصد الخاصة باتفاقيات وتوصيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة، أبلغت الدول الأعضاء عن خمس مجالات رئيسية أحرزت فيها تقدمًا على صعيد الحقوق الثقافية: السياسات الوطنية والأُطُر التنظيمية، تحسين إمكانية الانتفاع بالثقافة، الاعتراف بالتنوع الثقافي، حماية حقوق الفنانين، ومعالجة إعادة الممتلكات الثقافية. يكشف التحليل الخاص بالفصل الأول عن إحراز تقدم في أُطُر التنفيذ مع وجود تفاوتات مستمرة في المشاركة الثقافية عبر المناطق والفئات المختلفة. وتُشير البيانات الأخيرة إلى أن هذا التقدّم يشمل إدراج مسائل النوع الاجتماعي والتنوع الجنسي وتنوع الهويات في السياسات الثقافية بشكل ملحوظ، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لمنع الاتّجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. يعزز "ميثاق

المستقبل" هذا التقدم من خلال جعل الدول تضمن إسهام السياسات والاستراتيجيات الثقافية في تحقيق تنمية أكثر فاعلية وشمولية وعدالة واستدامة، عبر دمجها في الأُطُر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة في التنفيذ الكامل وحماية الحقوق الثقافية لجميع المواطنين، لا سيما في ضمان الانتفاع والمشاركة العادلة عبر السياقات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

## إتاحة الانتفاع بالتراث والمشاركة فيه

تشكّل إتاحة الانتفاع بالتراث والمشاركة فيه جانب أساسي من الحقوق الثقافية، بما في ذلك التراث المادي وغير المادي والطبيعي. وهذا يبرز أهمية تمكين الأفراد والمجتمعات من التفاعل مع تراثهم الثقافي الخاص ومع التراث الثقافي الأوسع، بوصفه شكلاً من أشكال الهوية ووسيلة لتعزيز التنوع الثقافي. وفي هذا السياق، تشير الدول الأعضاء إلى إحراز تقدم مهم في وضع أطر لصون التراث الثقافي من خلال توفير الحماية القانونية الشاملة وإنشاء مؤسسات متخصصة. ويظهر هذا التقدم على وجه الخصوص في دمج الاعتبارات المتعلقة بالتراث ضمن أطر السياسات الأوسع، حيث باتت عدة وزارات، من التعليم إلى البيئة، تُدرج على نحو متزايد حماية التراث ضمن ولاياتها.

تُظهر النُهج المراعية للنوع الاجتماعي في إدارة التراث مستويات متفاوتة من التقدم. وتشير البيانات إلى أن 82% من الدول الأعضاء التي قدّمت تقاريرها أعلنت عن وجود سياسات إيجابية تدعم مشاركة النساء في الأنشطة الثقافية (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2005). وتشمل أوجه التقدم الحديثة دمج الاعتبارات المتصلة بالنوع الاجتماعي والتنوع الجنسي وتنوع الهويات بشكل أكبر في السياسات الثقافية. ومع ذلك، أشارت المقررة الخاصة إلى أن الفجوات في التنفيذ ما زالت قائمة بين الأطر السياسية والنتائج الفعلية، لا سيما فيما يتعلق بالمجتمعات المهمشة. وتُظهر التقارير الوطنية أن معالجة هذه الفجوات تتطلب تحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة وتعزيز القدرات المؤسسية.

## إعادة الممتلكات الثقافية وردّها

تمثل إعادة الممتلكات الثقافية وردّها بُعداً أساسياً من أبعاد الحقوق الثقافية، إذ تعالج مظالم تاريخية متجذرة في الحقبة الاستعمارية وتثبيت الهوية الجماعية. ولا تكتسب الممتلكات والقطع الثقافية أهميتها باعتبارها مجرد مصنوعات حرفية، بل بوصفها "عناصر من الهوية الفردية والجماعية" التي تربط المجتمعات بماضيها وحاضرها ومستقبلها.[6] يُوفِّر مبدأ تقرير المصير الثقافي إطاراً أساسياً لفهم مسألة رد الممتلكات الثقافية باعتبارها من مسائل حقوق الإنسان، إذ يدعم المطالب الرامية إلى استعادة حق الشعوب في الاستفادة من تراثها الثقافي باعتباره "عملاً من أعمال العدالة التاريخية" يسهم في معالجة أوجه عدم المساواة التي نشأت خلال الحقبة الاستعمارية .[7] وقد اعترفت الأمم المتحدة بهذه الصلة من خلال عدة قرارات، أقرّت فيها التزامات خاصة على الدول التي استحوذت على ممتلكات ثقافية قيّمة خلال فترة الاحتلال الاستعماري.

وفي حين تُظهر الدول الأعضاء تقدماً ملحوظاً في وضع الأطر القانونية والمؤسسية لإعادة الممتلكات الثقافية وردها، حيث أن معظمها أنشأ آليات تنسيق متعددة المستويات، لا تزال فعالية التنفيذ مقيدة بعدة عوامل. وتشمل هذه العوامل أوجه عدم التوافق القضائي ومحدودية القدرة على الرصد، فضلاً عن التحديات التي أُثيرت خلال حوار أفريقيا بشأن إعادة الممتلكات الثقافية وردها في كانون الثاني/يناير 2025[8]، والمتمثلة أساسًا في نقص البيانات وغياب الشفافية بشأن أماكن الاحتفاظ بالقطع الأثرية، وعدم كفاية التمويل اللازم لإجراء أنشطة البحث عن مصادر القطع وأصلها. وتُؤكد هذه المسائل مجتمعةً الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وإرساء برامج تدريب متخصصة لسد الفجوة بين الأطر السياسية والنتائج العملية.

---

[6] https://opiniojuris.org/2023/05/12/restitution-of-cultural-property-and-human-rights/

[7] https://www.qil-qdi.org/legal-aspects-concerning-the-restitution-of-cultural-property-removed-during-colonial-occupation/

## حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي المعاصر

يدعو التقرير العالمي لليونسكو إلى تبني سياسات تُعزّز المشاركة الثقافية المتنوعة والشاملة. ففي حين يعالج قسم حماية التراث ورد الممتلكات الثقافية الأبعاد التاريخية للحقوق الثقافية، يرتبط قسم صون وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي المعاصر بالطابع الديناميكي والمتطور للمشاركة الثقافية. غالبًا ما تتحدى أشكال التعبير الثقافي المعاصرة التقاليد والقواعد والأعراف الراسخة أو تكسرها عمدًا، فهي لا تمثل فقط استمرارًا للتراث، بل أيضًا انقطاعات مقصودة توسع حدود الممارسة الثقافية. ويبرز هذا التوتر بين التقاليد والابتكار أهمية حماية حرية التعبير كحق ثقافي أساسي. يقر ميثاق المستقبل بهذه الديناميكية، مؤكّدًا دور الثقافة كعامل محفز للتنمية المستدامة والتحول الاجتماعي.

## أصوات الثقافة: اللغة باعتبارها حق من حقوق الإنسان

تُعتبر اللغة، باعتبارها عنصرًا محوريًا في الثقافة، وسيلة للتعبير الثقافي ومفتاحًا للتراث الثقافي. وقد أكدت المقررة الخاصة على أن المساواة الجوهرية تتطلب من الدول حماية الأُطُر اللغوية المتنوعة، لا سيما لمجتمعات الأقليات والشعوب الأصلية. تتقاطع هذه الحماية بشكل كبير مع آليات التعبير الثقافي الأوسع، إذ تُعدّ الحقوق اللغوية أساسية للمشاركة الثقافية وتشكيل الهوية. كما تُعتبر اللغة مكونًا رئيسيًا في تكوين الهويات الجماعية وقد كانت محورًا لعديد التوترات الاجتماعية والخلافات، مما يبرز الأهمية البالغة لتعزيز التعددية اللغوية وضمان الاحترام المتبادل بين مختلف المجتمعات اللغوية.

مقاطعة المرتفعات الجنوبية، بابوا غينيا الجديدة

## وضع الفنان: "الاعتراف بركائز الحياة الثقافية"

يُعد وضع الفنان جانبًا حيويًا في تفعيل دور الثقافة كأساس للتنمية المستدامة. وتعرّف توصية اليونسكو لعام 1980 بشأن وضع الفنان الفنانين على أنهم: «أي شخص يُبدع أو يعبر عن إبداعه، أو يُعيد إنتاج أعمال فنية، ويعتبر إبداعه الفني جزءًا أساسيًا من حياته، ويساهم بذلك في تطوير الفن والثقافة، ويُعرّف نفسه أو يطلب أن يُعترف به كفنان، سواء كان مرتبطًا بعلاقات عمل أو جمعيات أم لا».[9]

يُعدّ إرساء وضع قانوني رسمي أمراً ضرورياً لضمان الاعتراف الكامل بمساهمات الفنانين وغيرهم من العاملين في المجال الثقافي وتقديرها بشكل عادل. إذ يمكنهم هذا الاعتراف من الإبداع والإنتاج والتوزيع والاستمتاع بأعمالهم مع كامل الاحترام والحماية لحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية. لقد اعتمدت العديد من الدول ضمانات تشريعية، بينما تلعب منظمات الإدارة الجماعية دورًا مهمًا في مساعدة الفنانين على إنفاذ حقوقهم وترخيصها. لقد اعتمدت العديد من الدول ضمانات تشريعية، وتلعب منظمات الإدارة الجماعية دورًا مهمًا في مساعدة الفنانين على إنفاذ حقوقهم وترخيصها. وفقًا لتقرير اليونسكو حول تمكين الإبداع، فإن حوالي 60% من الدول الأعضاء قد وضعت قوانين تحدد الحد الأدنى لأجور العمال الذي ينطبق أيضًا على الفنانين. وفي الدول النامية، حيث ما تزال القطاعات غير الرسمية واسعة الانتشار، يظل إنشاء أنظمة تعويض عادلة تحديًا. ومع ذلك، تبرز أمثلة مشجعة تُظهر أن حلولًا عملية يمكن وضعها لمعالجة هذه الفجوات وتحسين وضع الفنانين وظروف عملهم.

تواجه الفئات المختلفة من الفنانين حواجز إضافية. فعلى سبيل المثال، يواجه الفنانون من ذوي الإعاقات تحديات متعددة ويتطلبون دعماً مخصصاً لضمان مشاركتهم الكاملة في الصناعات الثقافية والإبداعية. كما قد يواجه الفنانون والمهنيون في مجال الثقافة المنتمون إلى الأقليات العرقية عقبات لغوية وثقافية واجتماعية تحول دون حصولهم على الفرص وصون حقوقهم. كما تواجه النساء والفنانون من مجتمع الميم حواجز هيكلية واجتماعية متعددة تعيق مشاركتهم الكاملة والمتساوية.

علاوة على ذلك، في ظل الاقتصاد الرقمي والاقتصاد القائم على المنصات، يتعرض الفنانون لممارسات صعبة تؤدي إلى تدني الأجور. فعلى سبيل المثال، يحقق الموسيقيون أرباحًا زهيدة جداً عن كل تشغيل لأعمالهم على المنصات الرقمية.[10] ويُعد الحصول على الدعم المالي أمرًا حيويًا لكثير من الفنانين، لا سيما في بداية مسيرتهم المهنية. كما تسهم المبادرات الداعمة للأنشطة الريادية ضمن الصناعات الثقافية والإبداعية في تعزيز الحقوق

---

[8] https://www.unesco.org/ar/articles/ashkal-jdydt-mn-alatfaqat-waltawn-mn-ajl-aadt-almmtlkat-althqafyt-fy-afryqya-wrdwha-nhj-qary

[9] https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000382658

الاقتصادية العامة للفنانين. وتُسهم هذه الإجراءات في خلق بيئة داعمة للأعمال الإبداعية، مما يساعد على توفير فرص عمل ودعم المبادرات المبتكرة.

## الملكية الفكرية: تحويل الإبداع إلى فرصة

تُعدّ الإدارة الفعّالة للملكية الفكرية أداة أساسية تمكّن الفنانين والعاملين في المجال الثقافي من تطوير ممارساتهم وتأمين معيشتهم من خلال أعمالهم. وقد أرسى المجتمع الدولي إطارًا قانونيًا شاملاً لحماية حقوق الملكية الفكرية للفنانين، بهدف تعزيز مشهد ثقافي متنوّع ونابض بالحياة. كما أصدرت العديد من الدول تشريعات وسياسات تُكمّل الاتفاقيات العالمية. ومن خلال حماية حقوق الملكية الفكرية، تضمن الدول الأعضاء حماية الأعمال الإبداعية للفنانين من الاستخدام أو الاستغلال من غير إذن. وينطبق ذلك أيضاً على أهمية الحماية القانونية للملكية الفكرية وأنظمة الوسم المتعلقة بالتراث غير المادي.

## تمكين التدفقات الثقافية عبر الحدود

يتطلب تحقيق التنقل والتبادل الثقافي العادل تبني نهج مخصصة. فالتطوير المهني والتنقل أمران حاسمان للفنانين، إذ يعززان الإبداع وفرص العمل والاستدامة المالية. وتوفر المنصات الرقمية فرصًا جديدة عن بُعد للمشاركة في المعارض والحفلات الافتراضية، والاستفادة من الدورات التدريبية وبرامج الإرشاد عبر الإنترنت، والمشاركة في التعاونات الافتراضية.

قادت اليونسكو الجهود الرامية لدعم تنقل الفنانين في دول الجنوب العالمي. وتشجع المادة 16 من الاتفاقية الخاصة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي الدول في الشمال العالمي على منح معاملة تفضيلية للفنانين المقيمين في الدول النامية.[11] لكن رغم هذه التوصيات، تكشف بيانات التنقل المهني عن تفاوتات كبيرة بين الشمال والجنوب العالميين. كما تشكّل سياسات التأشيرات المعوقة تحديات إضافية أمام الفنانين من أفقر الدول، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرتهم على المشاركة في التبادل الثقافي الدولي وجهود صون التراث.

## صُنع السياسات والحوكمة الثقافية القائمة على المشاركة

يعكس التقرير العالمي لليونسكو نماذج حوكمة ثقافية ناشئة تتسم بشمول أكبر وتعاون بين الإدارات وتنسيق بين المؤسسات ومشاركة فعالة من جميع الأطراف. تمثل الحوكمة القائمة على المشاركة في صناعة السياسات الثقافية بُعدًا جوهريًا من أبعاد الحقوق الثقافية، حيث تجسد الحق في المشاركة والمساهمة في الحياة الثقافية، وتعكس المعايير الدولية لصنع القرار الشامل في الشؤون الثقافية. وتؤكد التقارير الوطنية أن السياسات الثقافية تكون أكثر فاعلية عندما تنبع من احتياجات وطموحات المجتمعات وتستجيب لها، مع ضمان حماية وتعزيز الحقوق الثقافية للجميع.

تُبيّن الآليات المؤسسية المراعية للنوع الاجتماعي تبايناً في مستويات تطورها وفعاليتها بين الأقاليم. وتشمل هذه الآليات ضمان تمثيل منتظم في عمليات صنع القرار، ومعالجة الحواجز الهيكلية التي تحول دون المشاركة، والإبقاء على نظم رصد فعّالة. وتشير التقارير الوطنية إلى أن فجوات التنفيذ تؤثر ليس فقط على النساء، بل أيضاً على قدرة المجتمعات المهمشة على المشاركة في العمليات المؤسسية. كما قد تعيق بعض الأعراف الثقافية هذه المشاركة، إذ قد تتوقع بعض المجتمعات الأصلية، على سبيل المثال، التواصل مباشرةً مع رئيس الدولة أو قادتها من خلال الزعماء أو الشيوخ، بدلاً من التعامل مع موظفين مدنيين مفوضين.

---

[10] https://www.theguardian.com/music/2025/feb/19/spotify-discovery-mode-payola-playlist

[11] https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000392217_eng/PDF/392217eng.pdf.multi

## الرصد والتقييم

© ray rui / Unsplash.com

يُعد الرصد والتقييم الثقافي من العناصر الأساسية لضمان فعالية السياسات والإجراءات. يشمل رصد الحقوق الثقافية مجموعة من المناهج التكميلية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وتتضمن هذه المناهج آليات التقارير الدورية لليونسكو وتحقيقات المقرر الخاص للأمم المتحدة وأُطُر حقوق الإنسان الإقليمية والتقارير الموازية الصادرة عن المجتمع المدني ومبادرات البحث الأكاديمي والمراصد الثقافية الوطنية. وبينما يضطلع كل منها بدور مهم، فإن نظام التقارير الدورية لليونسكو يمثل الإطار العالمي الأكثر شمولية ومنهجية لتتبع تنفيذ الحقوق الثقافية عبر مختلف السياقات. ويوفر هذا النظام بنية موحدة للتحليل المقارن، إلى جانب تقديمه منصة للدول الأعضاء لتوثيق التقدم والتحديات.

يمثل الرصد والتقييم الفعّال لتنفيذ الحقوق الثقافية تحديًا كبيرًا في الإطار العالمي الحالي. وبينما يستند التحليل الوارد في هذا التقرير إلى بيانات قيمة من التقارير الدورية للدول الأعضاء والمشاورات العالمية لليونسكو، فإن هناك عدة قيود حاسمة يجب معالجتها من أجل إتاحة تقييم شامل لوضع الحقوق الثقافية على مستوى العالم.

في النهاية، لا يُعتبر تعزيز أُطُر الرصد والتقييم مجرد مسألة تقنية فحسب، بل هو شرط أساسي وحتمي لضمان حماية فعالة للحقوق الثقافية. فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يقيس التقدم المحرز بدقة أو يحدد التحديات المستمرة أو يضع استجابات مناسبة لتعزيز الحقوق الثقافية للجميع إلا من خلال بيانات قوية وقابلة للمقارنة وشاملة.

# الفصل الأول
# دعوة إلى هدف قائم بحد ذاته

إن وضع هدف قائم بحد ذاته خاص بالثقافة من شأنه تعزيز بروز الحقوق الثقافية وإدارتها بشكل أفضل. كما سيشكل أساسًا أقوى لتوفير بيانات موثوقة ووضع مؤشرات موحدة وتنفيذ سياسات ثقافية قائمة على الأدلة بشكل أكثر فعالية. وسيقلص هذا الهدف الفجوة بين تحسين صياغة السياسات والقوانين الداعمة لمكانة الفنان، وبين التنفيذ الفعلي للإجراءات التي تحمي وتعزز الحقوق الثقافية وتوفر بيئة حاضنة لأشكال التعبير الثقافي الحرة والمتنوعة.

# موجز سياسي

## لوسينا خيمينيز

دكتورة في العلوم الانثروبولوجية وخبيرة في السياسات الثقافية والتنمية المستدامة

«تمثل الخطة لما بعد عام 2030 فرصة لتقليص الفجوة بين شمال وجنوب العالم ولمشاركة الخبرات الدولية في نظم التمويل والمؤشرات والممارسات الفضلى. إن إدراج هدف مخصص للثقافة في الخطة الجديدة للتنمية المستدامة العالمية سيسهم في ترسيخ حقوق ثقافية مترابطة لا رجعة فيها، تدعم تعزيز النظم البيئية، باستخدام منهجيات وأدوات السياسة العامة المبنية على التحليل المقارن والاستشراف، من أجل مستقبل ديمقراطي ومتساوٍ يسوده السلام».

Studio Francis Kéré GmbH. '3D modelling visual for the UNESCO Museum of Stolen Cultural Objects ©

**أليخاندرا لوبيز غابريليديس**
فيلسوفة متخصصة في الفنون والتقنيات الرقمية.

الفصل الثاني

# الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية لتقليل الفوارق وتحفيز الابتكار

# أصوات مبدعة
## *رفيق أناضول*

المؤسس المشارك لداتالاند
ومدير استوديو رفيق أناضول

«يتطلب تقاطع الذكاء الاصطناعي مع الثقافة مزيجًا من جرأة الخيال والوضوح الأخلاقي. ونحن نقف عند هذا المنعطف، علينا أن نتصور مستقبلًا لا تقتصر فيه التكنولوجيات الناشئة على محاكاة عالمنا، بل تعزز قدرتنا على فهمه وحمايته وإعادة تخيله».

Machine Hallucinations: Coral Dreams, 2021 by Refik Anadol. أنتج الفنان هذا العمل باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي ويتحمل كامل المسؤولية عن إبداعه.

# الأرقام الرئيسية

- هناك تفاوت واضح بين الدول في الشمال العالمي والجنوب العالمي، حيث أفادت نسبة 70% من دول الشمال و54% من دول الجنوب بوجود برامج للدراية الرقمية تُعنى بالإبداع والتجريب (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2005).
- 86% من دول أوروبا وأمريكا الشمالية، و76% من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، و69% من دول أفريقيا جنوب الصحراء التي قدمت تقاريرها نفّذت إجراءات لتعزيز الوصول إلى المحتوى الثقافي المحلي واكتشافه في البيئة الرقمية (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2005).
- أفادت نسبة 67% من الدول الأعضاء المجيبة بوجود نظام جرد موحد أو معياري (سواء كان يدويًا أو رقميًا) تفرضه حكوماتها. غير أن هناك تفاوتًا ملحوظًا بين الشمال العالمي والجنوب العالمي، حيث يطبّق 73% من الدول الأعضاء في الشمال هذه الأنظمة، مقابل 60% فقط في الجنوب (التقارير الدورية عن توصية عام 2015).
- أفادت كل دول الشمال العالمي المستجيبة (100%) بوجود قوانين تنظم حقوق الملكية الفكرية، مقابل 89% من دول الجنوب العالمي (التقارير الدورية عن توصية عام 1980). ومع ذلك، تواجه نسبة 45% من الدول الأعضاء المجيبة على الصعيد العالمي تحديات واسعة في تطبيق التوصيات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (نفس المصدر).

# النقاط الرئيسية

01. على الرغم من توسع نطاق الوصول الرقمي، لا تزال التفاوتات قائمة في معدلات الوصول إلى البنية التحتية الرقمية وفرص التدريب على المهارات، حيث تتصدر الدول الأغنى هذا المجال. كما لا تزال الفجوة الرقمية بين الجنسين قائمة، إذ تواجه النساء والفتيات وكبار السن عوائق كبيرة تحول دون انتفاعهم بالإنترنت ومشاركتهم الرقمية. ويبدو ذلك جليًا بوجه خاص في المناطق ذات الدخل المنخفض، مما يحد من قدرتهم على التفاعل مع الفضاء الثقافي الرقمي والمساهمة فيه. تُعد المهارات الرقمية وتطويرها أمرًا ضروريًا للمهنيين في مجال الثقافة والمجتمع بشكل عام من أجل مواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة والتخفيف من المخاطر والاستفادة من فرص الوصول الرقمي. علاوة على ذلك، تُعتبر زيادة التمويل العام للبنية التحتية الرقمية أمرًا حيويًا لمعالجة العوائق أمام إمكانية الإفادة من الثقافة والمشاركة فيها.

02. تطرح نظم الذكاء الاصطناعي مخاطر جديدة على التنوع الثقافي وعلى إبراز وتداول أشكال التعبير الثقافي المتنوعة. ويعزى ذلك إلى الانتشار السريع للمحتوى المولَد بالذكاء الاصطناعي، مما يزيد من مخاطر التحيزات الكامنة في بيانات التدريب ويؤدي إلى تعزيز السرديات المهيمنة وتكريس عدم المساواة اللغوية. كما يثير الارتفاع المطّرد في المحتوى الاصطناعي مخاوف بشأن "انهيار النموذج"، وهو تدهور في أداء نظم الذكاء الاصطناعي نتيجة الاعتماد المفرط على البيانات المولدة آليًا، مما يهدد تنوع أشكال التعبير الثقافي الرقمية في مخرجات هذه النظم.

03. لا بد أن ترافق رقمنة التراث الثقافي سياسات شاملة تتناول جوانب الحوكمة والمخاطر الأخلاقية والسيادة على البيانات الثقافية. إن النقص في أُطر موحدة لرقمنة التراث الثقافي، خصوصًا في دول الجنوب العالمي، قد يقيّد الوصول العادل والتمثيل الثقافي في الفضاءات الرقمية.

04. تتزايد الأدلة على انتشار ممارسات غير أخلاقية من قبل العديد من شركات الذكاء الاصطناعي في جمع بيانات التدريب، بما في ذلك السحب المنهجي للمحتوى الثقافي المحمي بحقوق الطبع والنشر دون موافقة أو مراعاة الاستثناءات القانونية، وهو ما يطرح تحديات كبيرة في تطبيق قوانين الملكية الفكرية في هذا السياق. فالتعقيدات التقنية المرتبطة بتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي وتطور أجيالها تجعل من الصعب على قوانين حقوق المؤلف والملكية الفكرية القائمة أن تكفل حماية فعّالة للفنانين والمبدعين في مجال الثقافة، وكذلك الطابع الجماعي للبيانات المستخدمة في التدريب، ما يستدعي تحديث الأطر القانونية والتنظيمية القائمة أو ابتكار أطر جديدة بشكل عاجل.

05. تُعد البيانات الثقافية عاملاً رئيسياً في تطوير الذكاء الاصطناعي كونها المصدر الأساسي لتدريب النماذج، إلا أنّ دورها غير معترف به بشكل كافٍ في أطر السياسات. تعتمد نظم الذكاء الاصطناعي على كميات هائلة من البيانات الثقافية لتحسين قدراتها وهو ما يدر لاحقًا منافع اقتصادية ضخمة على مالكيها من دون إعادة توزيع القيمة. وعلى هذا النحو، يجب أن تقر السياسات بالقيمة الثقافية والاقتصادية والمعرفية لهذه البيانات، وتكفل الاعتراف بها وتنظيمها وحمايتها. كما يجب أن تنص على آليات تضمن التعويض العادل وإعادة توزيع هذه القيمة على المستوى المجتمعي.

يؤثر التحول الرقمي على جميع المجالات الثقافية، مما يفتح آفاقًا جديدة وفرصًا وتحديات أمام المهنيين والفنانين والمؤسسات الثقافية. ويشمل ذلك تحليلًا لمسائل تتعلق بالوصول إلى الثقافة، التنوع الثقافي واللغوي، توثيق وحفظ التراث الثقافي، الابتكار في أشكال التعبير الإبداعي، الأجر العادل، تكييف المهارات، حرية التعبير، حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، مع تركيز خاص على الذكاء الاصطناعي. ولا يزال الإقصاء الرقمي الذي يعيق مشاركة المرأة الكاملة في القطاعات الثقافية والإبداعية، خصوصًا في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حيث تبرز الفجوة الرقمية بشكل واضح، يشكل محور قلق رئيسي.

# ملخص


يشهد عالم الثقافة تحوّلاً سريعًا بفضل التطور المتسارع في التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، التي تعيد تشكيل طرق الإبداع والانتفاع بالثقافة وتبادلها، فتفتح آفاقًا جديدة للابتكار والإبداع. وفي الوقت نفسه، يفرض هذا التحول تحديات عميقة على السياسات الثقافية، حيث يتيح فرصًا للنمو الاقتصادي والمشاركة الأوسع، لكنه يرافقه أيضًا توترات ومخاطر، من تفاوت فرص الوصول إلى الأدوات الرقمية، إلى القلق بشأن حقوق الملكية الفكرية والحفاظ على التنوع الثقافي.

لتوجيه هذا التحول بنجاح، يصبح التنسيق والتعاون ضرورةً حتمية. تلعب الحكومات الوطنية والمحلية، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين ومن خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص وأُطر السياسات المستنيرة والاستثمارات المخصصة، دورًا محوريًا في ضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى التعليم الرقمي والمشاركة الثقافية والاستفادة من مزايا الاقتصاد الإبداعي. ومن خلال تسخير إمكانات الصناعات الثقافية والإبداعية في العصر الرقمي، يمكن لهذه الجهود أن تدفع عجلة النمو الشامل والمستدام، وتسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2030.

غيّرت التكنولوجيات الرقمية والمنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل جذري طريقة إنتاج السلع والخدمات الثقافية وتوزيعها والاستفادة منها والاستمتاع بها. كما أعاد صعود الذكاء الاصطناعي التوليدي تشكيل أساليب صنع المحتوى الثقافي، حيث أثبتت نظم الذكاء الاصطناعي فعاليتها في تيسير الوصول إلى مجموعات المؤسسات الثقافية وتوفير أدوات تدعم رقمنة التراث الثقافي وحمايته. ومع ذلك، يطرح الذكاء الاصطناعي تحديات عدة، منها مسألة التعويض العادل للفنانين الذين استُخدمت أعمالهم في تدريب هذه النظم، وخطر فقدان بعض العاملين في القطاع الثقافي لوظائفهم، وتأثيره على إمكانات الدخل لدى الفنانين، والتحيّزات في مخرجات الذكاء الاصطناعي، والتسطيح والتجانس الثقافي، وإعادة صياغة مفهوم الإبداع، وتزايد الاحتكارات التكنولوجية.

ومع ذلك، يزداد انخراط الفنانين والمبدعين في استخدام التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، مبرهنين من خلال أعمالهم وتجاربهم أن اعتماد نهج أكثر أخلاقية وشمولاً ويركّز على تطوير المهارات ليس أمراً ضرورياً فحسب، بل ممكناً أيضاً. وتسلط هذه التجارب الضوء على مسائل محورية مثل الدراية الرقمية والإلمام بالذكاء الاصطناعي، والقدرة على التكيف مع التطورات التكنولوجية السريعة، والوصول إلى البنية التحتية الرقمية الأساسية، وتعريف حقوق العمل والحقوق المعنوية والثقافية، فضلاً عن ضرورة الحفاظ على قدرة الفنانين على التحكم في عملياتهم الإبداعية مع تشجيع الابتكار.

## تعزيز إتاحة الوصول إلى البنية التحتية الرقمية

تُعدّ الحقوق الثقافية، بما في ذلك القدرة على الاستفادة من الحياة الثقافية والمشاركة فيها والمساهمة في إثرائها، حقوقاً إنسانية عالمية، وقد باتت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتكنولوجيات الرقمية وشبكة الإنترنت، كما يوضّح الفصل الأول بمزيد من التفصيل. غير أن إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الرقمية ما زالت تشكّل عائقاً رئيسياً أمام المشاركة المتكافئة في الحياة الثقافية، وتمثل تحدياً محورياً من حيث الاستفادة من إمكانات التكنولوجيات الرقمية. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن 66.6% من سكان العالم يتمتعون بخدمة الإنترنت، فإن الفجوات لا تزال قائمة: إذ لا تتجاوز نسبة الاتصال بالإنترنت 50% في أقاليم وسط وشرق وغرب وشمال أفريقيا، مقارنةً بنسبة تتجاوز 50% بكثير في معظم الأقاليم الأخرى. تمضي البلدان ذات الدخل المرتفع بوتيرة أسرع وتزيد التفاوتات الجنسانية من اتساع الفجوة الرقمية، إذ يستخدم 70% من الرجال على الصعيد العالمي شبكة الإنترنت، مقابل 65% فقط من النساء. ويعني ذلك أن عدد مستخدمي الإنترنت من الرجال يزيد بنحو 189 مليوناً عن عدد النساء.

وقد حظي مبدأ الشمول الرقمي باعتراف متزايد في العديد من أطر الحوكمة العالمية التي تتناول الحقوق الرقمية وتكافؤ فرص الوصول إلى التكنولوجيا. فعلى سبيل المثال، تدعو خارطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التعاون الرقمي (2020) إلى تحقيق الاتصال الشامل وإتاحة الوصول إلى البنية التحتية الرقمية بحلول عام 2030 بوصفه أمراً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحد من أوجه عدم المساواة، مؤكدةً الحاجة الملحّة إلى سد الفجوة الرقمية، ولا سيما في المناطق المحرومة. ومؤخراً، شدّد ميثاق المستقبل أيضاً على أهمية التعاون الرقمي باعتباره محرّكاً رئيسياً للتنمية المستدامة، وأكّد على ضرورة ردم الفجوات الرقمية، ولا سيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، لضمان استفادة الجميع من التقدم التكنولوجي.

## تعزيز المهارات الرقمية من أجل الإبداع والابتكار في الصناعات الثقافية والإبداعية

يمكن أن يسهم استخدام التكنولوجيات الرقمية في الصناعات الثقافية والإبداعية بشكل كبير في دفع عجلة الابتكار، من خلال تحسين الكفاءة، وإتاحة أشكال مبتكرة من التعبير والإدارة الثقافية، وتوفير أدوات متقدمة للتنظيم والتعاون الثقافي، وتحفيز الخيال، والاستفادة من التنوع الثقافي. وتعد الدراية الرقمية أحد الركائز الأساسية للتنمية الوطنية، إذ تمكّن الأفراد من التعامل مع التكنولوجيات الرقمية في مجالات التعليم والتواصل والعمل. غير أن وتيرة التطور السريعة للفضاء الرقمي تفرض اعتماد نهج شامل لتزويد العاملين في القطاع الثقافي بالمهارات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيات الناشئة، مع ضمان الشمولية والاستدامة. وفي هذا الإطار، يدعو الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية أيضًا إلى إدماج الدراية الرقمية في التعليم من أجل تعزيز المعارف وحفظ التراث والتنوع الثقافي.

تشير البيانات المقدمة من الدول الأعضاء في اليونسكو إلى أن العديد منها أبلغ عن وجود برامج للدراية الرقمية مخصصة للإبداع والتجريب. ومع ذلك، يظهر تفاوت كبير في مدى تطبيق هذه البرامج، مع وجود فجوة واضحة بين دول الشمال ودول الجنوب العالمي، حيث تميل الدول ذات الدخل المرتفع إلى توفير برامج للدراية الرقمية أكثر. وتحد هذه الفجوة في المهارات من فرص الوصول إلى الوظائف الجديدة في الاقتصاد الرقمي العالمي، بما في ذلك تلك التي تتطلب مهارات تقنية في تشغيل الأجهزة الرقمية مثل الطائرات المسيّرة (درون) والمركبات التي تُشغل عن بُعد، والتي تُستخدم على سبيل المثال بشكل متزايد في توثيق وصيانة ومراقبة المواقع الثقافية. تُعدّ معالجة هذه الفوارق أمرًا ضروريًا لضمان مشاركة أكثر إنصافًا في العالم الرقمي والاستفادة من إمكانات التكنولوجيات الرقمية في التعبير الثقافي والابتكار، وكذلك للحد من فقدان الوظائف وتيسير الانتقال العادل نحو اقتصاد رقمي مستدام. وتتطلب الحلول إدماج تعليم الذكاء الاصطناعي ضمن المناهج الدراسية وإقامة الشراكات في مجال التعليم وتنفيذ مبادرات لبناء القدرات تعتمد على المنصات الرقمية الإلكترونية من أجل توفير الموارد التعليمية للدول التي تفتقر إلى الإمكانيات الكافية للاستثمار في برامج الدراية الرقمية، فضلًا عن وضع برامج موجهة للفئات الأكثر هشاشة ومراعية للاعتبارات العمرية والاجتماعية والجنسانية.

ومع ذلك، تختلف تأثيرات نظم الذكاء الاصطناعي بشكل كبير عبر المجالات المختلفة ومراحل سلسلة القيمة، نظرًا لطبيعة الصناعات الثقافية والإبداعية الواسعة والمتنوعة. ولذلك، يتطلب وضع سياسات فعالة ومتجاوبة توفر بيانات مفصلة خاصة بالقطاع، إلى جانب آليات دقيقة لتحديد وتوقع الاحتياجات المتغيرة من المهارات الرقمية لدى المهنيين، ودعم استراتيجيات تنمية المهارات التي تأخذ في الاعتبار الخصائص الفريدة لكل قطاع فرعي وتضمن تكيفًا شاملًا مع التغيرات التكنولوجية.

## رقمنة التراث الثقافي وتعميم إمكانية الانتفاع به

تصميم بصري ثلاثي الأبعاد لمتحف اليونسكو للقطع الثقافية المسروقة

أصبحت رقمنة التراث الثقافي استراتيجية أساسية لتوثيق أشكال التعبير الثقافي والترويج لها وتعميم إمكانية الإفادة منها. فهذه العملية ليست مجرد إجراء تقني فحسب، بل آلية جوهرية لتعزيز إمكانية الانتفاع من التراث المادي وغير المادي وضمان انتقاله عبر الأجيال وتوسيع دوره في الحياة الثقافية المعاصرة. تُعد التكنولوجيات الرقمية أدوات قوية لا تقتصر على توثيق وترميم ونشر الممتلكات الثقافية فحسب، بل تسهم أيضًا في تعزيز فهم قيم التراث، وفتح آفاق جديدة للتفاعل مع الماضي، مع تشكيل المشهد الثقافي للمستقبل. بفضل الأرشيفات الرقمية والمنصات مفتوحة الوصول وأدوات الواقع الافتراضي، باتت المعالم التاريخية والمواقع الأثرية والتحف الفنية متاحة لجمهور عالمي واسع، ما يساهم في تخفيف الحواجز الجغرافية والاقتصادية التي تعيق الانخراط الثقافي. في الوقت نفسه، يتم تسجيل التراث غير المادي، كالتراث الشفهي والطقوس ونظم المعارف لدى الشعوب الأصلية، ومشاركته عبر السرد الرقمي والتوثيق المتعدد الوسائط وحفظ اللغات المدعوم بالذكاء الاصطناعي، مما يعزز التنوع الثقافي في الفضاءات الرقمية.

لكن غياب سياسات واستراتيجيات رقمنة شاملة قد يشكل مخاطر جسيمة على حماية التراث الثقافي ونقله، وقد يفتح المجال لممارسات غير أخلاقية. لذا، يسلط إعلان مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2022 الضوء على أهمية تعزيز القدرات المؤسسية لاستخدام التكنولوجيات الرقمية في حفظ التراث الثقافي والتعريف به ورقمنته وجرده، مع الاعتراف بدورها الحيوي في ضمان الحفاظ عليه وتعميم إمكانية الانتفاع به. كما يؤكد الإعلان على دور الأدوات الرقمية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، مشدداً على قدرتها على تتبع التراث وتوثيقه وحمايته من التجارة غير المشروعة.

علاوة على ذلك، يجب أن يقترن التقدم التكنولوجي بسياسات شاملة تضمن بقاء المجموعات المُرقمنة متاحة وقابلة للتوظيف في الأغراض التعليمية ومفتوحة أمام إعادة الاستخدام الإبداعي. كما ينبغي لأُطر السياسات أن تعزز التوافقية والاستدامة، وتضع خططًا طويلة الأمد للحفظ الرقمي تتجاوز مجرد التركيز على إتاحة الوصول والاستخدام فقط. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعالج هذه الأطر السياسية التحديات المرتبطة بالاستيلاء على المعارف الثقافية وتشويهها، فضلاً عن الاستغلال الرقمي المفرط، لا سيما حين يتعلق الأمر بالأصول الثقافية للمجتمعات الأصلية والمهمشة تاريخيًا.

## تنويع أشكال التعبير الثقافي في الفضاء الرقمي

تشير البيانات الواردة في الفصل الثاني إلى أن نسبة كبيرة من الدول تنفذ إجراءات لتعزيز إتاحة الوصول إلى محتواها الثقافي واكتشافه في البيئة الرقمية (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2005). ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات كبيرة تحد من تنويع أشكال التعبير الثقافي في الفضاء الرقمي، مثل الهيمنة اللغوية وما تخلقه من عدم توازن يؤثر على ظهور وتداول أشكال التعبير الأخرى، مما يعمّق أوجه عدم المساواة الهيكلية.

ولمعالجة هذه المسألة، تؤكد توصية اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (2021) على ضرورة إتاحة أشكال متنوعة من التعبير الثقافي عند توزيع المحتوى المدعوم بالذكاء الاصطناعي، والعمل على التخفيف من مخاطر التجانس الخوارزمي والانحيازات الكامنة في مجموعات بيانات تدريب هذه النظم،

والتي تعزز السرديات الثقافية المهيمنة. لذلك، يجب أن تُدمج الاعتبارات الأخلاقية في جميع مراحل دورة حياة نظم الذكاء الاصطناعي، كما ينبغي ألا تقتصر الأدوات القانونية على معالجة قابلية الخوارزميات للمراجعة، بل أن تشمل أيضًا شفافية مجموعات بيانات تدريب الذكاء الاصطناعي وخضوعها للمساءلة. علاوة على ذلك، من المهم أن تقوم الحكومات بدمج استجابات منهجية وهيكلية ضمن استراتيجياتها الرقمية، من خلال تنفيذ تدابير لا تعمل فقط على الترويج للمحتوى الثقافي المحلي بل تضمن كذلك تيسير العثور عليه على المدى الطويل.

لضمان التنوع الثقافي في نظم الذكاء الاصطناعي، يؤكد الفصل الثاني على الحاجة إلى وضع استراتيجيات محكمة لإدارة البيانات تتيح تقييمًا مستمرًا لجودة بيانات التدريب، بما في ذلك مدى ملاءمة عمليات الجمع والاختيار، فضلاً عن تعزيز وتيسير استخدام مجموعات بيانات عالية الجودة ومتنوعة ومن مصادر قانونية لأغراض تدريب وتطوير نظم الذكاء الاصطناعي. ويشمل ذلك إدراج مجموعات بيانات متعددة اللغات وضمان تمثيل نظم ونظريات معرفية متنوعة ودمج بيانات من المجتمعات المهمشة تاريخيًا لمنع التجانس الثقافي والتحيز، ومعالجة ثغرات البيانات لتوسيع وتنويع التمثيل في نظم الذكاء الاصطناعي. وأخيرًا، ولضمان التنوع الثقافي في الفضاء الرقمي بما يتجاوز التمثيل الثقافي فقط، من الضروري أيضًا تعزيز التنوع التكنولوجي، من خلال تصميم تقنيات ومنصات وواجهات تفاعل تتناسب مع وجهات النظر الثقافية المتنوعة وأنماط الحياة ومنظومات القيم المختلفة.

## تنظيم الاستخدام المشروع للبيانات الثقافية في نظم الذكاء الاصطناعي وإعادة توزيع قيمتها

© ThisIsEngineering / Pexels.com

يحظى أصحاب الأعمال الأصلية بالحماية عادةً بموجب قوانين الملكية الفكرية، بما في ذلك قوانين حقوق المؤلف، لضمان حصولهم على تعويض عادل عن أعمالهم. وتُعتبر محدودية القوانين الحالية في مواجهة التحديات والتعقيدات التي تثيرها نظم الذكاء الاصطناعي، مثل استخدام النسخ المؤقتة والبيانات الوصفية، أو حماية الأعمال التي لا تملك قيمة اقتصادية مستقلة ضمن عملية تكنولوجية، من الأولويات التي يجب معالجتها.

تركز العديد من النقاشات المتعلقة بالتوترات المحيطة باستخدام المحتوى المحمي بحقوق المؤلف في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي على نوع الموافقة التي ينبغي أن يقدّمها أصحاب الحقوق. فعلى سبيل المثال، واجهت محاولات اعتماد نموذج الترخيص الطوعي العديد من العقبات والانتقادات، إذ يرى كثير من الخبراء أن هذا النموذج غير قادر على تلبية حجم البيانات وتنوعها وأنواعها اللازمة لتدريب نظم الذكاء الاصطناعي. كما أن تكاليفه ستكون مرتفعة للغاية ولن يكون متاحًا إلا لفئة محدودة من المطورين، بالإضافة إلى الصعوبات العملية في تحديد جميع أصحاب الحقوق والتواصل معهم.

كما يزيد تكتم العديد من المطورين عن مجموعات البيانات التي يستعينون بها في تدريب خوارزمياتهم من صعوبة تحديد ما إذا كانت الأعمال المحمية قد استُخدمت في تدريب نظم الذكاء الاصطناعي. ولحماية الفنانين والمبدعين الثقافيين بشكل فعّال وضمان حصولهم على تعويض عادل مقابل استخدام أعمالهم، بالإضافة إلى صون حقوقهم المعنوية في تقرير مكان وكيفية استخدام تلك الأعمال، توصي العديد من السياسات بوضع إطار تنظيمي يرتكز على مبادئ الشفافية (بما في ذلك الكشف عن مجموعات البيانات المستخدمة في تدريب نظم الذكاء الاصطناعي) والمساءلة والانفتاح باعتبارها ركائز أساسية لتطوير الذكاء الاصطناعي وإدارته.

باختصار، يُعد تعديل قوانين الملكية الفكرية وتشجيع التجديدات (مثل تضمين موافقة المبدعين في البيانات الوصفية للملفات الرقمية وتقاسم الملكية الجزئية بين المبدعين والتوزيع اللامركزي أو فرض ضرائب على نظم الذكاء الاصطناعي) ضرورة حيوية لحماية الفنانين والمبدعين في مجال الثقافة في عصر التكنولوجيا الرقمية المتقدمة والذكاء الاصطناعي. كما يجب التفكير فيما يتجاوز أشكال ملكية البيانات التقليدية وأساليب التعويض الفردي، إذ إن القيمة المعرفية للبيانات المستخدمة في نظم الذكاء الاصطناعي مسألة تمس الجميع. . إنّ دور المجتمع في توليد بيانات لتدريب نظم الذكاء الاصطناعي غير معترف به حالياً ودون مقابل مادي، لذا يتعين على السياسات والاستراتيجيات الرقمية أن توضح

بشكل أدق كيفية تحقيق ملكية جماعية للبيانات واعتبارها من موارد المنفعة العامة، بما يُمكّن من تحقيق فوائد اقتصادية تعود على المجتمع ككل. يمكن اعتبار بعض أنواع البيانات كمنفعة عامة مشتركة، مما يُشجع، على سبيل المثال، ابتكار طرق جديدة ومبتكرة للتعويض الجماعي بدلاً من الفردي. وهذا يعني أن السياسات الثقافية يجب أن توفر إطاراً قانونياً واضحاً للبيانات الثقافية، سواء باعتبارها أشكال تعبير ثقافي رقمية أو بيانات مشتقة من الحياة الثقافية بمفهومها الأوسع (التي باتت تُنتج أيضاً في الفضاء الرقمي)، بالإضافة إلى وضع معايير لإدارة وتوزيع القيمة المعرفية والاقتصادية الناتجة عنها.

## الفصل الثاني
## دعوة إلى هدف قائم بحد ذاته

يُعتبر وضع هدف قائم بحد ذاته خاص بالثقافة ضرورة ملحة لتيسير التحول الرقمي في قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية وتوجيهه ورصده، بما في ذلك تعزيز الوصول العادل والشامل إلى المنصات الرقمية والمحتوى الثقافي. كما سيسهم في مواجهة مخاطر التماثل الثقافي في الفضاء الرقمي، ويضمن حفظ وتعزيز التنوع الثقافي بما في ذلك المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية. يمكن للهدف القائم بحد ذاته أن يرسخ مفهوم البيانات الثقافية باعتبارها منفعة عامة ويعيد صياغته، بما يتيح إعادة توزيع القيمة الثقافية والاقتصادية والمعرفية المستمدة من هذه البيانات ويساعد على بناء منظومة رقمية في مجال الثقافة أكثر عدلًا وشمولًا.

# موجز سياسي

## كاثرين ماغنانت

رئيسة إدارة السياسات الثقافية في المفوضية الأوروبية

«في ظل بيئة سريعة التغير، بات من الضروري الإقرار بالإمكانات التحويلية للتكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والاستفادة منها داخل القطاعات الثقافية والمجالات ذات الصلة، مع معالجة التحديات والمخاطر المصاحبة لها...

...يمثّل التعاون مع الحكومات والمؤسسات الثقافية والمنظمات الدولية ركيزة أساسية لوضع سياسات شاملة تُركز على الإنسان والثقافة. ومن خلال إعطاء الأولوية، بشكل مشترك، للثقافة والتنوع الثقافي والابتكار الرقمي، يمكننا ضمان أن تصبح هذه الأدوات محركات قوية للتنمية الشاملة والمستدامة، تحفظ غنى التنوع الثقافي واللغوي، وتُثري المجتمعات في جميع أنحاء العالم».

© Francis Odhiambo. ملاك تشرا تشرا لودون رقصة

**فانيسا أخيلس**
باحثة وميسّرة مستقلة

الفصل الثالث

# تعزيز تعليم الثقافة والفنون

# أصوات مبدعة

## *تاويليلي ألفا مايافا*

«ساموا، شأنها شأن العديد من الثقافات الأصلية في منطقة موآنا بالمحيط الهادئ، تتشبث بالقيم والمعتقدات التي أسسها الأسلاف. ومن المبادئ الأساسية في ثقافة ساموا أن الطريق إلى المستقبل متجذر في الماضي؛ إذ ينظرون لما هو آت وكأنه قد حدث بالفعل».

كاتب ومخرج ومؤلف موسيقي.

© Campfire Studio NZ

# الأرقام الرئيسية

- حوالي 90% من مدن اليونسكو المبدعة وضعت سياسات لدعم إدماج الشباب في الصناعات الثقافية والإبداعية (تقارير مدن اليونسكو المبدعة).
- حتى عام 2024، من بين الدول الأعضاء التي قدمت تقاريرها، 78% في الجنوب العالمي و76% في الشمال العالمي، تبنوا سياسات أو تدابير قانونية في مجال التعليم لضمان الاعتراف بالتراث الثقافي غير المادي واحترامه وتعزيزه (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2003).
- مع ذلك، لا تتجاوز نسبة الدول التي تقدّر أن برامجها التعليمية في مجال التراث تُنفذ بشكل منهجي وفعّال 21% (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 1972).
- تختلف جودة وعمق التعليم في مجالي الثقافة والفنون بشكل واسع بين الأقاليم. ففي مرحلة التعليم الإعدادي، تتراوح نسبة الوقت المخصص لتدريس هذه المواد بين 7% و76%، بمتوسط يبلغ 43% (مؤشرات اليونسكو للثقافة|2030).
- على المستوى المحلي، أفادت نسبة 94% من مدن اليونسكو المبدعة بوجود سياسات تدعم تعليم الثقافة، تشمل التمويل والبنية التحتية وإمكانية الوصول وإثراء المناهج الدراسية (تقارير مدن اليونسكو المبدعة).

# النقاط الرئيسية

01. الاعتراف، على نحو متزايد، بالثقافة والتعليم بوصفهما منافع عامة وركائز أساسية للتنمية المستدامة، حيث يُعزّز كلّ منهما الآخر بما يسهم في تنمية الإبداع وبناء القدرة على الصمود وإقامة مجتمعات شاملة تتمحور حول الإنسان. وفي هذا السياق، يُشكّل إطار تعليم الثقافة والفنون لعام 2024 مرجعاً أساسياً لوضع سياسات تعليمية تطلعيّة، مراعية للخصوصيات السياقية، محورها الثقافة والفنون. إلى جانب السياقات التعليمية المعاصرة الأخرى، يتبنى الإطار فهمًا واسعًا للثقافة، يشمل التراث المادي والطبيعي والحي وأشكال التعبير الثقافي والصناعات الثقافية والإبداعية. ويؤكد على دور تعليم الثقافة والفنون في تعزيز سبل الانتفاع به، وتحسين جودة التعلم، وزيادة تقدير التنوع الثقافي. ويؤكد على أن التعلّم في مجال الثقافة ومن خلالها وبالاستعانة بها، يفضي إلى التحول المنشود بوصفه أداة لتجاوز الانقسامات وتعزيز التفاهم المتبادل ودعم صون التراث، مع إيلاء عناية خاصة للثقافات واللغات ونظم المعارف المحلية والخاصة بالشعوب الأصلية.

02. في مختلف أنحاء العالم، تعمل العديد من البلدان على إدماج الثقافة والفنون في نظم التعليم النظامي وغير النظامي، بهدف تعزيز صلة المحتوى بواقع المتعلمين، ودعم الاندماج، وترسيخ التعلّم مدى الحياة وفي شتى مجالاتها. ويدرك المربّون أن الثقافة والفنون قادرتان على إثراء طيف واسع من المواد الدراسية، مثل الرياضيات والعلوم والجغرافيا والتصميم الرقمي، عبر إدماج عناصر ثقافية وفنية في التدريس بأساليب ذات مغزى ومرتبطة بالسياق. تُعدّ أشكال التعبير الثقافي والمواقع التراثية والممارسات التقليدية نقاط انطلاق فاعلة لتعميق فهم المواد الدراسية وتعزيز تقدير التنوع الثقافي وربط التعلّم بالتجارب الحياتية المعيشة. إن إدماج هذه العناصر عبر المناهج الدراسية لا يعزّز النتائج الأكاديمية فحسب، بل يشجّع أيضًا على التفاعل المستمر مع الثقافة خارج جدران الصف، مما يرسّخ إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة ويدعم صون التراث الثقافي، بما في ذلك معارف الشعوب الأصلية وإرثها اللغوي.

03. يتطلب النجاح في تعزيز تعليم الثقافة والفنون شراكات شاملة ونهج التعلم مدى الحياة الذي يربط بين نظم التعليم والمؤسسات الثقافية والمجتمعات. فالجهود التعاونية المدعومة بسياسات تمكينية وتمويل مستدام وتطوير مهني، تُسهم في نقل المعرفة الثقافية وتعزيز تقدير التنوع وتوسيع فرص الوصول إلى تعليم ملائم وتشاركي. كما أن ضمان الأثر المستدام يعتمد بشكل كبير على الاعتراف الكامل بأفراد المجتمع والجهات الفاعلة في مجال الثقافة كشركاء رئيسيين في العمليات التعليمية.

04. يعد الاستثمار في التعليم الشامل مدى الحياة للمهنيين في المجالات الثقافية والإبداعية أمر ضروري لتعزيز مرونتهم الاقتصادية وتمكينهم من المساهمة الكاملة في بناء مجتمعات مستدامة ومبدعة. فالبرامج التدريبية المصممة جيدًا، سواء عبر الأنظمة الرسمية أو المبادرات المجتمعية، تدعم مسارات مهنية أكثر ثباتًا، وتمكّن المواهب المتنوعة، وتؤهل القطاع لمواجهة التحديات العالمية بأكثر فاعلية.

05. تلعب التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي دورًا متناميًا في إحداث تحولات نوعية من خلال توسيع فرص الوصول إلى تعلم التراث والإبداع، مع ما يصاحب ذلك من تحديات وفرص معقدة تتعلق بالسلامة الثقافية والتعددية اللغوية والإنصاف وقيم التعليم المتمحورة حول الإنسان. ويُعد اتباع نهج متوازن وأخلاقي ومراعٍ للاعتبارات الثقافية أمرًا بالغ الأهمية للاستفادة من إمكانات هذه التكنولوجيات مع الحفاظ على الجودة والمعنى ضمن سياق الإبداع البشري.

يستكشف الفصل الثالث أوجه التآزر بين الثقافة والتعليم باعتبارهما ركيزتين لمستقبل شامل متجذر في التنوع الثقافي وحقوق الإنسان. ويؤكد على ضرورة دمج تعليم الثقافة والفنون في التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، بهدف تعزيز التعلم مدى الحياة السياقي والشامل، وضمان توفير فرص متكافئة للتعليم والتدريب، خاصة في المجال الرقمي. ويشير أيضاً إلى ضرورة تعزيز التنوع الثقافي والتفاهم بين الثقافات من أجل بناء مجتمعات سلمية ومتماسكة، مع تقديم رؤى حول تنفيذ إطار اليونسكو لتعليم الثقافة والفنون الذي اعتمدته الدول الأعضاء في عام 2024.

# ملخص


يشكّل تعزيز أوجه التآزر بين الثقافة والتعليم ركيزة أساسية للتنمية الشاملة والمستدامة المبنية على التنوع الثقافي واحترام حقوق الإنسان. ويؤكد أيضًا على ضرورة إدماج تعليم الثقافة والفنون في كل من نظم التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، بهدف تعزيز التعلم المستمر والمستدام ضمن سياقات تراعي التنوع والشمول. يسلط الفصل الضوء على السياسات والمبادرات التي تم تبنيها لاستثمار الفوائد المترتبة على تعزيز الروابط بين الثقافة والتعليم، كما يستعرض التحديات والفجوات القائمة في هذا المجال، ويقدم توصيات وحلولاً عملية لمعالجتها.

التعليم والثقافة من المنافع العامة العالمية والحقوق الأساسية للإنسان التي يجب أن تتاح للجميع. ويشكلان معًا ركيزتين أساسيتين للتنمية البشرية، إذ يعزز كل منهما الآخر في النهوض بالإبداع والتفكير النقدي والذكاء العاطفي والتفاهم بين الثقافات، فضلاً عن بناء مستقبل مستدام وعادل وقادر على الصمود. ويشمل هذا التكامل مختلف بيئات التعلم النظامية وغير النظامية وغير الرسمية، مما يمكن الأفراد من جميع الأعمار والأجناس والخلفيات من التفاعل بشكل هادف مع تراثهم الثقافي وتراث الآخرين.

في عالم متصل ومترابط، يُعدُّ تأسيس التعليم على أسس محلية وقيم شاملة، مع تعزيز الاحترام والتقدير للثقافات الأخرى، عاملاً رئيسياً في تعزيز التعاطف والتماسك الاجتماعي والتفاهم بين الثقافات، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر عدلاً وقوةً في مواجهة التحديات. ومن ناحية أخرى، يؤدي دمج الثقافة والفنون بشكل بارز ومستدام داخل بيئات التعلم إلى إشراك المتعلمين بشكل أعمق وتحفيز اهتمامهم، مما يدعم حماية أشكال التعبير الثقافي المتنوعة والحفاظ على استمراريتها وملاءمتها عبر الأجيال.

## الربط بين الثقافة والتعليم: الالتزامات العالمية لتعزيز التعلم واحترام التنوع الثقافي

تقدم العديد من الصكوك المعيارية والأطر الدولية، إلى جانب اتفاقيات اليونسكو والإعلانات والتوصيات المعتمدة دولياً، إطار عمل متين يشجع الدول ويوجهها نحو إدراج الفنون والثقافة في نظم التعليم. كما يؤكد إعلان مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2022 على أهمية اعتماد التعليم المناسب للسياقات المحلية، الذي يدمج التراث الثقافي والتاريخ والمعارف التقليدية، بهدف تعزيز نتائج التعلم وزيادة الوعي بالتنوع الثقافي. علاوة على ذلك، يُمثّل اعتماد إطار اليونسكو لتعليم الثقافة والفنون لعام 2024 خطوةً نوعية مهمة في تعزيز الخطة العالمية لتعليم الثقافة والفنون. يؤكد هذا الإطار الجديد على ضرورة التعلم مدى الحياة في مجالي الثقافة والفنون ضمن جميع أنواع البيئات التعليمية، مع إدراج هذين المجالين في صميم السياسات والاستراتيجيات والمناهج والبرامج التعليمية. كما يُقر بأن التعلم في مجال أشكال التعبير الثقافي المتنوعة، لا سيما المحلية وتلك الخاصة بالشعوب الأصلية، ومن خلالها وبالاستعانة بها، عامل حيوي لتجاوز الانقسامات وتعزيز التفاهم المتبادل.

تُقرّ جميع هذه الأُطُر، بالإضافة إلى الالتزامات الرامية إلى دمج المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية بالعلوم والاستثمار في التعليم الشامل مدى الحياة، بالدور المحوري للثقافة في صياغة نظم تعليمية مستدامة ومنصفة، وتعمل على تعزيزه. غير أنّ تنفيذ هذه الأُطُر لا يزال في طور التقدم. ولتحقيق دعم فعلي لتعليم الثقافة والفنون، لا بد من تقوية أواصر التعاون بين قطاعي التعليم والثقافة. كما يتطلب الأمر تنسيقًا متعدد القطاعات أكثر قوة وفعالية بين جميع الجهات المعنية، سواء العامة أو الخاصة، بهدف تحسين وضع السياسات ورصد تنفيذها، وضمان أن يكون تعليم الثقافة ركيزة أساسية في نظم التعليم على مستوى العالم.

## تعزيز التنوع والتعددية الثقافية من خلال التعليم

يمكن تعزيز التنوع والتعددية الثقافية من خلال التعليم، وذلك بإدماج الثقافة والفنون في التعليم النظامي وغير النظامي، وإثراء مناهج التعليم الابتدائي والثانوي بتعليم الثقافة والفنون، وتوفير تعليم الفنون في المدارس الثانوية التقنية والمهنية، والتعلم من خلال الفنون والثقافة (أي استخدام الفنون والثقافة كوسيلة لاستكشاف موضوعات لا تبدو على صلة مباشرة بها)، فضلًا عن إتاحة التعليم باللغة الأم وتعزيز التعددية اللغوية كبوابة لتنمية الوعي الثقافي.

يمكن أن يُسهم دمج التراث الحي وغيره من أشكال التعبير الثقافي في جعل المحتوى والطرق التعليمية أكثر ملاءمة للمتعلمين، ويُلهم الممارسات المبتكرة من خلال الاستفادة من أشكال التراث الحي والشامل، ويُعزز الروابط بين المدارس ومجتمعاتها المحلية. وهذا لا يدعم فقط النتائج الأكاديمية، بل يُشجع أيضاً على الاهتمام بالثقافة خارج الفصول الدراسية، ما يساهم في الحفاظ عليها، كما يمكن أن يساعد في تسليط الضوء على الأقليات الثقافية داخل البيئات التعليمية من خلال دمج ممارساتها الخاصة ضمن التجارب التعليمية.

بيد أن التحديات لا تزال قائمة، منها تفاوت فرص الحصول على تعليم ذي جودة ونقص التمويل وقلة المعلمين المؤهلين بسبب ضعف التدريب أو تردي ظروف العمل، بالإضافة إلى مناهج دراسية غير مناسبة أو مزدحمة، وتركيز مفرط على الاختبارات المعيارية التي قد تؤدي إلى إقصاء بعض الفئات الطلابية من النظام التعليمي. لضمان فعالية تعليم الثقافة واعتماده على نطاق واسع، من الضروري توافر عدة شروط أساسية كما يبيّن الفصل الثالث. تشمل هذه الشروط التزاماً رفيع المستوى من قبل قطاعي الثقافة والتعليم، ومناهج دراسية تضمّ المحتوى الثقافي وطرائق تدريس مستندة إلى الثقافة والفنون، بالإضافة إلى معلمين مؤهلين تأهيلاً مناسباً، وموارد تعليمية ملائمة، ونهجاً مراعيًا للخصوصيات الثقافية. ولضمان تمثيل حقيقي ومشاركة فعالة ضمن نظم التعليم، من الضروري إشراك أفراد المجتمع المحلي في تصميم وتنفيذ البرامج التعليمية بما يكفل سماع أصواتهم وتمثيل تراثهم بطرق تمكينية أساسها الاحترام.

## تمكين المربين من خلال أنشطة بناء القدرات في مجال تعليم الثقافة والفنون

ترتبط العديد من الأولويات العالمية في مجال التعليم (مثل تعليم المواطَنة العالمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم من أجل السلام والتعليم من أجل التفاهم بين الثقافات والتعلم الاجتماعي والعاطفي) بتعزيز الحوار والاحترام المتبادل والتفاهم بين الثقافات، وهي تتوافق مع تعليم الثقافة والفنون ويمكن دعمها من خلاله. إنّ دمج الثقافة والفنون ضمن الأُطُر التعليمية الأوسع مثل تعليم المواطنة العالمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم من أجل السلام، لا يسهم فقط في تسهيل التكامل فحسب، بل يعزز أيضاً الدور التحويلي للتعليم في بناء مجتمعات شاملة وعادلة وسلمية. ومن خلال مواءمة تعليم الفنون مع هذه الأولويات العالمية، وتزويد المعلمين بالتدريب الكافي، والموارد المُهيأة وفق السياق، والدعم المؤسسي، يمكن لنظم التعليم أن تضمن استفادة جميع المتعلمين من تجارب تعليمية غنية ومتجذرة ثقافياً. وهذا من شأنه أن يعزز دور التعليم في صون التنوع الثقافي ودعم التنمية المستدامة وتنشئة مواطنين عالميين فاعلين ومتسامحين.

تعتمد جودة التعليم بشكل كبير على المعلمين الأكفاء، الذين يكمن دورهم الأساسي في إشعال الشغف بالتعلم وتنمية القدرات الإبداعية لدى الأجيال الشابة. ويؤكد الفصل الثالث أن هذا الإمكان لا يتحقق بالكامل إلا إذا تم تقديم الدعم الكافي للمعلمين، من خلال توفير بيئات عمل ملائمة وبرامج تدريبية ذات صلة ومتاحة (تشمل فهم العلاقة المعقدة بين التعليم والمجتمع والثقافة)، بالإضافة إلى موارد تعليمية عالية الجودة مصممة خصيصًا لتلائم التنوع الثقافي والسياقات التعليمية المختلفة ومتوفرة بعدة لغات.

بالرغم من المبادرات الواعدة على مستوى العالم، لا يزال نقص المعلمين المؤهلين في مجال الفنون وقلة فرص التدريب تمثل عوائق أمام تحقيق التقدم المرجو. وللاستفادة الكاملة من إمكانات تعليم الفنون، ثمة حاجة ملحة إلى دمج الثقافة والفنون بشكل منهجي في برامج تأهيل المعلمين، سواء كمواد تعليمية أو كأدوات تربوية، إلى جانب توفير مسارات أوسع وأكثر شمولاً لدخول المهنة. ويشمل ذلك توسيع فرص الحصول على المؤهلات الرسمية والتدريب المستمر أثناء الخدمة، بالإضافة إلى الاعتراف بخبرات الممارسين المجتمعيين والفنانين وحملة التقاليد وتقديرها. علاوة على ذلك، ينبغي أن تتجاوز السياسات المشاريع التجريبية والجهود التطوعية، لتوفير دعم مستدام وحوافز مهنية واعتراف مؤسسي لمن يدرّسون من خلال الثقافة والفنون وبالاستعانة بهما.

## تعزيز تعليم الثقافة والفنون من خلال الشراكات والتعلم مدى الحياة

يُعد التعاون بين المؤسسات التعليمية والثقافية والقطاعات المرتبطة بها (مثل السياحة والرياضة والصحة)، بالإضافة إلى التعاون مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والفنانين والممارسين في مجال التراث والمهنيين في مجال الثقافة، أمراً أساسياً لإثراء تعليم الفنون والثقافة وتعزيز تقدير التنوع الثقافي. كما أن مثل هذه الشراكات يمكن أن تكمل الهياكل القائمة لتعزيز انتفاع واندماج المتعلمين المحرومين أو للوصول إلى الفئات المهمشة، كما يُوضح الفصل الثالث.

بالإضافة إلى التعليم النظامي، تلعب المؤسسات الثقافية (مثل المتاحف والمكتبات) والمساحات المجتمعية التي يمارس فيها التراث الحي والجمعيات الثقافية دورًا محوريًا في التعلم غير الرسمي والتعليم مدى الحياة، حيث يربط التعلم بالحياة اليومية ويشمل جميع الفئات العمرية والبيئات وأنماط التعلم لتلبية الاحتياجات المتنوعة طوال حياة الفرد.

## رعاية المواهب وتنمية المهارات: إشراك الناس وتعليمهم وإضفاء الطابع المهني على الصناعات الثقافية والإبداعية

يُعتبر إشراك الناس، لا سيما الشباب، في مجالات الفنون والثقافة أمرًا أساسيًا لتعزيز تقدير الثقافة ورعاية الأجيال المقبلة من الممارسين والمهنيين والمستهلكين للسلع والخدمات والمحتويات الثقافية. وعلى الرغم من توفر عدد كبير من برامج التعليم العالي المتخصصة في الفنون والثقافة حول العالم، إلا أن هناك حاجة ماسة إلى تعزيز الجهود المبذولة لضمان مواءمة هذه البرامج مع واقع الصناعات الثقافية والإبداعية، بما يشمل الفرص والتحديات المستجدة والمتغيرة باستمرار بفعل التطور السريع للتكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي. إنّ تشجيع إجراء تقييمات دورية للثغرات في المهارات يساعد على تكييف المناهج التعليمية بما يتناسب مع الاحتياجات المتغيرة للقطاع. كما يُعد تطوير التعليم العالي ليكون أكثر استجابةً وشمولية وملاءمة لسوق العمل أمرًا ضروريًا لإطلاق الإمكانات الكاملة للمهنيين في الصناعات الثقافية والإبداعية ولتعزيز أداء القطاع ككل.

علاوة على ذلك، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز الاحترافية في المسارات المهنية الثقافية والفنية من خلال تقوية الخبرات التقنية، وتنمية المهارات التجارية الأساسية، وتعزيز الثقافة الرقمية، مما يمكن المهنيين في القطاع الثقافي من التكيف بنجاح مع تغيرات السوق وضمان تكافؤ الفرص للجميع، لا سيما النساء اللواتي ما زلن يواجهن عوائق في هذا القطاع. كما تساهم فرص التعليم المستمر في دعم تطوير المسارات المهنية للأفراد، وتعزيز دور الصناعات الثقافية والإبداعية كقوة فعالة في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع. ومع ذلك، وفي العديد من السياقات، يؤدي تشتت مبادرات بناء القدرات بين المؤسسات العامة والخاصة، وبين أساليب التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، إلى خلق حواجز أمام الفنانين والمهنيين في مجال الثقافة الراغبين في الحصول على مسارات تعليمية ذات صلة ومتسقة. إضافة إلى ذلك، فإن الطابع قصير الأمد لمعظم برامج التدريب، والتي غالبًا ما تستهدف مجموعة صغيرة من المشاركين ذوي الدافع الذاتي العالي، يحد من إمكانية التوسع والأثر الدائم.

لذلك، ولتلبية المتطلبات المتطورة للقطاع ودعم مسارات مهنية مستدامة، ثمة حاجة ملحة للاستثمار بشكل منهجي أكثر في تطوير مهارات العاملين في القطاعين الثقافي والإبداعي، ووضع استراتيجيات تدريب أكثر اتساقًا وشمولية واستشرافًا للمستقبل، تتلاءم مع السياقات المحلية وتستند إلى احتياجات محددة بوضوح.

## مواكبة القفزة الرقمية: التعليم من أجل مستقبل آمن في قطاعي الفن والثقافة

تُعيد التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي تشكيل الصناعات الثقافية والإبداعية، وكذلك قطاع التعليم ومشهد التعلم الثقافي والإبداعي. كما تتيح فرصًا غير مسبوقة لزيادة إمكانية الوصول وتحفيز الإبداع وتنمية المهارات المهنية. فعلى سبيل المثال، تمكّن التكنولوجيات الرقمية من تقديم تجارب تعليمية تفاعلية وتعزيز تبادل المعارف وزيادة الفرص التعليمية والتدريبية المبتكرة. ولتحقيق الاستفادة القصوى من هذه التقنيات الحديثة، ينبغي دعم المعلمين وتزويدهم بالتدريب اللازم لتعزيز محتوى برامجهم الدراسية وفهم الأبعاد الأخلاقية والسياسية لاستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك المحتوى المولد بالذكاء الاصطناعي، ومسائل حقوق المؤلف والشمولية والاستدامة. لكن التحولات الرقمية المستمرة تفرض أيضًا تحديات جسيمة، مثل التفاوت في إمكانية الوصول إلى الموارد والبنية التحتية الرقمية والفجوات في الدراية الرقمية، فضلاً عن حماية الخصوصية والبيانات. كما تثير تساؤلات ملحة تتعلق بالسلامة الثقافية والتعددية اللغوية والإنصاف وقيم التعليم المتمحورة حول الإنسان.

من أجل بناء مستقبل رقمي مستدام للقطاع الثقافي وضمان وصول عادل وشامل للموارد الرقمية لجميع المتعلمين، خاصة النساء والفئات المهمشة، ينبغي على صانعي السياسات والمؤسسات تصميم استراتيجيات تعليم رقمي شاملة تتجاوز التدخلات المؤقتة، مع التركيز على الاستثمار طويل الأمد في البنية التحتية وبرامج الدراية الرقمية. ولسد الفجوة الجنسانية في مجال الدراية الرقمية واستخدام التكنولوجيات الناشئة، والمضي قدمًا نحو تعزيز الشمولية وزيادة الفرص المتاحة للنساء في مجالات الإبداع الرقمي، تظل التربية الرقمية الثقافية الموجهة للنساء ضرورة حتمية. وعمومًا، يجب تزويد المهنيين في المجال الثقافي بالمعارف والمهارات اللازمة لفهم هذه التحديات والتعامل معها، وكذلك

لمواكبة الأطر التنظيمية المستجدة. كما ينبغي أن تُستكمل هذه الجهود بتوفير محتوى رقمي متنوع وذي صلة بالسياقات المحلية، يحترم التنوع الثقافي ويُمكّن المربين والمتعلمين من التفاعل بصورة مجدية مع تراثهم وتراث الآخرين.

وخلاصة القول، رغم التقدم المحرز في مجال إدماج الثقافة في التعليم، لا تزال هناك فجوات كبيرة قائمة. ويتمثل أبرزها في غياب التطبيق المنهجي لسياسات التعليم الثقافي، واعتماد مبادرات مؤقتة وقائمة على المشاريع، بالإضافة إلى تشتت جهود بناء القدرات التي غالبًا ما تنقصها الموارد، خاصة في القطاع غير الرسمي. وفي كثير من الحالات، تظل الجهود الرامية لإضفاء صفة المهنية على الجهات الفاعلة في المجال الثقافي غير متسقة أو غير مدعومة باستراتيجيات طويلة الأمد. علاوة على ذلك، يزيد غياب الاتساق عن تصنيفات البيانات وأُطُرها من صعوبة عمليات الرصد والتقييم المنهجيين، مما يعيق صنع السياسات المبنية على الأدلة ويحد من فرص الاستثمار المستدام.

# الفصل الثالث
# دعوة إلى هدف قائم بحد ذاته

إن وضع هدف قائم بحد ذاته خاص بالثقافة من شأنه أن يتيح إدراج دورها التحويلي في التعليم بشكل أكثر قوة ومنهجية، ولا سيما في تعزيز الإبداع والهوية والشمول والتفكير النقدي. كما أن صياغة تعريف موحّد لمجالات الدراسة وفقًا لليونسكو مرتبط بهذا الهدف سيسمح بوضع غايات ومؤشرات واضحة للتربية الثقافية، بما يضمن أن يكون تعليم الفنون والتعلم القائم على التراث والمشاركة الثقافية بارزة وقابلة للتقييم ومدعومة بالموارد اللازمة. وسيُعزّز الهدف القائم بحد ذاته الحقوق الثقافية والشمول، من خلال تشجيع التعليم بلغات المتعلمين الأم، ووضع مناهج دراسية ذات صلة ثقافية، وحماية نظم المعارف الأصلية، ولا سيما في المجتمعات المهمشة.

# موجز سياسي
## *ليوناردو غارنييه*

وزير التربية السابق في كوستاريكا

«ينبغي أن يُهيّئ التعليم الأفراد للحياة بمعناها الشامل. فلا يقتصر دوره على إعدادهم لمشاركة فعّالة ومجدية وعملية في عالم الإنتاج والتجارة والاستهلاك، بل يجب أن يمتد أيضًا إلى تمكينهم من عيش حياة متكاملة وذات مغزى، أساسها التضامن والمواطنة الفاعلة والإيثار وتحمل المسؤولية تجاه البيئة الطبيعية والعدل المناخي».

© Mestiz. منسوجات علم وجافيارن

**دوروتا إيلنتشوك**
أستاذة، جامعة العلوم الاجتماعية والإنسانية SWPS، بولندا

**آنا كاربينسكا**
باحثة، جامعة العلوم الاجتماعية والإنسانية SWPS، بولندا

الفصل الرابع

# تهيئة الظروف الملائمة لإنشاء بيئة ثقافية شاملة ومستدامة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية

# أصوات مبدعة

## مو أبودو

المؤسسة والرئيسة التنفيذية لمجموعة إيبوني لايف

«تُعدّ الصناعات الثقافية والإبداعية من أكثر القطاعات ديناميكية في الاقتصاد العالمي، حيث توفر فرص عمل كثيرة وتسهم في الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، ما زالت إمكاناتها غير مُستَغلة بشكل كامل نتيجة للحواجز الهيكلية، ولا سيما أمام النساء في المناصب القيادية...

...ومن خلال تعزيز سياسات شاملة تدعم المساواة بين الجنسين وتُيسّر الوصول إلى التمويل وتحمي التجارة العالمية، يمكننا إطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية للثقافة بوصفها محركًا للتنمية المستدامة».

مو أبدو وفريق العمل. تصوير: Kola Akinsolugba ©Mo Abudu

# الأرقام الرئيسية

- رغم أن 2% فقط من الدول لا تمتلك وكالات حكومية أو هيئات برلمانية مكرسة للمساواة بين الجنسين (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2005)، فإن حوالي ثلث الدول تقرّ بأن هذه الهيئات غير معنية بالفنانين والمهنيين في مجال الثقافة.

- يُقدّر أن الصناعات الثقافية والإبداعية تسهم بنسبة 3.39% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي[12]، مما يبرز تأثيرها الاقتصادي الكبير على مستوى العالم (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2005).

- تبرز المراكز الحضرية قوة التحول التي تحدثها الصناعات الثقافية والإبداعية، حيث تسهم بكين وتشنغدو وأواغادوغو بنسب 11.0% و10.9% و10% من الناتج المحلي الإجمالي المحلي[13] على التوالي (تقارير اليونسكو للمدن المبدعة، مؤشرات اليونسكو للثقافة|2030).

- يبلغ متوسط الإنفاق الفردي على الثقافة في الدول ذات الدخل المرتفع (349 دولارًا) أكثر من ألفي مرة مقارنةً بمتوسط الإنفاق في الدول ذات الدخل المنخفض (0.15 دولارًا)، وأكثر من 29 ضعفًا مقارنةً بالدول ذات الدخل المتوسط الأعلى (11.79 دولارًا)، مما يبرز الفوارق الكبيرة في القدرة على الاستثمار في الثقافة حول العالم (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2005).

# النقاط الرئيسية

01. تشكل الصناعات الثقافية والإبداعية جزءًا أساسيًا من الاقتصاد العالمي، حيث توفر ملايين فرص العمل[14]، وتساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي[15] والقيمة المضافة الإجمالية، كما تمكّن الدول والمناطق من تنويع اقتصاداتها وفتح آفاق جديدة للمواهب الإبداعية وريادة الأعمال. وتستفيد العديد من الصناعات الثقافية والإبداعية من التكنولوجيات الرقمية التي توسّع نطاق تأثيرها وتقلّل من الحواجز أمام الدخول إلى القطاع، كما تعزز التعاون بين التخصصات المختلفة وعلى المستوى الدولي. ومع ذلك، فإن عدم المساواة في الوصول إلى هذه التقنيات، وضعف التنظيم وتطبيق القوانين، بالإضافة إلى سرعة التطور التكنولوجي، تجعل فرص المشاركة غير متكافئة. لكن بشكل عام، ومن خلال تعزيز التراث الثقافي وابتكار منتجات وخدمات وتجارب جديدة، تسهم الصناعات الثقافية والإبداعية في الرفاهية الجماعية والتنمية المستدامة.

02. غالبًا ما يُستهان بالمساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والإبداعية، بسبب التحديات في قياسها بشكل دقيق، وانتشار العمل غير الرسمي، وصعوبة إدارة حقوق الملكية الفكرية بفعالية. وتعيق هذه المسائل الجهود الرامية إلى اعتبار الثقافة محرك للنمو وأساس للتنمية المستدامة.

03. تعتبر الصناعات الثقافية والإبداعية جزء من "اقتصاد مختلط" أو منظومة اقتصادية، وليست صناعة تقليدية بالمعنى الكلاسيكي. إذ تتميز بتنوع كبير يمتد عبر جميع أشكال الفنون، وتعتمد على أنشطة غير رسمية وطوعية، وتحظى بدعم متنوع من الدولة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (سواء من الناحية المالية أو من خلال عوامل تمكينية مثل البنية التحتية والتنظيم). ولهذا، تحتاج هذه الصناعات إلى سياسات متطورة تُمكّن من ازدهار تنوع أشكال التعبير الثقافي، وتضمن وصولًا عادلاً وشاملاً إلى فرص العمل في المجالين الثقافي والإبداعي، وتفتح آفاقًا للابتكار والنمو.

04. تُولِّد الصناعات الثقافية والإبداعية تأثيرات متبادلة تمتد عبر مختلف قطاعات الاقتصاد، بالإضافة إلى مساهمتها في تعزيز الرفاه الاجتماعي والتماسك المجتمعي والفخر بالهوية المحلية. وتلعب هذه الصناعات دورًا محوريًا في حماية التراث الثقافي والترويج له وتجديده، كما تدعم نمو السياحة الثقافية وتساهم في عمليات الابتكار المتعلقة بتصميم المنتجات والتجارب، والحضرنة الإبداعية، ومواجهة الطوارئ المناخية. تشكل الصناعات الثقافية والإبداعية محركًا للتنمية المستدامة، إذ تساعد البشرية على التصدي للتحديات العالمية.

05. توفر الصناعات الثقافية والإبداعية فرصًا للإدماج الاقتصادي في جميع مناطق العالم من خلال تنوع أشكال التعبير الثقافي، حيث تمتلك كل المجتمعات المحلية القدرة على المشاركة. لكن الواقع يكشف عن تفاوتات عميقة داخل هذه الصناعات، لا سيما بالنسبة للنساء والأقليات والأشخاص المنحدرين من خلفيات اجتماعية واقتصادية هشة. كما توجد حواجز كبيرة تحول دون المشاركة المتكافئة في الأنشطة الثقافية، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الإبداعية الرسمية. أيضًا، تتسبب التحديات المتجذرة مثل هشاشة العمل الإبداعي والرقابة والرقابة الذاتية، بالإضافة إلى العنصرية الهيكلية والتحيز الجنساني، في عرقلة إمكانات الصناعات الثقافية والإبداعية. وإذا لم تُبذل جهود مخصصة لمعالجة هذه المظالم، ستظل هذه الصناعات دون مستوى الأداء المطلوب، مما يضعف مساهمتها في التنمية المستدامة.

---

[12] التقدير التقريبي لمساهمة الصناعات الثقافية والإبداعية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، استنادًا إلى تحليل موزون لمساهمة عينة تضم 85 دولة.

[13] قد يصعب تقدير الناتج المحلي الإجمالي على المستوى المحلي بسبب تدخل عوامل الإنتاج الموجودة خارج حدود المناطق الحضرية.

[14] تمثل الصناعات الثقافية والإبداعية ما نسبته 3.55% من إجمالي فرص العمل في 61 دولة تتوفر لها بيانات.

[15] تساهم هذه الصناعات بنسبة 3.39% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفقًا لتقديرات استُخلصت باستخدام تحليل المساهمة المرجّحة لعينة مكونة من 85 دولة.

إنّ العلاقة بين الدعم الحكومي للفنون والثقافة والنمو الاقتصادي الذي تحققه الصناعات الثقافية والإبداعية واضحة. فالثقافة تشكّل محرّكًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية الشاملة، ومن ثمّ للتنمية المستدامة. وتُظهر متابعة السياسات والتدابير المتبعة عالميًا أن الدعم الحكومي للثقافة يؤسس لاقتصاد مختلط، حيث تستفيد الأنشطة الربحية والسريعة النمو من المواهب والمحتوى المُنتَج في إطار "البيئة الثقافية" الأوسع. يُستعرض الترابط بين الدعم المالي والحوافز والجوانب التنظيمية و«السوق» من منظور السياسات العامة. وبدوره، يهيئ هذا المزيج من الدعم الحكومي والشراكات بين القطاعين العام والخاص والأنشطة التجارية بيئة مواتية للابتكار والنمو الشامل في جميع مناطق العالم، حيث تُعد الصناعات الثقافية والإبداعية مصدرًا رئيسيًا للوظائف ومولدًا للقيمة الاقتصادية ومحفزًا للابتكار. ومع ذلك، فإن الكثير من هذه الوظائف غير مستقرة ومنخفضة الأجر وتفتقر إلى الدعم التنظيمي والمالي الكافي.

يتناول هذا الفصل بالنقد فكرة مبسطة مفادها أن الثقافة محرّك مباشر للنمو الاقتصادي، مسلّطًا الضوء على التحديات المتعلقة بالإنصاف والشمول داخل قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية. ويؤكد على أهمية الدعم الحكومي للفنون والثقافة باعتباره ركيزة أساسية لقطاع مرن وشامل، إذ إن حتى أكثر الصناعات الثقافية والإبداعية نجاحًا من الناحية التجارية تعتمد، إلى حدّ كبير، على المواهب والمحتوى الذي أُنتج جزئيًا بفضل هذا الدعم.

# ملخص

على مدى العقدين الماضيين، تطورت السياسات الثقافية بشكل ملحوظ لتعكس الدور المحوري للثقافة في تحقيق التنمية المستدامة. وتشمل المحطات البارزة لهذا التطور جميع اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة، لا سيما اتفاقية عام 2005 بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد أكدت هذه الأطر، بدرجات متفاوتة، على أهمية الثقافة في التصدي للتحديات المجتمعية، بما في ذلك الإدماج الاجتماعي وعدم المساواة الاقتصادية والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية.

لقد أسهم مفهوم الاقتصاد الإبداعي إسهاماً كبيراً في صياغة السياسات الثقافية، إذ أبرز دور الإبداع وحقوق الملكية الفكرية والأصول غير الملموسة بوصفها محركات أساسية للنمو الاقتصادي والتعبير الثقافي، مع تركيز خاص على تعزيز النمو وخلق فرص العمل. غير أنّ هذا المفهوم يظل موضع جدل، إذ يرى بعض المنتقدين أنه يقدّم اعتبارات الاقتصاد والسوق على القيم الاجتماعية والجوانب الجوهرية للثقافة. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة نظراً لأن مفهوم الاقتصاد الإبداعي قد ينطوي على مخاطر تقويض الحجج المؤيدة لتقديم الدعم الحكومي (مثل المنح أو التمويل الأساسي للمنظمات الثقافية) والتدخلات المستهدفة، وهي عناصر ضرورية لضمان أن يكون القطاع الثقافي شامل ومستدام ولإيجاد "مسارات" لتأهيل المواهب وتعزيز الابتكار والتي يمكن أن تساهم بدورها في توليد قيمة اقتصادية.

ويتناول التقرير العالمي هذا التوتر القائم بين الإقرار بالمساهمة الاقتصادية الكبيرة التي تحققها الثقافة من جهة، واعتمادها على الدعم الحكومي ومكانتها كمنفعة عامة من جهة أخرى.

إن ضمان الاستدامة الاقتصادية للقطاعات الثقافية يتجاوز حدود استراتيجيات السوق، ليشمل، على سبيل المثال، معالجة أوضاع العمل وحقوق الفنانين والمهنيين في مجال الثقافة. فعلى الرغم من أن النهج القائم على السوق قد أسهم في توسيع مصادر الإيرادات، إلا أنه ينطوي أيضاً على مخاطر تحويل الثقافة إلى سلعة وتهميش أشكال التعبير غير التجارية. ومع أن الرقمنة ساهمت في تسريع توزيع المحتوى الإبداعي وتقليص سلاسل الإمداد وظهور المحتوى في أسواق متعددة، إلا أن ظروف العمل الهشّة لا سيما في المجال الرقمي ما زالت مصدر قلق رئيسي. وتتعلق التحديات بالتعويض العادل وحقوق المؤلف والحماية الاجتماعية، فضلًا عن صعوبة تحقيق عائد مالي من المحتوى الذي يتم إنتاجه واستهلاكه الآن بكميات كبيرة. تؤكد توصية اليونسكو بشأن وضع الفنان (1980) والمبادرات التي أطلقتها منظمة العمل الدولية على ضرورة اعتماد سياسات تضمن الحقوق الاقتصادية والمهنية للعاملين في القطاع الثقافي. كما أصبحت مبادئ الأجر العادل والاستهلاك الأخلاقي موضوع نقاش متزايد في المجال العام، مدفوعة بنشاطات الرابطات والنقابات والجمعيات المهنية الإبداعية.

تعتمد القطاعات الثقافية القوية والمستدامة على توافق الأطر الدولية مع السياسات المحلية لتحقيق توازن بين التنوع الثقافي والمرونة الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي. لا تزال هناك فجوات مستمرة في فرص التبادل الثقافي على الصعيد العالمي (أساسها العوامل الجغرافية وإمكانية الوصول إلى الموارد والسياقات التنظيمية والمالية) فضلاً عن عدم المساواة في الوصول إلى الموارد والفرص الثقافية داخل الدول وبينها. وترتبط هذه الفوارق ارتباطًا وثيقًا بعدم المساواة النظامية وأشكال التمييز، التي ما انفكت تستبعد الفئات المهمشة والممثلة تمثيلاً ناقصًا وغيرها من الفئات الضعيفة من المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية. إن معالجة هذه التفاوتات ضرورية لتعزيز الإدماج الاجتماعي والإنصاف، وتحقيق الأهداف الأوسع للتنمية المستدامة.

## دور الثقافة في التنمية الاقتصادية

© Vanuatu Cultural Centre

مهرجان الفنون والثقافة الميلانيزية في فانواتو

تعمل الثقافة كنظام متعدد الأبعاد تتشابك فيه القيم الاقتصادية والثقافية بشكل وثيق، ولا يمكن اعتبارها أبعاد منفصلة أو متعارضة. وتدعم القيمة الثقافية النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الابتكار والهوية والمجتمع، بينما تحافظ القيمة الاقتصادية على الإنتاج الثقافي وإتاحته للجميع. هذا الترابط يجعل الاقتصاد الثقافي متميزًا، حيث يلعب دورًا محوريًا ومعقدًا في التنمية من خلال دفع النمو المالي وفي الوقت نفسه إثراء الرفاه الاجتماعي. إن الاعتراف بهذه الثنائية أمر أساسي لفهم مساهمتها الفريدة في التقدم المستدام.

يشمل التوظيف في قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية مجموعة واسعة من المهن، بدءًا بالفنانين والمؤدين وصولًا إلى التقنيين والإداريين. وتبرز هذه التنوعات قدرة القطاع على توفير فرص عمل متنوعة تتوافق مع مختلف المهارات والاهتمامات المهنية.

تختلف مساهمات الأقاليم في توفير فرص عمل ضمن الصناعات الثقافية والإبداعية بشكل واضح، حيث تتمتع بعضها بمستويات أعلى من الانخراط في هذا القطاع مقارنة بأخرى. فعلى سبيل المثال، تسجل أوروبا وأمريكا الشمالية نسبًا أعلى من فرص العمل في هذه الصناعات، ويرجع ذلك جزئيًا إلى وجود سياسات ثقافية متطورة وبنية تحتية قوية تدعم الفنون والصناعات الإبداعية. في آسيا، أحرزت دول مثل جمهورية كوريا واليابان تقدمًا ملحوظًا في دمج هذه الصناعات ضمن أطرها الاقتصادية، ما أدى إلى توليد فرص عمل كبيرة في القطاع. أما في أقاليم مثل أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية، فيشهد القطاع نموًا لكنه لا يزال يسهم بنسبة أقل نسبيًا في إجمالي التوظيف الرسمي. وتسلط هذه الفوارق الإقليمية الضوء على أهمية اعتماد سياسات واستثمارات مصممة خصيصًا للاستفادة من الإمكانات الكاملة للصناعات الثقافية والإبداعية في كل إقليم.

يتطلب تعزيز هذا القطاع وضع أطر قانونية وسياسية متكاملة تكفل للفنانين والمبدعين الأجر العادل والحقوق الاجتماعية وحرية التعبير الفني، كما أكدت تقارير اليونسكو حول تمكين الإبداع وإعادة صياغة السياسات الثقافية. فمثل هذه التدابير تحمي المبدعين وتعزز تنوع الأصوات وأشكال التعبير وتسهم في بناء بيئات ثقافية نابضة بالحياة ومستدامة.

## المساواة بين الجنسين وعدمها في الصناعات الثقافية والإبداعية

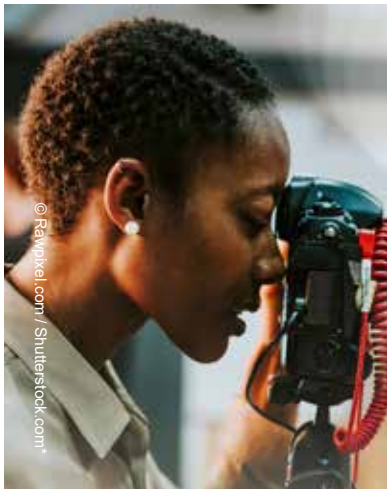


تواجه الصناعات الثقافية والإبداعية تحديات جسيمة في مجال المساواة بين الجنسين، مما يقيّد فرص المشاركة والتنمية الشاملة. تكسب النساء عمومًا أجورًا أقل من نظرائهن من الرجال في مختلف الأدوار والقطاعات، مما يبرز استمرار عدم المساواة الهيكلية في هذا المجال. وتشمل الجهود المبذولة لمعالجة هذه الفجوات سياسات تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في التوظيف والأجور وفرص التقدم الوظيفي، إلى جانب مبادرات تضمن وصولًا عادلاً إلى الموارد وبرامج التطوير المهني للنساء. ومع ذلك، لا يزال التقدم غير متكافئ، مع وجود تفاوتات إقليمية كبيرة تتأثر بالأطر المؤسسية وتوفر الموارد والمواقف الاجتماعية.

يُعَدّ جمع البيانات المنهجي وممارسات الرصد من العناصر الأساسية لتعزيز المساواة بين الجنسين في الصناعات الثقافية والإبداعية. ورغم توافر هذه الأنظمة بشكل أكبر في بعض الأقاليم، تواجه العديد من الدول تحديات تتعلق بتضارب الأولويات وقلة الموارد، مما يبرز الحاجة الملحة إلى بناء القدرات وتوفير الدعم الدولي.

## الاستثمار العام في الثقافة

تشهد الميزانيات المخصصة للثقافة والنهج المتبع في دعم وتنمية الصناعات الثقافية والإبداعية تفاوتًا كبيرًا بين الدول والأقاليم المختلفة. ففي أوروبا وأمريكا الشمالية، يبلغ متوسط الإنفاق الثقافي للفرد حوالي 418.56 دولارًا، مما يعكس وجود أُطر مؤسساتية متينة، وتركيزًا قويًا على الثقافة كعنصر محوري في التنمية والهوية، فضلاً عن حجم الاقتصاد الكبير في هذه المناطق (تقارير عن اتفاقية عام 2005). في المقابل، يبلغ المتوسط العالمي للإنفاق الثقافي للفرد حوالي 124.17 دولارًا، مما يبرز الفجوة الكبيرة بين الأقاليم. وتسلط هذه الفوارق الضوء على الحاجة إلى تعزيز العدالة العالمية في تمويل الثقافة. كما يمكن للأقاليم التي تشهد استثمارات منخفضة للفرد أن تستفيد من التعاون الدولي وتبادل المعارف لبناء القدرات وتعزيز دور الثقافة في التنمية المستدامة. وتؤكد البيانات على أهمية إعطاء الأولوية للثقافة في الإنفاق العام من أجل تعزيز الابتكار والتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي في جميع الأقاليم.

## التجارة الثقافية باعتبارها محفز للنمو المستدام

تُعد الاتفاقيات التجارية التي تعترف بالمكانة الخاصة للسلع والخدمات الثقافية ضرورية لتعزيز التبادل الثقافي ودعم التنمية الاقتصادية الشاملة. على سبيل المثال، وقعت عدة دول، أو هي بصدد التفاوض، على اتفاقيات تمنح معاملة تفضيلية للسلع الثقافية، مما يسهل حركتها عبر الحدود ويزيد من قيمتها الاقتصادية. وغالبًا ما تتضمن هذه الاتفاقيات أحكامًا لحماية حقوق الملكية الفكرية، والتي تُعتبر ضرورية لضمان حصول المبدعين والعاملين في المجال الثقافي على تعويض عادل مقابل أعمالهم.

ومع ذلك، فإن التجارة العالمية بطبيعتها غير متكافئة، وتعكس التجارة الثقافية هذه الفوارق. إذ يهيمن على النظام الحالي احتكارات وسلاسل توريد يتحكم فيها عدد قليل من الجهات النافذة، مما يضعف في كثير من الأحيان قدرة دول الجنوب العالمي على التفاوض، ويكرس الاختلالات التي تصب في مصلحة الاقتصادات الراسخة والدول الرائدة. وكثيرًا ما تُهمل التجارة الثقافية في مفاوضات التجارة الأوسع، مما يزيد من تهميشها. علاوة على ذلك، ومع وجود جزء كبير من التجارة الثقافية الآن ضمن ما يُسمى بـ«السلع والخدمات غير المرئية» مثل المحتوى والخدمات الرقمية، فإنها تظل غير منظمة بشكل كافٍ وسجلاتها محدودة.

أعادت الثورة الرقمية تشكيل تبادل السلع والخدمات الثقافية بشكل جذري، حيث أصبحت أكثر سهولة من خلال منصات مثل خدمات البث المباشر والأسواق الإلكترونية. . ورغم أن هذه التطورات تفتح آفاقًا جديدة لتحقيق الإيرادات للفنانين ورواد الأعمال في المجال الثقافي، إلا أنها تطرح أيضًا تحديات كبيرة

يجب التعامل معها. تسيطر منصات البث المباشر على سلسلة القيمة في صناعة الموسيقى، حيث تستحوذ على حصة غير متناسبة من الإيرادات مما يعمّق فجوات القيمة. إذ تميل أنظمة تقاسم الإيرادات السائدة إلى تفضيل الفنانين الأكثر شهرة، مما يضع المبدعين الصغار أو المستقلين في موقف غير متكافئ. ويؤدي هذا التركيز في السوق إلى تقليل التنوع وإضعاف العدالة في التعويضات عبر القطاع. كما ثمة قلق بالغ بشأن دور المنصات الرقمية في تسهيل الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، حيث تواجه الدول صعوبة في مواجهة التداول السريع والمتكرر عبر الإنترنت للأعمال الثقافية المسروقة أو المُهربة بشكل غير قانوني. لذا، من الضروري تعزيز آليات المراقبة والتنظيم والتعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة وحماية التراث الثقافي. تتطلب الفوارق الكبيرة والعميقة في التجارة والتبادل الثقافي على مستوى العالم معالجة عاجلة، مع التركيز على بناء القدرات في المفاوضات التجارية وتبادل المعارف بين الأقاليم.

تتطلب الفوارق الكبيرة والعميقة في التجارة والتبادل الثقافي على مستوى العالم معالجة عاجلة، مع التركيز على بناء القدرات في المفاوضات التجارية وتبادل المعارف بين الأقاليم. ويُعد وضع سياسات مخصّصة وأُطُر عادلة أمرًا أساسيًا لضمان أن تسهم التجارة الثقافية في تحقيق تنمية عالمية متوازنة.

## الاستثمار في التراث

يُعد الاستثمار في التراث جزءًا جوهريًا من السياسة الثقافية الشاملة، حيث يُعتبر التراث أساسًا للتعبير الثقافي ومحركًا للتنمية، بما في ذلك التجارة الثقافية. تختلف النسبة المتوسطة من إجمالي الإنفاق العام السنوي المخصصة لتحديد وحفظ وحماية وعرض التراث الثقافي والطبيعي بشكل ملحوظ بين الأقاليم والمجموعات حسب مستوى الدخل، ما يعكس الاختلاف في أولويات السياسات ومستويات توافر الموارد.

تؤكد الفروقات الإقليمية التي تمّ توضيحها الحاجة الملحّة لتوفير دعم مخصص للمناطق ذات التمويل المحدود لحماية تراثها الثقافي والطبيعي. ويُمكن أن يسهم تعزيز التعاون الدولي وبناء القدرات وتوفير الموارد المالية في تضييق هذه الفجوة، مما يمكّن المناطق التي تتمتع بموارد تراثية ثمينة لكنها معرضة للخطر من صونها واستغلالها على المدى الطويل لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

## الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستثمار المشترك في الثقافة

تدعم مجموعة متنوعة من السياسات العامة الاستثمار في الثقافة، بما في ذلك آليات الدعم غير المباشر مثل الحوافز الضريبية والأطر القانونية والتنظيمية ذات الصلة، إلى جانب مجموعة من الأدوات المالية والاستثمارية. يسلط المؤلفون الضوء على الاتجاه المتزايد نحو التمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص للثقافة، وهو واقع قائم ضمن «الاقتصاد المختلط» للصناعات الثقافية والإبداعية. ويستعرض الفصل كيف تُعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة فعالة لجذب الاستثمارات الخاصة نحو المشاريع الثقافية. يمكن لهذه الشراكات أن توفر موارد إضافية وخبرات متخصصة للمبادرات الثقافية، مما يعزز من تأثيرها واستدامتها. وتكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص مفيدة بشكل خاص في المشاريع واسعة النطاق مثل توسيع المتاحف أو ترميم مواقع التراث، حيث قد تكون التكاليف باهظة بالنسبة للتمويل العام فقط. ولتحقيق أقصى استفادة من هذه الشراكات، يجب هيكلة الاتفاقيات بعناية لحماية مصالح المؤسسات الثقافية وضمان استدامتها على المدى الطويل. تُعد الشروط الواضحة والشفافة، والتحديد الدقيق للمسؤوليات، والمواءمة الكاملة مع الأهداف الثقافية والمجتمعية، من العناصر الأساسية لتجنب الآثار السلبية وضمان تنفيذ مشاريع مُجدية اقتصاديًا وتُثري الثقافة في الوقت نفسه.

## الشمول والاستدامة أساس تطوير الصناعات الثقافية والإبداعية

لا يقتصر الشمول في الصناعات الثقافية والإبداعية على كونه مسألة إنصاف، بل يُعد أيضاً ركناً أساسياً من أركان الديمقراطية والمساءلة، وشرطاً لتحقيق الإمكانات الإبداعية والاقتصادية على نحو كامل. فالتقصير في دعم الفئات المهمشة يحدّ من الفرص المتاحة أمامها ويضعف كذلك قدرة المنظومة الثقافية ككل على التجدد والنمو. وتبرز هذه المسألة بوجه خاص في البلدان النامية، حيث يشكّل الشباب غالبية السكان، ويمثلون مفتاح مستقبل التنمية الثقافية والاقتصادية. ويضمن إيلاء الأولوية لإدماجهم تسخير طاقاتهم الإبداعية ورؤاهم للمساهمة في بناء قطاعات ثقافية أكثر عدلاً وحيوية وديناميكية.

لا تقتصر معالجة أوجه عدم المساواة في الصناعات الثقافية والإبداعية على زيادة التمثيل فحسب، بل تتطلب أيضًا التصدي للقضايا الهيكلية العميقة، مثل التفاوت في الأجور وضعف فرص الوصول إلى المناصب القيادية والسرديات الثقافية التمييزية. ورغم تنامي حضور النساء في هذه الصناعات، فإنهن ما زلن يواجهن حواجز تعيق وصولهن إلى المواقع العليا، وبيئات عمل تُكرّس الصور النمطية. إلى جانب تعزيز التمثيل، ينبغي معالجة الصورة التي تُقدَّم بها الفئات المهمشة في المنتجات الثقافية، بما يضمن عدم ترسيخ أوجه التحيز المجتمعية. ويبرز حفظ التراث بدوره أبعاد عدم المساواة، إذ غالبًا ما تُستبعَد النساء والمجتمعات المهمشة من عمليات صنع القرار رغم أنهم حَمَلة أساسيين للمعرفة. ولتحقيق صناعات ثقافية وإبداعية شاملة بحق، لا بد من معالجة هذه التحديات المترابطة، بما يضمن توفير فرص متكافئة وصياغة سرديات تعكس أصوات الجميع وتمكّنهم.

يجب أن تتمحور السياسات الثقافية حول الشمول والاستدامة والإنصاف، إذ تمثل الصناعات الثقافية والإبداعية منصات حيوية تمكّن الفئات المهمشة من التعبير عن ذاتها وتطوير مهاراتها وتعزيز فرصها الاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية. ويبقى من الضروري معالجة الحواجز النظامية، مثل تفاوت الأجور والفرص المحدودة للنساء والأقليات في تولي المناصب القيادية. كما يُعد دمج مبادئ الاستدامة في عمل الصناعات الثقافية والإبداعية، مع مراعاة البُعد البيئي في السياحة وإدارة الموارد، خطوة محورية لمواءمة القطاع الثقافي مع الأهداف البيئية الشاملة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتعزيز التعاون عبر الحدود الوطنية أن يسهم في تبادل المعرفة وتحقيق تنمية عادلة، بما يضمن مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع.

# الفصل الرابع
# دعوة إلى هدف قائم بحد ذاته

سيسهل وضع هدف قائم بحد ذاته خاص بالثقافة في قائمة أهداف التنمية المستدامة التزام السياسات بالاعتراف بقيمة الصناعات الثقافية والإبداعية وتأثيرها، مما يؤدي إلى جمع بيانات أكثر موثوقية واتساقاً، ووضع تنظيمات وإصلاحات قانونية قائمة على الأدلة وموجهة، بالإضافة إلى تخصيص الاستثمارات والدعم بشكل فعّال. كما سيمكّن من تبنّي رؤية شاملة للقيمة الاقتصادية، تربط بين أشكال التعبير الثقافي غير الربحية والمدعومة وغير الرسمية، وبين تطوير المؤسسات والمنظمات والشركات الرسمية، التي تُولّد معاً فرص عمل، وتساهم في النمو الاقتصادي، والأهم من ذلك، تعزز جودة الحياة. بهذا الشكل، تصبح الصناعات الثقافية والإبداعية في صميم نموذج اقتصادي مستدام يقوم على التنوع والشمول والاحتفاء بالإبداع البشري.

# موجز سياسي

## سيمون برولت

خبير استشاري مستقل في الفن

«يجب أن تأخذ الحكومات الوطنية والمحلية في الاعتبار القضايا والتحديات الفورية التي تواجه الصناعات الثقافية والإبداعية، ولا سيما الوضع الاجتماعي والمهني الهش للقوى العاملة فيها، والدفاع عن الحرية الإبداعية بكل أبعادها، وحماية الثقافات المحلية الأصيلة بكل تنوعها. كما ينبغي عليها وضع أو تحديث سياساتها الثقافية وقوانين العمل وحقوق الملكية الفكرية، والاستثمار في البنية التحتية اللازمة، ودعم نمو المؤسسات في القطاع مع ضمان تحسين ظروف العاملين فيه».

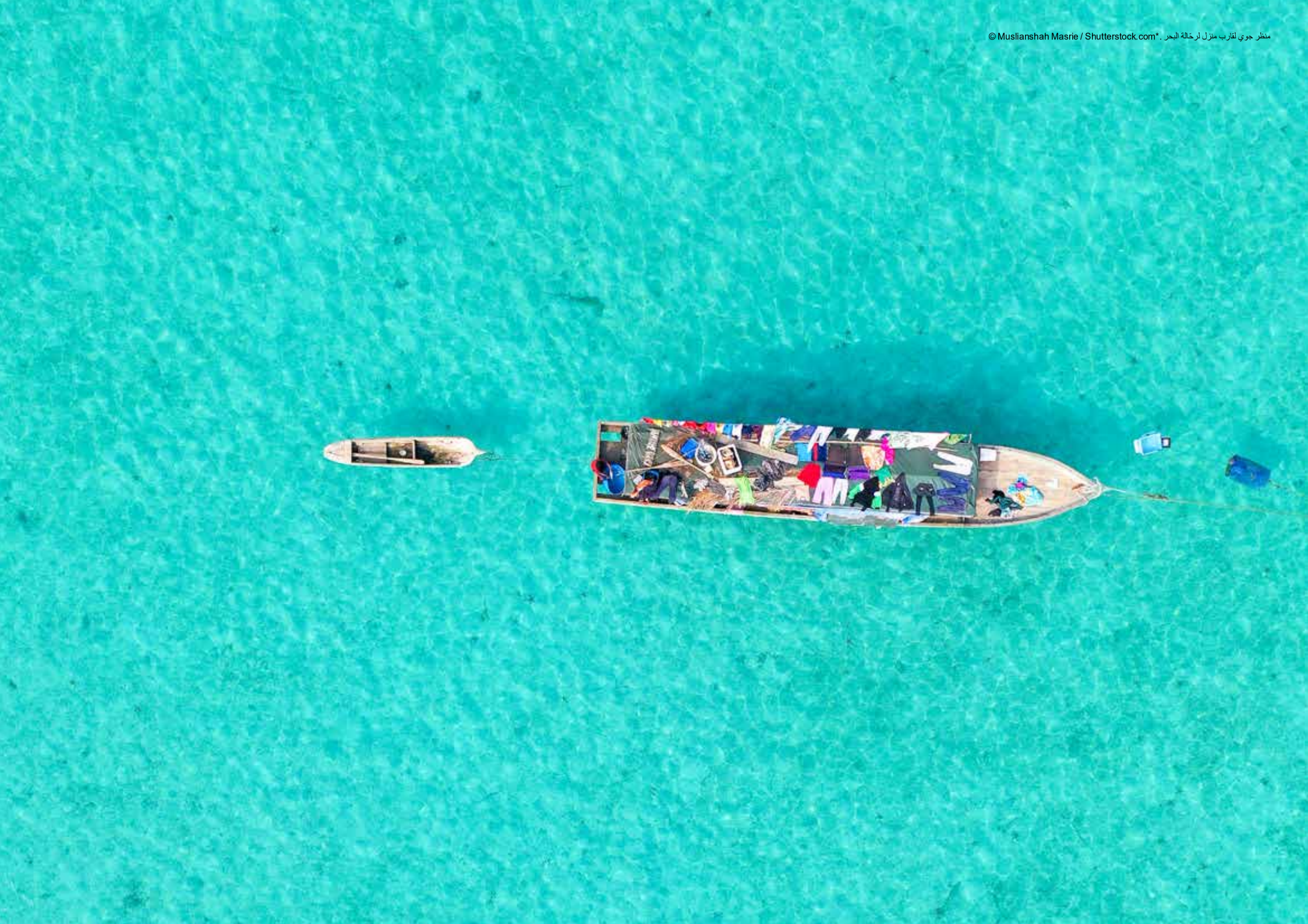

منظر جوي لقارب منزل لرحالة البحر .*© Muslianshah Masrie / Shutterstock.com

**تياغو جيسوس**
باحث ومنتج مبدع يعمل على تطوير مناهج قائمة على الثقافة
للتصدي لتغير المناخ

الفصل الخامس

# مواجهة تغيّر المناخ وتعزيز الاستدامة البيئية من خلال الثقافة

# أصوات مبدعة

## أوتو هوديك

فنان بصري ومدرّس، الجامعة التقنية في كوشيتسه، سلوفاكيا

«في عالم يتخبط بين التقلبات الجيوسياسية وعدم المساواة والارتفاع المستمر لانبعاثات الغازات الدفيئة، تأتي الثقافة لتحيي فينا إنسانيتنا وتغذي شعور التعاطف لدينا وتمدنا برؤى لتحولات بيئية نموذجية نواجه بها التحديات العالمية. لقد جسّدت المجتمعات الأصلية منذ زمن طويل أساليب حياة مستدامة تقوم على الانسجام مع الطبيعة والرفاه الجماعي. ومن الضروري أن يتفاعل المجال الثقافي بعمق أكبر مع هذه الحكمة، ويرتقي بها، ويقاوم النماذج الاستغلالية والاستعمارية».

تارتارو غا 1 و 2، قاعة كرنستاهل براتيسلافا، 2017 © Oto Hudec

# الأرقام الرئيسية

- أفادت نسبة 35% فقط من بين 190 دولة طرف بوجود مستويات كافية من التنسيق وإدماج الاتفاقيات متعددة الأطراف المتعلقة بالتراث في السياسات الوطنية لصون وحماية وحفظ التراث الثقافي والطبيعي، مع تسجيل نسب أدنى بشكل ملحوظ في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وكذلك في غرب آسيا وشمال إفريقيا، حيث لم تتجاوز النسبة 13% في كل منهما (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 1972).
- تشير بيانات الدول ذات الدخل المرتفع ودول الشمال العالمي إلى أن مستويات التنسيق والإدماج لديها أعلى بمعدل 2.5 مرة مقارنة بتلك الموجودة في مجموعات الدول منخفضة الدخل ودول الجنوب العالمي (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 1972).
- أشارت نسبة ما بين 86% و89% من الدول الأطراف بأنها تعتبر أن الأطر القانونية المتعلقة بالتراث الثقافي والطبيعي لديها كافية تمامًا أو جزئيًا لحماية التراث الثقافي والطبيعي من التأثيرات البيئية والمناخية، مثل تقييمات الأثر البيئي (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 1972).

على الرغم من وجود أطر تنظيمية تعتبر كافية في الغالب للحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي وحمايته، إلا أن القدرة على تنفيذ هذه الأطر تظل تحديًا حاسمًا في معظم البلدان. إذ تعتقد نسبة ما بين 25% و26% فقط من الدول الأطراف التي قدمت تقارير دورية أن لديها القدرات والموارد اللازمة لتطبيق هذه التشريعات واللوائح الخاصة بحفظ التراث الثقافي والطبيعي وحمايته على التوالي (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 1972).

تتفاوت انبعاثات الكربون الناتجة عن الصناعات الثقافية والإبداعية بشكل كبير بين مجموعات البلدان بحسب مستوى الدخل، حيث تسجل الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى أعلى معدل للانبعاثات بحوالي 23.8 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا، مقارنةً بالمعدل العالمي البالغ 11.8 مليون طن سنويًا (بي أو بي كونسيلتينغ (2024)، تحليلات التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2005، إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وزارات الثقافة، وعالمنا في البيانات (OWID)).

# النقاط الرئيسية

01. يُعدّ تغير المناخ أحد أكبر التهديدات التي تواجه التراث الطبيعي والثقافي اليوم، إذ يسبب خسائر اقتصادية وغير اقتصادية. فمن سهول متنزه سيرينغيتي الوطني في تنزانيا، وتاج محل في الهند، إلى الأنهار الجليدية الشاسعة في غرينلاند بالدنمارك، والكاتدرائيات الباروكية في أمريكا اللاتينية، يُقدَّر أن واحدًا من كل ثلاثة مواقع تراث طبيعي وواحدًا من كل ستة مواقع تراث ثقافي معرضون حاليًا لمخاطر ناتجة عن آثار الظواهر المتطرفة والأحداث المناخية بطيئة الحدوث. علاوة على ذلك، يتسبب تغير المناخ بشكل متزايد في تعطيل النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمعات حول العالم. وبما أن العديد من أشكال التراث الثقافي غير المادي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأماكن وأراضٍ وبيئات طبيعية محددة، فإن ذلك يهدد أيضًا استدامة التراث الحي وحامليه، بالإضافة إلى الموارد التي يحتاجونها لممارسة ونقل تراثهم الحي.

02. يُعدّ السكان الأصليون من بين الفئات الأكثر قابلية للتأثر بتغيّر المناخ. وتزداد هذه القابلية بفعل مجموعة من العوامل المتداخلة التي تعمق أوجه عدم المساواة، مثل النوع الاجتماعي والدخل والطبقة الاجتماعية، إضافةً إلى التهميش التاريخي الذي ما زال يتفاقم حتى اليوم نتيجة سياسات وأطر قانونية تنتهك حقوقهم وتغيّر أراضيهم. كما أنّ الأضرار الجسيمة التي تلحق باللغات ونظم المعارف وسبل العيش نتيجة فقدان التنوع البيولوجي وتراجع خدمات النظام الإيكولوجي تضعف القدرة العالية لهذه المجتمعات على التكيّف. ومع ذلك، تحظى المعارف التقليدية للشعوب الأصلية وعلاقتها المستدامة مع البيئة باهتمام متنامٍ، بهدف الاستفادة منها في العمل المناخي العالمي.

03. مع تصاعد حاجة كوكبنا الملحّة لإحداث تحول شامل في جميع جوانب الحياة البشرية، تبرز الثقافة كقوة هائلة قادرة على دعم هذا الانتقال، خاصة وأنها مصدر للمعارف والقيم والتواصل. هناك اعتراف متزايد بأن الثقافة أكبر من كونها مجرد ضحية لتأثيرات تغير المناخ، فهي رافد قوي للحد من المخاطر وإدارته، والتخفيف من آثار تغير المناخ، ووضع استراتيجيات التكيف، من خلال توفير معارف وممارسات قيّمة تعزز قدرة المجتمعات على الصمود أمام تأثيرات المناخ. لذلك، فإن دمج الأبعاد الثقافية في العمل المناخي يُعدّ أمرًا أساسيًا لتقليل القابلية للتأثر وتعزيز النهج الشاملة التي تحمي وتعزّز نظم المعارف وأشكال التعبير الثقافي المتنوعة.

04. في سياق الثقافة، يتطلب الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون استثمارات كبيرة في المهارات والموارد والبنية التحتية، إلى جانب الحاجة إلى حماية التراث والممارسات الثقافية وبناء توافق بين صانعي القرار، مع تمكين المجتمعات من الاستمرار في إدارة مواردها الثقافية والطبيعية بشكل فعّال. ويجب أن يضمن إطار الانتقال العادل لقطاع الثقافة والصناعات الإبداعية تحقيق العدالة في عمليات التخطيط وصنع القرار المتعلقة بالمناخ، من خلال تدابير محددة لدعم المجتمعات المحلية والمنظمات الصغيرة الأكثر عرضة للتأثر. ويشمل ذلك برامج بناء القدرات والتدريب والتمويل العادل للتقنيات الخضراء والاعتراف بالحقوق الجوهرية للشعوب الأصلية والسياسات الخاصة بالنوع الاجتماعي وتوزيع المنافع بشكل عادل على الفئات الأكثر تأثرًا بالانتقال.

05. يجب بذل جهود متعددة الأطراف لتنفيذ أطر سياسية فعالة تحمي الثقافة وتدعمها في مواجهة تغير المناخ، والمضي قدمًا في تحقيق خطة عام 2030 واتفاق باريس. ولتحقيق هذا، يتعيّن على الحكومات وهيئات القطاع الثقافي والمؤسسات البحثية الإسراع في سد فجوات المعرفة وتعزيز قاعدة الأدلة بشأن الروابط بين الثقافة والعمل المناخي. وهذا يتطلّب الاستثمار في جمع البيانات بشكل تعاوني ومنسّق، وإجراء بحوث موجهة تخدم بلورة السياسات والتدابير المفصّلة على جميع المستويات، ولا سيما فيما يتعلّق بمساهمات الثقافة في التكيّف والتخفيف والحد من الخسائر والأضرار وبناء القدرة على الصمود وتعزيز تغير السلوك. غالباً ما تكون الحلول القائمة على الثقافة مصممة لتتكيف مع كل الأماكن والقطاعات والسياقات الثقافية المختلفة، إلا أنّ الجهود الحالية لازالت مركّزة بشكل غير متناسب في أوروبا وأمريكا الشمالية، مع تمثيل محدود للأقاليم الأخرى. إن تعزيز قاعدة الأدلة حول الإمكانات الهائلة للثقافة في دفع العمل المناخي سيساعد على إطلاق الموارد المالية لتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة ودعم الجهود الوطنية ومتعددة الأطراف لإدماج الثقافة رسميًا في السياسات والاستراتيجيات المناخية على جميع المستويات.

يُبرز الفصل الخامس الأهمية الحيوية لإدراج الثقافة والإبداع والمعارف المتنوعة بشكل أوسع في النقاشات الدولية والأنشطة التنفيذية المتعلقة بتغير المناخ، كما يسلط الضوء على التحديات العميقة المتمثلة في مواءمة السياسات بين الثقافة والبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويؤكد الفصل أيضاً على الدور متعدد الأبعاد للثقافة في التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، وعلى مسائل إزالة الكربون والاستدامة البيئية في الصناعات الثقافية والإبداعية، وعلى الحاجة إلى حماية التراث الثقافي وصون الثقافة من آثار تغير المناخ والآثار البيئية.

# ملخص

يعد تغير المناخ أحد أكبر التحديات في عصرنا، إذ يُشكّل تهديدات كبيرة ومتصاعدة لكوكب الأرض بأسره، مما يؤثر بشكل غير متكافئ على الناس والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية، مما يقوض قدرة جميع الدول على تحقيق التنمية المستدامة. فعواقب تغير المناخ تهدد تراثنا الطبيعي والثقافي والحي، كما تهدد قدرة الأفراد والمجتمعات على ممارسة حقوقهم الثقافية (لا سيما الحق في التمتع بتقاليدهم وهوياتهم الثقافية وممارستها والحفاظ عليها)، وتعرض الصناعات الثقافية والإبداعية للخطر، وفي أسوأ السيناريوهات، تُزهق الأرواح وتدمر سبل العيش على مستوى العالم. لذلك، من الضروري اتخاذ تدابير تخفيف عاجلة وطموحة للإبقاء على هدف 1.5 درجة مئوية قائما وضمان احتفاظ كوكب الأرض والمجتمعات البشرية بالقدرة الكافية على التكيف مع تأثيرات تغير المناخ والتي بدأت تتجلى بالفعل.

يسلّط الفصل الخامس الضوء على آثار تغيّر المناخ على الثقافة، كما يوضح الدور الحيوي الذي تلعبه الثقافة كمحرك أساسي للعمل المناخي الفعّال. هناك إدراك متزايد بأن الثقافة أكبر من كونها مجرد ضحية لتأثيرات تغير المناخ، فهي رافد قوي للحد من المخاطر وإدارته، والتخفيف من آثار تغير المناخ، ووضع استراتيجيات التكيف التي من شأنها أن تقلل من القابلية للتضرر وتبني القدرة على الصمود أمام هذه التحديات المتصاعدة.

## الثقافة: محرك التقدم نحو التنمية المستدامة والعمل المناخي

يقر الإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية لعام 2022 بأن الثقافة منفعة عامة عالمية وعامل تمكين حاسم ومحرك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أكد الإعلان أيضًا على أهمية دمج التراث الثقافي والإبداع في المناقشات الدولية حول تغير المناخ، نظرًا لتأثيره المتعدد الأبعاد على حماية جميع أشكال التراث والتعبير الثقافي والاعتراف بدور الثقافة في العمل المناخي، ولا سيما من خلال نظم المعرفة التقليدية والأصلية".

على مدى العقود القليلة الماضية، زاد الوعي بالروابط المتينة بين الثقافة والطبيعة وبدورها الحاسم في تحقيق التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، أُحرز تقدم ملموس في دمج الثقافة والتراث والإبداع في صياغة سياسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك في المنتديات الحكومية الدولية. فعلى سبيل المثال، شكّلت الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP28) نقطة تحول مفصلية في الاعتراف بالثقافة باعتبارها عنصرا أساسيا في الاستراتيجيات العالمية بشأن المناخ، حيث أُدرج التراث الثقافي ضمن الأهداف الواردة في إطار الإمارات العربية المتحدة للقدرة على تحمل آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي، وأُنشئت مجموعة الأصدقاء المعنية بالعمل المناخي القائم على الثقافة.

## تغير المناخ، التهديد الأكبر للثقافة والتراث

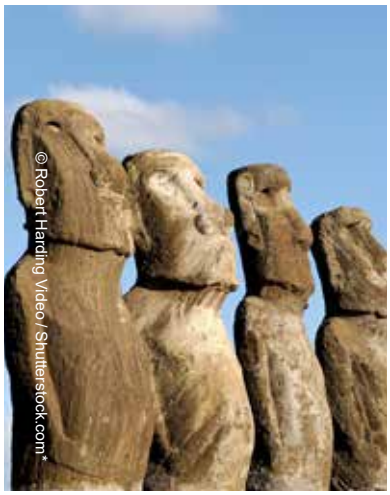

تماثيل موآي مهددة بالتلف نتيجة العوامل المناخية والمائية. جزيرة الفصح، تشيلي

كما يوضح الفصل الخامس، يُعَدّ تغير المناخ من أكبر التهديدات التي تواجه التراث الطبيعي والثقافي اليوم. وتشير التقديرات إلى أن واحدًا من كل ثلاثة مواقع تراث طبيعي وواحدًا من كل ستة مواقع تراث ثقافي مهدد حاليًا بسبب تغير المناخ. إذ تؤدي تغيرات مستوى سطح البحر في الحافة القارية إلى كشف آلاف المواقع ما قبل التاريخ الواقعة على الشواطئ، فيما تضر الأمواج بالقلاع الساحلية. كما يهدد تغير المناخ التراث الثقافي المغمور بالمياه نتيجة تغير أنماط الحفظ، وتحول مسارات التيارات البحرية ودخول أنواع حيوانية جديدة إلى المياه. كما يهدد ارتفاع درجات حرارة التربة وتغيّر أنماط الهطول، وما يترتب عليه من جفاف أو فيضانات، القطع الثقافية المدفونة من خلال تسريع آليات التلف في المواقع الأثرية وزيادة مخاطر النهب والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.

علاوة على ذلك، يُحدث تغيّر المناخ اضطرابا متزايدا في النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمعات المحلية حول العالم، سواء في المدن الكبرى الممتدة أو في المناطق الريفية النائية. وبما أن العديد من أشكال التراث الثقافي غير المادي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأماكن وأقاليم وبيئات طبيعية محددة، فإن تغير المناخ يهدد استدامة هذا التراث الحي وحامليه، وكذلك الموارد التي يحتاجون إليها لممارسة تراثهم ونقله إلى الأجيال الحالية والمقبلة. هذا ويخلّف فقدان الأراضي وصلاحيتها للعيش وفقدان التراث الثقافي آثار متعاقبة على رفاه الأفراد من بينها العجز عن التواصل مع أفراد المجتمع الآخرين وفقدان الروابط مع الأجداد والأماكن والمساحات والمناظر الطبيعية المألوفة، فضلًا عن فقدان المواد اللازمة للحفاظ على الممارسات الثقافية. كما يفصل النزوح المجتمعات المحلية عن سياقاتها الاجتماعية والمادية والبيئية، مما يؤدي إلى تآكل شبكات الأمان والتماسك الثقافي لديها.

يتناول الفصل الخامس الخسائر الاقتصادية وغير الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ، على سبيل المثال، المخاطر الكبيرة طويلة الأجل التي تهدّد الجدوى الاقتصادية للصناعات الثقافية والإبداعية، ولا سيما نتيجة التواتر المتزايد للاضطرابات الناجمة عن المناخ والتي تقوض استدامتها وقدرتها على الصمود. تشمل الخسائر غير الاقتصادية اندثار اللغة أو تعطل انتقال الممارسات الاجتماعية والثقافية من جيل إلى جيل، مما يضعف أيضًا قدرات المجتمعات على الاستفادة من مواردها الثقافية لمكافحة آثار تغير المناخ والتكيف معها. وفي الحالات القصوى، يرتبط تغير المناخ بفقدان الأراضي وصلاحيتها للعيش، مما يجبر مجتمعات بأكملها على الهجرة والتخلي عن تراثها المبني والحي والطبيعي.

تُعَدّ الشعوب الأصلية من بين الفئات الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ، وتتفاقم قابليتها للتأثر بسبب عدة عوامل متداخلة تخلق عدم المساواة، مثل النوع الاجتماعي والدخل والطبقة الاجتماعية، وبسبب التهميش التاريخي الذي ما انفك يترسخ حتى يومنا هذا من خلال السياسات والأطر القانونية التي تنتهك حقوقهم وتغير أراضيهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأضرار الجسيمة التي تلحق باللغات ونُظم المعرفة وسبل العيش نتيجة فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية تضعف القدرة الهائلة لهذه المجتمعات على التكيف.

ومع ذلك، من الضروري الاعتراف بقدرات المجتمعات المحلية على التكيف مع تغير المناخ. فالتراث الحي ديناميكي ويتطور وفقًا لسياقات واحتياجات كل جيل. وبدلاً من أن تقوضه الظروف المناخية المتغيرة أو تفقده أهميته، يمكن أن يُظهر قدرة راسخة على الصمود أمام مختلف السيناريوهات المستقبلية.

## حماية الثقافة وتعزيزها في مواجهة تغير المناخ

على الرغم من وجود أطر تنظيمية يُعتَبَر معظمها كافيا لصون التراث الثقافي والطبيعي وحمايته، فإن إنفاذها لا يزال يشكل تحديًا حاسمًا في معظم البلدان. إذ يرى ما بين 25% و26% فقط من الدول الأطراف التي قدمت تقاريرها الدورية أن لديها بالفعل القدرة والموارد اللازمة لإنفاذ هذه التشريعات واللوائح على نحو فعّال من أجل الحفاظ على تراثها الثقافي والطبيعي وحمايته. ويُلاحظ تفاوت كبير داخل هذه المجموعة، حيث أفادت 56% من بلدان الشمال العالمي بامتلاكها قدرات وموارد كافية لصون التراث الثقافي والطبيعي، مقابل ما بين 14% و15% فقط من بلدان الجنوب العالمي.

ولضمان استمرارية صون التراث، من الضروري فهم آثار تغير المناخ والاستجابة لها بفعالية من خلال إعداد وتنفيذ خطط تكيف وطنية ومحلية مناسبة. ويتطلب ذلك اتباع نُهج تعددية تُدمج فيها التقييمات العلمية والمنهجيات المبتكرة والأطر السياسية والمعارف الثقافية المحلية ونظم المعارف الأصلية والممارسات الإدارية التقليدية. كما ينطوي بناء القدرة على الصمود في مجال الثقافة على تمكين المجتمعات من المشاركة الفعالة في حماية تراثها الطبيعي والثقافي وصونه.

## الثقافة، مورد أساسي في مكافحة تغير المناخ

يزداد الاعتراف بأن الثقافة بمختلف أشكالها، من تراث وفنون إلى صناعات ثقافية وإبداعية، موردا حيويًا في مواجهة آثار تغير المناخ. فمساهمة الثقافة لا تقتصر على جهود التخفيف فحسب، بل تلعب دورًا محوريًا في التكيف مع التغيرات المناخية من خلال ما تقدمه من معارف وممارسات قيمة تعزز قدرة المجتمعات على الصمود أمام تأثيرات المناخ. ويعد إدماج البعد الثقافي في العمل المناخي أمرًا ضروريًا للحد من قابلية التضرر وتعزيز النهج الشاملة التي تحمي وتعزز نظم المعارف وأشكال التعبير الثقافي المتنوعة.

راعٍ صامي في القطب الشمالي، النرويج

على الرغم من أنّ الاهتمام بنظم المعارف المحلية في سياق تغيّر المناخ يتركز عادة على الرصد والتكيّف، إلا أنه من المهم بنفس القدر الاعتراف بمساهمتها في جهود التخفيف، إذ تكمّل المعارف العلمية لتحسين نتائج الحفظ. وقد حدّد الفريق العامل المعني بتغيّر المناخ والتراث الثقافي مجموعة من الممارسات التقليدية ذات الصلة باستراتيجيات التخفيف المعاصرة. وتشمل هذه الممارسات العناصر السلبية المستدامة بطبيعتها للعمارة التقليدية مثل الأسقف البارزة والشرفات والمصاريع ووسائل التظليل، إلى جانب أنماط استخدام الأراضي الحضرية التقليدية كالمساحات الكثيفة الصالحة للمشي والمتعددة الاستخدامات، والمعارف المتجذرة في نظم الزراعة التراثية منخفضة الكربون. كما تجسد العديد من النظم الثقافية التقليدية نماذج الاقتصاد الدائري التي تؤكد على الإشراف وإعادة الاستخدام وكفاءة استهلاك الموارد.

يمكن للثقافة، بما في ذلك التراث الحي، أن تلعب دورًا حاسمًا كمصدر للتأهب والقدرة على الصمود والتعافي، من خلال الحد من قابلية التعرض للخطر والتأثر به، وتقييم المخاطر، ودعم المجتمعات في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ. يؤكد إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، الاتفاق العالمي الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2015 لتوجيه الجهود الرامية للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، على الدور الحيوي الذي يضطلع به المجتمع المدني في إدارة المخاطر على المستوى المحلي، ولا سيما مساهمات الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمهاجرين والشعوب الأصلية.

## الانتقال العادل

في سياق الثقافة، يتطلب الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون استثمارات كبيرة في المهارات والموارد والبنية التحتية، إلى جانب الحاجة إلى حماية التراث والممارسات الثقافية وصونها وبناء توافق في الآراء بين صانعي القرار وتمكين المجتمعات من مواصلة دور القيّمين الفاعلين على مواردهم الثقافية والطبيعية. كما يجب أن يكفل إطار الانتقال العادل في القطاع الثقافي الإنصاف في عمليات التخطيط وصنع القرار المتعلقة بالمناخ، مع اتخاذ تدابير موجهة لدعم المجتمعات المحلية والمنظمات الأصغر حجمًا الأكثر عرضة للمخاطر. ويشمل ذلك برامج بناء القدرات والتدريب، والتمويل المنصف

للتكنولوجيات الخضراء، والاعتراف بالحقوق المتأصلة للشعوب الأصلية، ووضع سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين، والتوزيع العادل للمنافع على الفئات الأكثر تأثرًا بالانتقال.

## رفع الوعي كعامل محفز للعمل المناخي

يمكن للعوامل الاجتماعية والثقافية، والتغيرات في السلوك وأنماط الحياة، المدعومة بالسياسات والبنية التحتية والتكنولوجيا، أن تسرع التحول المجتمعي نحو استهلاك منخفض الانبعاثات. يزداد الاعتراف بالثقافة وسيلة فعالة للتواصل حول العمل المناخي وتغيير السلوك. على سبيل المثال، يسهم عدد متزايد من الحركات الفنية والبيئية في تسليط الضوء على هذا التحدي الملح من خلال سرد القصص، والفن النشط، وتبادل الأفكار، والتجارب الجماعية.

رغم الإمكانات الهائلة للثقافة في تعزيز الوعي ودفع العمل المناخي، فإنها لا تزال إلى حد كبير مهمشة في الاستراتيجيات والسياسات المناخية بسبب نقص الفهم والخبرة والاستثمار. ومع تزايد الاهتمام بدور الفنون والأنشطة الثقافية في رفع مستوى وعي الجمهور وتشكيل مواقفهم تجاه العمل المناخي، فإن الحاجة لا تزال قائمة إلى مزيد من الأدلة لإثبات فعاليتها في تمكين الأفراد من المشاركة الفعالة وتحفيز تغيير سلوكياتهم.

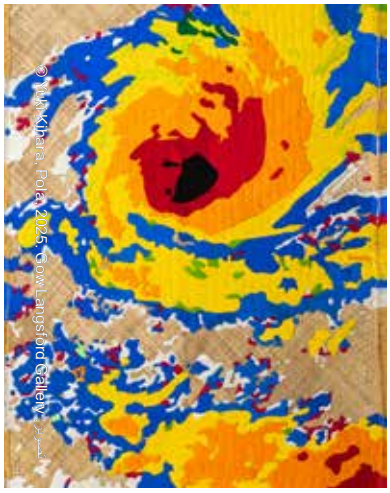


يوكي كيهارا، بولا، 2025. الصورة من: معرض غو لانغسفورد

## الاستدامة البيئية في الصناعات الثقافية والإبداعية

رغم أن الصناعات الثقافية والإبداعية تمثل نحو 3.39% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[16] ومتوسط حصة 3.55% من إجمالي العمالة[17] (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 2005/ بيانات المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي لعام 2023)، وأنها جزء من سلاسل الإمداد لصناعات أخرى، فإن الأثر البيئي لهذه الصناعات غالبًا ما يُستهان به ولا ينال حقه من البحث. فكل نشاط ضمن هذه الصناعات يترك بصمة بيئية، بدءًا من استخدام المعدات في المهرجانات والإنتاجات السينمائية والاحتياجات الطاقية للمتاحف والمسارح والعروض الحية والتنقلات المرتبطة بها، وصولًا إلى الأنشطة الرقمية التي غالبًا ما يتم تجاهلها.

لكن مع غياب قاعدة بيانات عالمية أو نهج موحّد لقياس كامل نطاق انبعاثات الكربون واستهلاك الموارد وتوليد النفايات في هذه القطاعات والصناعات، تظل البيانات مجزأة ومتضاربة، مما يحد من القدرة على فهم تأثيرها البيئي والتخفيف منه.

## سبل المضي قدمًا

لقد اكتسب الاعتراف بدور الثقافة في العمل المناخي زخمًا مطردًا في السنوات الأخيرة، وأحرزت الحكومات وصانعو السياسات الدوليون والمؤسسات العالمية تقدمًا ملحوظاً في دمج الثقافة ضمن المناقشات المناخية الدولية والمنتديات الحكومية الدولية. ومن بين الإنجازات الرئيسية التي تعزز دور السياسات المناخية القائمة على الثقافة ضمن الإطار العالمي للمناخ، إعلان روما الصادر عن اجتماع وزراء ثقافة مجموعة العشرين (الذي أقر بأن الثقافة توفر إمكانات كبيرة لدفع العمل المناخي والمساهمة بفعالية في الحلول المناخية)، وإطار الإمارات العربية المتحدة للقدرة على تحمل آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي (الذي قدّم سبعة أهداف محددة لقياس التقدم، منها هدف مخصص للتراث الثقافي)، وميثاق المستقبل الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة (والذي يدعو إلى دمج الثقافة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بدعم من الاستثمار العام). علاوة على ذلك، تتعاون اليونسكو مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لوضع مؤشرات التراث الثقافي في إطار الهدف العالمي المتعلق بالتكيف. وبالتوازي مع ذلك، تقوم اليونسكو بإعداد مؤشرات لقياس مساهمة الثقافة في التكيف وبناء

[16] المساهمة التقديرية للصناعات الثقافية والإبداعية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي باستخدام تحليل المساهمة المرجّحة من عينة مكوّنة من 85 دولة.

[17] متوسط نسبة التوظيف لـ 61 دولة متوفر لها بيانات.

القدرة على الصمود، فضلا عن قياس الخسائر والأضرار، وذلك في إطار مؤشرات اليونسكو للثقافة لعام 2030، بدعم من الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من إحراز تقدم ملموس في دمج الثقافة ضمن العمليات والأطر المناخية التشريعية، لا تزال هناك ثغرات حرجة ينبغي سدّها من أجل تقوية الصلة بين الثقافة والمناخ، تمهيداً للمؤتمر العالمي للسياسات الثقافية لعام 2025 والدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف (COP30). وفي ظل ترقب تقديم الدول الأعضاء لنسخ محدّثة من المساهمات المحددة وطنيًا وخطط التكيف الوطنية إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2025، تبرز حاجة ملحة لضمان إدراج الثقافة في صميم هذه الالتزامات، إذ ما زالت الإشارة إليها شبه غائبة.

لتعزيز الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تنفيذ أطر سياسية فعالة تحمي الثقافة وتدعمها في مواجهة تغير المناخ، والمضي قدمًا في تحقيق خطة عام 2030 واتفاق باريس، يتعيّن على الحكومات وهيئات القطاع الثقافي والمؤسسات البحثية الإسراع في سد فجوات المعرفة وتعزيز قاعدة الأدلة بشأن الروابط بين الثقافة والعمل المناخي. وهذا يتطلّب الاستثمار في جمع البيانات بشكل تعاوني ومنسّق، وإجراء بحوث موجهة تخدم بلورة السياسات والتدابير المفصّلة على جميع المستويات، ولا سيما فيما يتعلّق بمساهمات الثقافة في التكيّف والتخفيف والحد من الخسائر والأضرار وبناء القدرة على الصمود وتعزيز تغير السلوك. غالباً ما تكون الحلول القائمة على الثقافة مصممة لتتكيف مع كل الأماكن والقطاعات والسياقات الثقافية المختلفة، إلا أنّ الجهود الحالية لازالت مركّزة بشكل غير متناسب في أوروبا وأمريكا الشمالية، مع تمثيل محدود للمناطق الأخرى.

من الضروري بمكان توسيع النطاق الجغرافي لجمع البيانات، مع التركيز على النقاط التالية: تحديد الخسائر الاقتصادية وغير الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ، مع إيلاء اهتمام خاص للتراث الحي لإرشاد استراتيجيات القدرة على الصمود؛ جمع بيانات شاملة حول انبعاثات الكربون وتوليد النفايات والتأثيرات البيئية عبر الصناعات الثقافية والإبداعية؛ رسم خرائط السياسات الدولية والمبادرات القطاعية وأفضل الممارسات الثقافية المتجددة؛ تقييم كيفية تنفيذ استراتيجيات التكيف والتخفيف القائمة على الثقافة والتراث عبر المناطق؛ وتوسيع الأدلة على فعالية الفنون والأنشطة الثقافية في التأثير على القرارات وتغيير المواقف و تغيير السلوك.

سيساعد تعزيز قاعدة الأدلة حول الإمكانات الهائلة للثقافة في دفع العمل المناخي على إطلاق الموارد المالية لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم الجهود الوطنية والمتعددة الأطراف لدمجها رسميًا في السياسات والاستراتيجيات المناخية على جميع المستويات. وسيضع هذا أيضًا الأساس لترسيخ الثقافة ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاعتراف بها كهدف قائم بحد ذاته في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2030.

## الفصل الخامس
## دعوة إلى هدف قائم بحد ذاته

سيسمح وضع هدف قائم بحد ذاته خاص بالثقافة بجمع بيانات أكثر قوة ومنهجية حول الروابط بين الثقافة والعمل المناخي، لا سيما فيما يتعلق بمساهمات الثقافة في التكيف والتخفيف، ومنع الخسائر والأضرار، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز تغيير السلوك. وسيؤدي تعزيز قاعدة الأدلة وتوجيه الحلول القائمة على الثقافة بدوره إلى إطلاق الموارد البشرية والمالية والفنية لتسريع التقدم نحو التنمية المستدامة.

# موجز سياسي
## *فرانسيس فاكاوتا*

قائدة فريق، الثقافة من أجل التنمية، جماعة المحيط الهادئ

«تندرج الثقافة في صميم القدرة على تحمل تغير المناخ. وهذا نداء للمجتمع الدولي، وخاصة للوزراء المسؤولين عن الثقافة، للاعتراف بالثقافة كبعد حاسم للأمن البشري ومجال القيادة المناخية. لطالما حافظت الشعوب الأصلية على التوازن بين الحياة والبيئة، مسترشدة بنظم معرفية شاملة قائمة على المكان. ولتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، يجب إدراج الثقافة بوصفها هدف قائم بحد ذاته في الخطة العالمية لما بعد عام 2030».

© JR, Déplacé.e.s, Picnic, Angel, 2022 كولومبيا

**باتي جيرستينبليث**
أستاذة أبحاث متميزة، كلية القانون، جامعة ديبول، الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل السادس

# الحماية من المخاطر التي تهدد الفنانين والثقافة وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والسلام والأمن

# أصوات خلّاقة

## *آية طارق*

رسامة وفنانة متعددة التخصصات

«من المستحيل تخيّل مجتمع صحي ومستدام دون حماية الفنانين وصون التراث الثقافي، فذلك أشبه بمحاولة تصوّر جسد بلا روح. وحتى في أوقات عدم اليقين والنزاع، عندما تصبح الثقافة هدفًا، يُظهر الناس والمجتمعات المحلية قدرة مذهلة على المقاومة...

... الثقافة ليست مجرد سلعة تُباع وتُشترى، والفنانون ليسوا أدوات تُركن جانبًا. لقد دقت ساعة العمل وعلينا التحرك الآن».

© Aya Tarek. (2014) مورجان افريكا، سلو بادلو

## الأرقام الرئيسية

- يعتزم خُمس دول العالم التي قدمت تقاريرها (18%) طلب الحماية المعزَّزة لمواقع التراث العالمي التابعة لها خلال السنوات الثلاث المقبلة، وهي حماية تُستخدم فعليًا من قبل الدول لضمان مستوى أعلى من الصون القانوني في أوقات النزاع المسلح، مع توقع إدراج 83 موقع ضمن هذه الحماية (79 منها في دول الجنوب و4 في دول الشمال) (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 1972).
- 58% فقط من الدول أدخلت أحكامًا في لوائحها العسكرية تضمن احترام الممتلكات الثقافية (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 1954).
- أفادت نسبة 85% من الدول التي قدمت تقارير أنها أدخلت تدابير جزائية ضد الأفعال المخالفة للالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية عام 1954 (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 1954)، في حين أفادت نسبة 75% منها بأنها صنّفت الانتهاكات الجسيمة للبروتوكول الثاني كجرائم جنائية (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 1954).
- يشكل غياب الرصد الفعّال للاتجار بالممتلكات الثقافية مصدر قلق كبير، لا سيما أثناء النزاعات والكوارث الطبيعية. فعلى الرغم من أن غالبية الدول التي قدمت تقارير لديها تشريعات أو سياسات أو مبادئ توجيهية تُلزم بإعداد جرد للممتلكات الثقافية، فإن ثلثيها فقط يطبق نظامًا وطنيًا موحدًا (التقارير الدورية عن توصية عام 2015).[18]

## النقاط الرئيسية

01. إنّ الثقافة في خطر. تقترن النزاعات المسلحة والإرهاب (وتهديد الإرهاب) والعنف في مختلف أنحاء العالم بأزمة المناخ وتراجع قدرة الحكومات والمجتمع المدني على التدخل. وهذا يؤدي إلى تدمير مواقع التراث، وغالباً ما تتعرض ثقافات المجتمعات الوريثة والسكان المقيمين في مناطق النزاع أو القريبة منها للقمع والتدمير المتعمد من قبل المعتدين.

02. توفر اتفاقيات اليونسكو بشأن الثقافة إطاراً لمكافحة التهديدات الموجهة ضد الثقافة وتشجيع الدول على الالتزام بالتصدي لها. وعلى الرغم من أنها ليست حلاً مثاليًا لحماية التراث المادي وغير المادي من التدمير، إلا أن هذه الاتفاقيات معتمدة على نطاق واسع وتضع المبادئ الأساسية لحماية التراث الثقافي العالمي. كما تكفل قوانين ومعاهدات دولية أخرى حماية التراث الثقافي، بما في ذلك حظر الاتجار غير المشروع به. ومع ذلك، فإن محدودية قدرة الدول والشركاء على التدخل وحجم التدمير ونهب التراث الثقافي يؤدي إلى فقدان الكثير، حتى وإن تم استعادة أو إعادة بناء بعضه لاحقاً.

03. تمثل التهديدات والخسائر التي تطال التراث الثقافي غير المادي مأساة عالمية، مع تعرض الأقليات بشكل خاص للقمع الثقافي وحرمانهم من حقوقهم الثقافية. وتزداد هذه التهديدات حدة في أوقات الأزمات، لكنها مستمرة في جميع أنحاء العالم، حيث تواجه ثقافات الأقليات وفئات محددة مثل النساء ومجتمع الميم والأشخاص ذوي الإعاقة أشكالًا من التمييز وعوائق مستمرة أمام التعبير الثقافي، سواء كانوا فنانين ومهنيين في التراث الثقافي أو مشاركين عاديين يمارسون ثقافاتهم يوميًا. وتشمل هذه التهديدات أيضًا فترات السلم، حيث تبقى قدرة الفنانين والعاملين في المجال الثقافي على الصمود، رغم كونها غالبًا استثنائية، مهددة يوميًا. ومع ذلك، ليست كل أشكال التراث الثقافي غير المادي تحترم الحقوق الثقافية، مثل الترويج لأفعال تضر بالنساء أو الأقليات. فلا يمكن أن تُبقي حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي على تقاليد تضر بحقوق الآخرين وكرامتهم الإنسانية.

04. الثقافة قوة دافعة للإدماج الاجتماعي والحوار والقدرة على الصمود، ومن ثم فهي ضرورية لعمليات التعافي والمصالحة وبناء السلام. ويمكن للثقافة والإبداع أن يساهما في تحقيق سلام مستقر ودائم. ومع ذلك، حيثما تستمر أوجه عدم المساواة، لا سيما بالنسبة للنساء والأقليات، وكذلك الأطفال والشباب، يضعف الحوار الثقافي ويصبح التعافي بعد الصراع بعيد المنال. وهذا يستدعي إدماج منظور النوع الاجتماعي في جهود التعافي، بالإضافة إلى اعتماد مقاربات شاملة وعادلة تدعم المجتمعات المحلية باعتبارها مؤتمَنة على صون التراث الثقافي.

05. تتيح التكنولوجيا الرقمية أساليب جديدة للحفاظ على التراث الثقافي وحمايته. إذ يُستخدم الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) والواقع المعزز (AR) والواقع الافتراضي (VR) وحديثًا الذكاء الاصطناعي (AI) بشكل متزايد لتوثيق ورصد التراث الثقافي المهدد. ومع ذلك، فإن الوصول إلى هذه التكنولوجيات غير متكافئ ولا يمكن للحفظ الرقمي أن يحل محل المعالم والقطع التراثية المفقودة أو حتى أشكال التعبير الثقافي المفقودة.

[18] مع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن هذه النتائج تستند إلى حجم عينة محدود نسبيًا من الردود، إذ بلغ عدد الدول الأعضاء المجيبة 40 دولة في الحالة الأولى و21 دولة في الحالة الثانية.

يقدّم الفصل السادس رؤى موسعة حول السياسات والإجراءات المتبعة في أكثر الظروف إلحاحًا وهشاشة. ويستعرض أمثلة من النزاعات الأخيرة والجارية، مع التركيز على الممارسات الجيدة في دعم الفنانين، خصوصاً الفنانات اللواتي تتأثرن بشكل غير متناسب بالأزمات وحالات الطوارئ، وفي حماية الثقافة أثناء لحظات الخطر الشديد، وذلك خدمةً للسلام والمصالحة وإعادة الإعمار. وتشمل هذه الرؤى أيضا السياسات والإجراءات المتعلقة بالثقافات المفقودة (مثل الآثار التي دمرتها النزاعات) والفئات الأكثر حاجة للدعم مثل النساء والفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة من الأقليات.

# ملخص

تتبلور اليوم خطة دولية جديدة تهدف إلى حماية الثقافة المعرضة للخطر والأوضاع الطارئة. وهناك دعوة واضحة وصريحة لدمج الثقافة بشكل كامل في سياسات وعمليات التنمية الاجتماعية والعمل الإنساني والأمن وحفظ السلام وحقوق الإنسان. كما تؤكد هذه الخطة على الدور الحيوي للثقافة في تعزيز الحوار بين الثقافات واتباع نُهج تراعي الاعتبارات الجنسانية وتكفل تعميم المنظور الجنساني.

يركز الفصل السادس على مجموعة من الأسئلة الجوهرية، تتعلق بما إذا كان الفنانون والعاملون في مجال التراث الثقافي يحظون بالحماية الكافية أثناء ممارسة مهنتهم، وما إذا كان التراث الثقافي محميًا بشكل كافٍ أثناء النزاعات المسلحة وأحداث العنف والكوارث الطبيعية المتزايدة نتيجة تغير المناخ، وما إذا كانت هناك جهود لمنع تهريب القطع الثقافية. ويخلص الفصل إلى أن الإطار القانوني الدولي الحالي، والمتمثل أساسًا في اتفاقيات اليونسكو بشأن الثقافة، يوفر أساسًا مناسبًا لتحقيق هذه الأهداف. غير أن الثغرات في مجالات الإنفاذ والاستجابات المنهجية والمنسقة وتقديم الدعم الموجه للفئات الأكثر عرضة للخطر، ما زالت تمثّل تحديات راسخة تعيق جهود حماية التراث الثقافي وإدارته.

يستعرض الفصل كذلك نطاق وطريقة تصديق الدول على هذه الاتفاقيات وتنفيذها، بالإضافة إلى الإجراءات التي تتخذها الحكومات والجهات دون الوطنية والمنظمات المجتمعية لتعزيز الأهداف المتمثلة في حماية الفنانين والمدافعين عن التراث الثقافي والتراث الثقافي المعرضين للخطر نتيجة النزاعات المسلحة وأشكال العنف الأخرى وتغير المناخ، وكذلك التهديدات الناتجة عن السرقة والنهب والاتجار بالقطع الثقافية.

دعا إعلان مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2022 إلى حماية التراث الثقافي المادي وغير المادي، بالإضافة إلى أشكال التعبير الثقافي، لا سيما في أوقات الأزمات. كما شدد الإعلان على أهمية الحوار بشأن إعادة الممتلكات الثقافية وردها باعتباره واجبًا أخلاقيًا يضمن حقوق الشعوب والمجتمعات في التمتع بتراثها الثقافي. ويعكس ذلك توافقًا عالميًا مهمًا، لا سيما فيما يتعلق بالتراث الثقافي المعرض للخطر. كما أكّد ميثاق المستقبل لعام 2024 على أهمية الثقافة في التنمية المستدامة، والحاجة إلى زيادة الاستثمارات وتعزيز التعاون الدولي في مسألة إعادة الممتلكات الثقافية.

تدمر، الجمهورية العربية السورية

في عام 2025، اختتمت اليونسكو حملة كبيرة استمرت ست سنوات بمدينة الموصل في العراق لدعم تعافي المدينة بعد تحريرها من تنظيم داعش عام 2017. تضم الموصل، واحدة من أقدم مدن العالم، والمنطقة المحيطة بها مجتمعات متنوعة تشمل العرب والآشوريين والأرمن والتركمان والأكراد واليزيديين والشبك والصابئة المندائيين. وبفضل تمويل كبير وشراكات مع 15 داعمًا دوليًا، لا سيما دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي، نجح مشروع "إحياء روح الموصل" في ترميم المعالم التاريخية الرئيسية وإعادة تأهيل المشهد الثقافي الأوسع للمدينة. ترتبط برامج التعافي والترميم الناجحة، مثل تلك التي شهدتها الموصل، ارتباطًا وثيقًا باتفاقيات اليونسكو بشأن الثقافة، والتي، رغم وجود بعض القيود، توفر إطارًا لمنع تدمير التراث المادي وغير المادي، وتشجع الدول على الالتزام بمنع هذا التدمير، وتنسق الاستجابات عند تعرض التراث للضرر أو الإزالة أو الفقدان. كما تُظهر المبادرات المتممة، مثل حملة متحدون مع التراث، أن السبل غير التشريعية يمكن أن توفر قوة دفع إضافية للحفاظ على التراث وتعزيز وضمان حمايته وصونه. ونتيجة لذلك، أصبحت حماية التراث الثقافي، بما في ذلك مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، جزءًا لا يتجزأ من جهود الأمن والسلام العالميين.

علاوة على ذلك، يُنظر إلى الفنانين والمهنيين في مجال الثقافة، بما في ذلك المدافعين عن التراث الثقافي، بشكل متزايد على أنهم فئة هشة تحتاج إلى تدابير حماية تُراعي احتياجاتهم وطبيعة أعمالهم. ولا يقتصر أثر هذه التهديدات والأضرار على محو التاريخ فحسب، بل يشكّل أيضًا تهديدًا مباشرًا للتنوع الثقافي وللحقوق الثقافية، أي حق جميع الناس في المشاركة في الحياة الثقافية، بما في ذلك صون أشكال التعبير الثقافي المتنوعة.

إن الاستهداف المتزايد والمنهجي والمتعمد للتراث الثقافي في العديد من النزاعات حول العالم خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك في أوكرانيا والسودان، يثير القلق بشكل خاص. ويزداد نهب التراث المنقول وتهريبه بفعل النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، إضافة إلى الأزمات مثل الكوارث الطبيعية التي تفاقمت بفعل تغير المناخ، وجائحة كوفيد19-. وغالبًا ما تحدث محاولات قمع لأشكال التعبير الثقافي في أوقات الأزمات مما يزيد من المخاطر والتحديات التي تواجه الفنانين والمهنيين في مجال الثقافة، بما في ذلك العقبات القانونية والهجمات والقتل والنزوح والصدمات النفسية وتعطيل سبل العيش.

## التراث الثقافي المهدد نتيجة النزاعات والعنف وتغير المناخ

إنّ التراث الثقافي المادي المنقول وغير المنقول معرض للخطر جراء النزاعات المسلحة – سواء كانت دولية أو غير دولية – إضافةً إلى أشكال أخرى من العنف بما في ذلك القلاقل المدنية والكوارث الطبيعية، التي غالبًا ما تفاقمها آثار تغير المناخ. في السنوات الأخيرة، أدت الكوارث الطبيعية والنزاعات المستمرة إلى تدمير التراث الثقافي، بما في ذلك المواقع الأثرية، والمعالم والمباني التاريخية، والمواقع الدينية، والمتاحف، والمكتبات، والأرشيفات، والمناطق الحضرية التاريخية. وعلى الرغم من أن الضرر الذي يلحق بالتراث الثقافي أو تدميره كان يُعد منذ زمن طويل نتيجة جانبية للنزاعات المسلحة، إلا أن النزاعات الحالية تُظهر أن التراث الثقافي قد يكون أيضًا هدفًا لهجمات متعمدة ترمي إلى محو الذاكرة والتراث الثقافي المميز للشعوب والمجتمعات (شيدلوفسكي وآخرون، 2025).

## الأطر القانونية وحماية التراث الثقافي من التهديدات الناتجة عن النزاعات المسلحة والعنف والكوارث الطبيعية

إن الإقرار بأن "الضرر الذي يلحق بالممتلكات الثقافية لأي شعب كان يمس التراث الثقافي للبشرية جمعاء، إذ يسهم كل شعب في الثقافة العالمية"، يوضح روح اتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، مع بروتوكوليها لعامي 1954 و1999، والتي تشكّل الإطار القانوني الدولي الأساسي لحماية التراث الثقافي المادي أثناء النزاعات المسلحة.

بالإضافة إلى النزاعات المسلحة، تؤكد حالات الطوارئ الناتجة عن الاضطرابات المدنية، وعدم الاستقرار السياسي، والكوارث الطبيعية، والانقلابات الاجتماعية – التي يمكن أن تُلحِق الضرر أو تدمر الممتلكات التراثية – على الحاجة الملحّة إلى وضع خطط شاملة للتأهب للطوارئ على نطاق أوسع. ومن

خلال تعاون في عام 2022 بين اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وشركة أيكوم (AECOM) العالمية لاستشارات البنية التحتية، تم إضافة ملحق خاص بالتراث الثقافي إلى بطاقة قياس قدرة المدن على الصمود أمام الكوارث. وتهدف هذه البطاقة إلى تعزيز دمج التراث الثقافي في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الوطنية والمحلية بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030، ومعالجة الفجوات التنفيذية والسياسية في إدماج التراث الثقافي ضمن استراتيجيات تقليل المخاطر.

كما تدين أحكام القانون الدولي اللاحقة، بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الاستهداف المتعمد وتدمير الممتلكات الثقافية المادية، وتجعلها جريمة. وقد دخل هذا النظام حيز التنفيذ في عام 2002 وصادقت عليه 125 دولة.

## الاستفادة من التكنولوجيا: عامل تغيير جذري لحماية التراث المهدد

حطام السفينة P31 في مالطا

تساهم التكنولوجيات الحديثة بشكل متزايد في حماية التراث وإعادة إحيائه لكنها لا تستطيع أن تحل محل التراث المادي الذي فُقد. وتُستغل بشكل متنامٍ كأداة رقمية لتوثيق ومراقبة التراث الثقافي المهدد بدءًا من الاستشعار عن بُعد وأنظمة المعلومات الجغرافية (GIS)، وصولًا إلى الواقع المعزز (AR) والواقع الافتراضي (VR) وحديثًا الذكاء الاصطناعي (AI). إلى جانب تقنيات الاستشعار عن بُعد، تُستخدم نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، وهي أداة لتحليل وتخزين وعرض البيانات المكانية، بشكل منتظم، على سبيل المثال لمساعدة السلطات في التخطيط لحماية وإعادة تأهيل المواقع التراثية المهددة. كما تساهم تقنيات الواقع المعزز (AR) والواقع الافتراضي (VR) في خلق تجارب غامرة للمواقع التاريخية، مما يتيح للخبراء والجمهور تصور الموقع قبل وبعد حدوث الدمار. وتثبت التطورات الحديثة في تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي (AI) فعاليتها أيضًا في رصد وإعادة بناء التراث الثقافي الذي أصابه الدمار أو التلف.

## مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية

يظل الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية تحديًا عالميًا متجذرًا ومستمرًا. فقد خلّفت سرقة الممتلكات الثقافية من المؤسسات الثقافية والدينية وغير الدينية ونهب القطع الأثرية من المواقع الأثرية ومن المجتمعات الأصلية، آثارًا وخيمة على مجتمعاتها وبلدانها الأصلية وعلى الفهم العالمي الشامل لماضينا. كما يُعد التراث الثقافي المغمور بالمياه، بما في ذلك حطام السفن التاريخية الغارقة، عرضة بشكل خاص للنهب والكوارث الطبيعية، مع تفاقم المخاطر بسبب تغير المناخ الذي يؤدي إلى كشف المواقع أو تآكلها، لا سيما بالقرب من السواحل. قد يُستخدم ما يُسرق أو يُنهب في تمويل النزاعات المسلحة والإرهاب وقد يرتبط بأنشطة إجرامية أخرى مثل غسل الأموال. ويشكل الاتجار بالممتلكات الثقافية أحد أكبر الأسواق السوداء في العالم، إلى جانب تجارة الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر، مع تزايد الروابط بين تجارة الآثار غير المشروعة والجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب والنزاعات. وتمثل هذه الخسائر خطرًا جسيمًا على الذاكرة الجماعية للأجيال القادمة، كما تُضعف فرص تحقيق السلام والتماسك الاجتماعي والمصالحة بعد النزاعات.

لقد غيّرت الحقبة الرقمية مشهد التجارة غير المشروعة. فقد أتاحت الأسواق الإلكترونية، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع التجارة الإلكترونية ومنصات الشبكة الخفية، إجراء معاملات سريعة ومجهولة الهوية ومعتمدة على العملات المشفرة، مما صعّب تنظيمها. ويظل رصد هذه المعاملات تحديًا كبيرًا، لا سيما خلال النزاعات والكوارث الطبيعية. وعلى الرغم من أن معظم الدول لديها قوانين تلزم بإعداد جرد للممتلكات الثقافية، إلا أن ثلثيها فقط يطبّق نظامًا وطنيًا موحدًا (التقارير الدورية عن اتفاقية عام 1972). وحتى عندما توجد قوائم جرد، فإن تغطية القطع المحمية لا تزال غير متسقة. ويبقى التدريب على إنفاذ القانون وتعزيز قدرات الملاحقة وتقوية التعاون بين الدول والحكومات عناصر أساسية لتعطيل شبكات الاتجار.

يُعدّ رفع الوعي العام استراتيجية حاسمة أخرى. فقد أعلنت اليونسكو يوم 14 نوفمبر اليوم الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية بهدف تعزيز الوعي العالمي، وفي عام 2025 ستطلق متحفًا افتراضيًا للممتلكات الثقافية المسروقة يضم نماذج ثلاثية الأبعاد وسردًا تاريخيًا للقطع المسروقة، وذلك بهدف 'إفراغ مجموعاته' تدريجيًا مع استعادة كل قطعة وإعادتها إلى موطنها الأصلي. وعلى نحو مماثل، زادت الدول من وضع مبادرات تعليمية موجهة للمجتمعات المحلية والجامعين والمشترين والمؤسسات للحد من الطلب على القطع المتحصل عليها بطرق غير مشروعة.

لقد أثبت إشراك المجتمعات المحلية وتوفير بدائل اقتصادية نجاعة في الحد من أعمال النهب. فعلى سبيل المثال، يبيّن الفصل السادس كيف نجحت الاتفاقات مع الشيوخ والزعماء الدينيين في أفغانستان في الحد من الحفريات غير المشروعة مقابل تنفيذ مشاريع تنموية، مثل بناء المدارس. وبالمثل، أسهمت برامج التوظيف في مجال علم الآثار ومصادر الدخل المستدامة المتأتية من السياحة وتطوير المتاحف في توفير بدائل عملية للنهب.

## تحوّل كبير نحو رد الممتلكات الثقافية بشكل استباقي

أصبحت إعادة ورد الممتلكات الثقافية ذات القيمة الروحية والتاريخية والثقافية والمستمدة من التوارث عن الاجداد، من أولويات التعاون الدولي أكثر فأكثر، كما هو منصوص في ميثاق المستقبل، حتى تتمكن بلدانها الأصلية من استعادة تراثها وحمايته. وقد استجابت العديد من المتاحف والمؤسسات الخاصة حول العالم لهذه المستجدات من خلال إعادة تقييم مجموعاتها والنظر في مقتنياتها، لا سيما تلك ما ارتبط منها بإرث الحقبة الاستعمارية.

## حماية الإبداع والتنوع: تعزيز الدعم المقدم للمهنيين العاملين في مجال الثقافة المعرضين للخطر

© Roman Samborskyi / Shutterstock.com*

إن التأخر في الاعتراف بالحقوق الثقافية يجعل حماية الفنانين والمبدعين والعاملين في مجال التراث الثقافي المعرضين للخطر أكثر صعوبة ضمن نظام منح الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ اعتماد اتفاقية اليونسكو بشأن صون التراث الثقافي غير المادي لعام 2003 واتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005، أضاف التقاطع بين الثقافة والتراث الثقافي وحقوق الإنسان تركيزًا جديدًا على التراث غير المادي، بما في ذلك اللغة والموسيقى والحرف والرقص والممارسات التقليدية والدينية والفلكلور والمعارف التقليدية. كما جعل إعلان مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2022 الفنانين والمهنيين العاملين في التراث الثقافي المعرضين للخطر أولوية.

ومع ذلك، يشهد العالم حاليًا عدة أزمات متفاقمة زادت من المخاطر على العاملين في الصناعات الثقافية والإبداعية حول العالم، بما في ذلك الفنانين والعاملين في التراث، وعلى تنوع أشكال التعبير الثقافي التي يتم ابتكارها وإنتاجها والاستمتاع بها. تؤثر هذه الأزمات على وضع الفنان واستمرارية مهنته كوسيلة لكسب الرزق.

وعليه، فقد جرى التأكيد على ضرورة تعزيز قدرة المهنيين العاملين في مجال الثقافة على الصمود أمام الكوارث والنزاعات والطوارئ ضمن جدول الأعمال العالمي بشأن الثقافة، حيث جدد إعلان مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2022 الدعوة إلى حماية أشكال التعبير الثقافي، لا سيما في أوقات الأزمات. ويرتبط هذا الإقرار أيضًا بالوعي المتزايد بالمخاطر الخاصة التي يواجهها العديد من العاملين في القطاع الثقافي، وخصوصًا حالتهم الاقتصادية الهشة.

## المهنيون العاملون في مجال الثقافة باعتبارهم مدافعين عن حقوق الإنسان: طريق نحو حماية أكبر

© Anton Vierietin / Shutterstock.com*

يكمن مفتاح حماية الفنانين والعاملين في مجال التراث الثقافي في الإقرار بمكانتهم كمدافعين عن الحقوق الثقافية، وبالتالي كمدافعين عن حقوق الإنسان. ويعد هذا الإقرار أمرًا حاسمًا لتمكينهم من الوصول إلى أطر دعم أوسع، بما في ذلك الحق في طلب اللجوء في الدول التي تُعتبر آمنة. لعب مكتب المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية دورًا محوريًا في تعزيز الوعي العالمي بمسألة حرية التعبير الفني وعلاقتها بالحقوق الإنسانية الأخرى. وقد دعت المقررة الخاصة صراحةً إلى الاعتراف بالمدافعين عن الحقوق الثقافية كمدافعين عن حقوق الإنسان، أي أولئك الذين يدافعون عن الحقوق الثقافية وفقًا للمعايير الدولية ويشكلون جزءًا أساسيًا من القانون الدولي لحقوق الإنسان.

تم التوصل إلى نتيجة رئيسية هي أنّ تأمين الدعم خلال مرحلتي الانتقال وما بعده بات ضرورة ملحة. فكما شدّدت توصية اليونسكو لعام 1980 بشأن أوضاع الفنانين، ولا يزال ذلك قائمًا حتى اليوم، فإن حماية الفنانين المعرّضين للخطر أو المنفيين تتطلب مزيدًا من الاهتمام، ودعمًا ماليًا أكبر، وجهودًا متظافرة من لدن الحكومات والمنظمات غير الحكومية. كما أنّ الاعتراف بالفنانين والعاملين في مجال التراث الثقافي بوصفهم مدافعين عن حقوق الإنسان يمثّل أداة أساسية لتقليص حجم المخاطر التي يواجهونها، مع التشديد على ضرورة اعتماد تدابير تراعي الفوارق بين الجنسين بشكل خاص.

# الفصل السادس
# دعوة إلى هدف قائم بحد ذاته

إن تكريس الثقافة بوصفها هدفًا قائمًا بحد ذاته ضمن أهداف التنمية المستدامة من شأنه أن يعزّز أهمية حماية التراث وإعادة بنائه في مواجهة النزاعات وأزمة المناخ. كما من شأنه أن يشجّع الحكومات على العمل معًا وإقامة شراكات ديناميكية مع الوكالات المعنية الرئيسية من أجل رصد التراث الثقافي المعرّض للخطر ورسم خرائطه بصورة أكثر فعالية، وتوفير حلول عاجلة ومستدامة لصونه وإعادة بنائه. سيسهم هذا الهدف في فتح آفاق جديدة للاستثمار وتعزيز الجهود الرامية إلى حماية الأصول الثقافية وإدارتها. كما سيعزّز الأساليب المتبعة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، ويشدد على الحاجة الملحة لبلورة استجابات أكثر منهجية للتهديدات التي تطال التراث غير المادي. وسيدعم كذلك المقاربات الهادفة إلى تعزيز مكانة الفنان، بما في ذلك اتخاذ تدابير استباقية لدعم النساء والأقليات من جميع الثقافات. وسيقر الهدف القائم بحد ذاته بأن فقدان التراث الثقافي أو حرمان الشعوب منه، وأي قمع للتعبير الثقافي، لا يشكّل تهديدًا للثقافة فحسب، بل تهديدًا للإنسانية جمعاء.

# موجز سياسي
## أنجيلا مارتنز

مديرة التنمية الاجتماعية والثقافة والرياضة بالنيابة ورئيسة قسم الثقافة والرياضة في مفوضية الاتحاد الإفريقي

«يقع على عاتقنا، نحن واضعي السياسات وخبراء الثقافة المستقلين والحكومات، وبالدرجة الأولى الفنانين والعاملين في المجال الثقافي أنفسهم، مسؤولية تعزيز القدرة على الصمود للحد من آثار المخاطر على هذا القطاع، وذلك من خلال تهيئة بيئة مثلى لازدهار الإبداع والعمل الفني وحمايتهما، إلى جانب تعزيز حفظ لغاتنا وتراثنا. وينبغي دعم القدرة على الصمود بصورة استباقية وتفاعلية، باعتبارها عملية مستمرة لبناء القدرات والتكيّف مع التغيير.

إن إدراج الثقافة والفنون في المخططات الرئيسة وأطر التنمية الدولية يمكن أن يدعم بقوة جهودنا الرامية إلى حماية ثقافاتنا وفنانينا. وينبغي أن يكون الانطلاق من الدعوة إلى تعزيز التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة وتوطينها وتنفيذها».

# الثقافة: هدف يستحق أن يكون قائماً بحد ذاته

ثمة رسالة موحّدة تخللت جميع فصول هذا التقرير العالمي، من الحقوق الثقافية إلى التحول الرقمي، ومن الاقتصادات المستدامة إلى صون التراث، مفادها أنّ: الثقافة تدفع بالفعل عجلة التنمية المستدامة. ما ينقص هو إطار موحَّد وبارز وممول بشكل كافٍ لدعم هذا الزخم على نطاق واسع. ووضع هدف قائم بحد ذاته من شأنه سد هذا النقص من خلال خلق التناسق حيث يسود التشتت، البروز حيث يوجد اعتراف جزئي، وتوجيه الاستثمارات حيث يوجد نقص في التمويل.

## دمج البيانات والسياسات: الأدلة الداعمة لاعتماد هدف مخصص للثقافة

يبرز التقرير العالمي تحولاً كبيراً في السياسات الوطنية، إذ أكثر من 90% من الدول الأعضاء الآن تشير إلى الثقافة في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة. ويعكس هذا الاتجاه تنامياً في الوعي بمساهمات الثقافة في تعزيز الحيوية الاقتصادية وتحقيق الإدماج الاجتماعي ودعم الاستدامة البيئية. غير أن النتائج تُظهر أن هذه الإشارات غالباً ما تكون عامة وطموحة، وتفتقر إلى الغايات والمؤشرات وآليات التنفيذ الواضحة.

معظم الاستراتيجيات الوطنية لا تلبّي على نحو كافٍ الاحتياجات المحددة والواقع المعقّد للنظم البيئية الثقافية، ولا سيّما الصناعات الثقافية والإبداعية ونظم المعارف التقليدية للشعوب الأصلية ووضع الفنانين. ولا تزال هناك ثغرات حرجة في مجالات مثل التشريعات المخصّصة والتمويل طويل الأمد والتنسيق بين الوزارات. وتظل الثقافة، رغم الاعتراف بقيمتها، غالباً في موقع ثانوي خلف أولويات تنموية أخرى وممثلة تمثيلاً محدودًا في مجالات التعاون من أجل التنمية.

يُبيّن التقرير أن الدول تربط إدماج الثقافة في خطط التنمية بنتائج مثل تمكين الشباب والحفاظ على البيئة وتعزيز التماسك الاجتماعي، وهي أبعاد أساسية في أهداف التنمية المستدامة. غير أنه، وفي غياب هدف قائم بحد ذاته للثقافة، تظل مساهمتها غير بارزة إلى حد كبير ضمن نظم القياس العالمية، ومهمشة في تخصيص الميزانيات.

سيوفّر الهدف القائم بحد ذاته البنية اللازمة لتحويل الاعتراف بالثقافة إلى نتائج ملموسة، إذ سيُرسّخ مكانة الثقافة ضمن خطة التنمية لما بعد عام 2030، مستندًا إلى أدوات قائمة مثل الإطار الإحصائي للثقافة لعام 2025 الصادر عن اليونسكو، بما يتيح مواءمة المؤشرات بين مختلف مجالات السياسات. كما سيدعم وضع سياسات ثقافية تراعي الخصوصيات السياقية ومرتكزة على الحقوق، ويعزز القدرات المؤسسية في مجال جمع البيانات، فضلًا عن دعم المقارنة المعيارية لقياس الأثر الثقافي على المستويين الإقليمي والدولي.

في نهاية المطاف، لا يمثل الهدف القائم بحد ذاته مجرد خطوة رمزية، بل هو ضرورة استراتيجية. إذ سيمكن هذا الهدف من إدراج الثقافة بشكل كامل في خطط التنمية المستدامة، ليس كمكون ثانوي، بل كقوة تحويلية قائمة بذاتها. كما سيؤكد على الثقافة باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه كهدف تنموي جوهري، لضمان حماية الموارد الثقافية وتقديرها وتعبئتها لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة.

نتائج هذا التقرير واضحة: الثقافة تشكّل بالفعل مستقبل التنمية المستدامة، حتى في ظل غياب البنية المؤسسية اللازمة لدعمها واستمراريتها. فهي ليست مجرد قطاع من بين قطاعات أخرى، بل هي منظومة حية تنبع بالمعاني والانتماء والإبداع والرفاهية. وكأي منظومة، فهي تتطلب استثمارات مستمرة وتنسيقًا ورؤية واضحة. إن ترسيخ الثقافة بعمق في أطر التنمية الدولية يبعث برسالة قوية للحكومات وأصحاب المصلحة مفادها أن الثقافة لم تعد مجرد عنصر ثانوي، بل هي ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة، لا غنى عنها في سبيل بناء مستقبل شامل وعادل وقادر على الصمود.

سيؤكد وضع هدف قائم بحد ذاته على دور الثقافة في تحقيق التحول المنشود عبر جميع أهداف التنمية المستدامة، من التعليم الجيد والمساواة بين الجنسين إلى العمل المناخي والعمل اللائق، مع ضمان الاعتراف بالثقافة ليس فقط كوسيلة، بل كغاية في حد ذاتها. كما سيضمن هذا الهدف إدراج الثقافة بشكل شامل في السياسات الوطنية والدولية، بحيث لا تبقى عرضة للتهميش أو الإهمال.

في جوهره، سيعمل هدف مخصص على رفع القيمة الجوهرية للثقافة، بما في ذلك حيوية أشكال التعبير الثقافي والتراث والممارسات الإبداعية التي تحدد هويتنا وطريقة تعايشنا. كما سيساهم في إزالة الحواجز الهيكلية التي تواجه الجهات الفاعلة في المجال الثقافي والمجتمعات المحلية، ومعالجة نقص الاستثمار في الثقافة، ودعم الإصلاحات القانونية والمؤسسية والمالية الضرورية، بما في ذلك تعزيز حماية الفنانين

وحقوق الثقافة وضمان ظروف عمل منصفة. وسيتيح أيضًا إثبات أثر الثقافة وإبرازه، بما في ذلك مساهمتها في التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. وهذا بدوره سيُعزز النُهج متعددة الأطراف ومتعددة الوكالات في تمويل الثقافة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

في الوقت نفسه، سيساعد الهدف القائم بحد ذاته على ضمان الاستخدام الطويل الأمد والمستدام للموارد الثقافية، بدءًا من حماية التراث وصولًا إلى تحقيق الوصول العادل إلى المحتوى الثقافي والمشاركة فيه. كما سيعزز التنمية التي تكتسب معناها من السياقات المحلية، ويرسخ حوكمة مبنية على الثقافة، ويمنح صوتًا لمن غالبًا ما تُستبعد آراؤهم من صنع القرار. وسيؤسس أيضًا لنهج قائم على الحقوق في التنمية، مؤكدًا أن الحقوق الثقافية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، ومعترفًا بأهمية نظم المعارف التقليدية واللغات والتقاليد الخاصة بالشعوب الأصلية كمكونات أساسية لمستقبل مستدام وعادل.

من خلال تمكين الجهات الفاعلة في المجال الثقافي وتعزيز التناسق في السياسات، سيُسهم هذا الهدف في تعزيز مستويات المشاركة والشعور بالمسؤولية والمساءلة في عملية التنمية. كما سيساهم في تحفيز الإرادة السياسية وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية والمؤسسات الثقافية وتقوية نظم البيانات الضرورية لوضع سياسات قائمة على الأدلة.

وباختصار، تفضي الأدلة المقدمة في هذا التقرير، سواء كانت إحصاءات أو سرديات أو سياسات أو تجارب حياتية، إلى استنتاج واحد لا لبس فيه: ضرورة الاعتراف بالثقافة ليس فقط كوسيلة فعّالة، بل كغاية حيوية في حد ذاتها.

إن تضمين الثقافة من خلال هدف قائم بحد ذاته ليس مجرد خطوة مناسبة للظروف الراهنة، بل أصبح ضرورة حتمية. وسيمكننا ذلك من بناء أطر تنموية أكثر تماسكًا ومرونة وتركيزًا على الإنسان، تحترم التنوع وتعزز الشمول وتفتح المجال لتصور مستقبل بديل. وإذا كان العالم جادًا بشأن عدم ترك أي شخص خلف الركب، فعليه أيضًا عدم ترك أي ثقافة خلف الركب.

الآن، بينما يجتمع وزراء الثقافة من جميع أنحاء العالم في مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2025 في برشلونة للتفكير ورسم الطريق للسنوات الأربع الحاسمة المقبلة، هي اللحظة المناسبة لتأكيد هذه الرؤية والعمل على تحقيقها، في الوقت الذي بدأ فيه المجتمع الدولي في تشكيل مستقبل التنمية المستدامة لما بعد عام 2030.

كما يوضح هذا التقرير، عندما تُعطى الثقافة الأولوية، تصبح المجتمعات أكثر شمول وقدرة على الصمود واستدامة وإنسانية. غير أن هذه التأثيرات ستظل محدودة، وغالبًا غير مرئية، ما لم تتوفر الإرادة السياسية والرؤية المؤسسية والاستثمار طويل الأمد، وهي عناصر لا يمكن أن يحققها سوى التزام عالمي مستقل.

إنّ وضع هدف قائم بحد ذاته خاص بالثقافة ليس مجرد بادرة رمزية، بل ضرورة عملية من أجل العالم الذي يتحتم علينا بناؤه يدًا بيد.

رقصة الفلامنكو، إشبيلية، إسبانيا

# تقرير اليونسكو العالمي بشأن السياسات الثقافية

## الثقافة: الحلقة المفقودة في أهداف التنمية المستدامة

في عصر يواجه فيه العالم تحديات عاجلة، يقدم تقرير اليونسكو العالمي بشأن السياسات الثقافية – الثقافة: الحلقة المفقودة في أهداف التنمية المستدامة، لمحة شاملة هي الأولى من نوعها عن السياسات الثقافية في جميع أنحاء العالم، مستنداً إلى بيانات من 196 دولة وأكثر من 100 مدينة. وانطلاقًا من رؤية الإعلان الصادر عن مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2022، يستعرض هذا التقرير الافتتاحي كيفية تطور السياسات الثقافية لتعزيز الحقوق، وتوسيع فرص التعلم، ودفع العمل المناخي والتحول الرقمي، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات. كما يسلط الضوء على كل من الزخم المتزايد والثغرات المستمرة في مجالات إتاحة الوصول والاستثمار والتعاون.

يتجاوز التقرير العالمي كونه أداة تشخيصية، ليكون خارطة طريق جماعية للعمل الملموس، من خلال إبراز صوت الثقافة ليس كمسألة هامشية، بل كركيزة أساسية للسلام والتنمية المستدامة

unesco